

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة - 821 -

تحت

من إعداد الطلبة:

إشراف

- عفيف معاذ

الأستاذة:

- قبابي حسين

بوزيد صليحة

السنة الجامعية: 2012-2013

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على المصطفى

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نشكر الله ونحمده حمداً كثيراً مباركاً فيه

على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

يُشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة " بوزيد صليحة "

على مجهوداتها الكريمة التي بذلتها، وتوجيهاتها التي قدّمتها، وعلى

الثقة التي وضعتها في شخصنا، والتي كانت حافزاً لإتمام هذا العمل.

ولا ننسى أن نقدم امتناناً وتقديراً لكل من قدم لنا يد العون

والنصح من قريب أو من بعيد، وحفزنا

على إتمام هذا العمل

الفهرس العام

.....	الفهرس العام
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
.....	المقدمة العامة
.....	أ- ت
01.....	الفصل الأول: الصيرفة الشاملة
01.....	تمهيد الفصل الأول
02.....	المبحث الأول : ماهية البنوك الشاملة
.....	المطلب الأول : دوافع وأسباب ظهور البنوك الشاملة
02.....
.....	المطلب الثاني : مفهوم وخصائص البنوك الشاملة
03.....
03.....	1- مفهوم البنوك الشاملة
04.....	2- خصائص البنوك الشاملة
07.....	المطلب الثالث : أنشطة البنوك الشاملة
08.....	1- الأنشطة المصرفية
09.....	2- أنشطة غير مصرفية
.....	المبحث الثاني: إستراتيجية التحوّل نحو البنوك الشاملة
12.....
12.....	المطلب الأول: معايير البنوك الشاملة
12.....	1- المعيار النوعي
12.....	2- المعيار الوظيفي
13.....	3- المعيار الجغرافي
.....	المطلب الثاني: متطلبات وضوابط التحوّل نحو البنوك الشاملة
13.....
13.....	1- متطلبات التحوّل إلى المصرفية الشاملة
.....	2- ضوابط التحوّل إلى العمل المصرفي الشامل
16.....
18.....	المطلب الثالث: كيفية التحوّل نحو البنوك الشاملة
18.....	1- المنهج الأول
18.....	2- المنهج الثاني
.....	المبحث الثالث: بعض التجارب العالمية وتقييم البنوك الشاملة
19.....
19.....	المطلب الأول: تجارب الدول الأوروبية
19.....	1- التجربة الألمانية
20.....	2- التجربة الفرنسية
20.....	3- البنوك الشاملة في سويسرا
21.....	4- البنوك الشاملة في بريطانيا

الفهرس العام

- 21 5- تجربة دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.
- 22 المطلب الثاني: التجربة الأمريكية واليابانية
- 22..... 1- التجربة الأمريكية
- 23..... 2- التجربة اليابانية
- 23..... المطلب الثالث: تقييم البنوك الشاملة
- 23..... 1- أهم مزايا العمل المصرفي الشامل
- 26... 2- أهم عيوب البنوك الشاملة
- 31..... خلاصة الفصل الأول
- 32..... الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة و الاستثمار
- 32..... تمهيد الفصل الثاني
- 33..... المبحث الأول: أساسيات الاستثمار
- 33..... المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه
- 33..... 1- مفهوم الاستثمار
- 35... 2- أنواع الاستثمار
- 38... المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه
- 38..... 1- أهمية الاستثمار
- 39..... 2- أهداف الاستثمار
- 40..... المطلب الثالث: مخاطر ومحددات الاستثمار
- 40..... 1- مخاطر الاستثمار
- 41..... 2- أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار
- 42..... 3- محددات الاستثمار
- 43..... المبحث الثاني: آلية الاستثمار في البنوك الشاملة
- المطلب الأول: إستراتيجية الاستثمار في البنوك الشاملة
- 43.....
- 1- القواعد الأساسية لوضع استراتيجيات الاستثمار من خلال البنوك التجارية الشاملة
- 43.....
- 2- العناصر المحددة والمؤثرة في صياغة إستراتيجية الاستثمار
- 45.....
- 46..... المطلب الثاني: الاستثمارات المالية
- 46..... 1- تكوين محفظة الأوراق المالية
- 52..... 2- البنوك الشاملة وصناعة التوريد
- 53..... المطلب الثالث: الاستثمارات الحقيقية
- 53..... 1- إنشاء صناديق الاستثمار
- 57..... 2- البنوك وصناعة صناديق الاستثمار
- 60..... 3- تقديم القرض إلى القطاعات المختلفة
- 61..... المبحث الثالث: العمليات الخارجية للبنوك الشاملة
- 61..... المطلب الأول: الاستثمارات والقروض الخارجية

الفهرس العام

- 1- الاستثمارات الخارجية ودور البنوك الشاملة في هذا المجال.....
61.....
- 2- القروض الخارجية ودور البنوك التجارية الشاملة في هذا الميدان.....
61.....
- 65.....
المطلب الثاني: العمليات الخاصة بالصراف الأجنبي.....
1- طبيعة عمليات الصراف الأجنبي والحسابات ووسائل
الدفع المستخدمة خلالها..... 66.....
2- حسابات العملات الأجنبية المستخدمة في عمليات الصراف الأجنبي..
67.....
- 3- وسائل الدفع وعمليات الصراف الأجنبي..... 67.....
- المطلب الثالث: تمويل عمليات التجارة الخارجية..... 68.....
1- مكونات التجارة الدولية ووسائل تمويلها..... 68.....
2- دور البنوك التجارية الشاملة في تمويل التجارة الخارجية.....
69.....
- 74.....
خلاصة الفصل الثاني.....
الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.....
75.....
- تمهيد الفصل الثالث..... 75.....
المبحث الأول: واقع العمل المصرفي الشامل بالجزائر.....
76.....
- المطلب الأول: مكان ضعف مرتبطة بالتوسع والنمو..... 76.....
1- ضعف الانتشار المصرفي..... 76.....
2- التركيز المصرفي وضعف دور القطاع الخاص.....
77.....
- المطلب الثاني: مكان ضعف مرتبطة بالحجم و بالتنوع في الأنشطة...
78.....
- 1- مكان ضعف مرتبطة بالحجم..... 78.....
2- مكان ضعف مرتبطة بالتنوع في الأنشطة..... 78.....
المبحث الثاني: آفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.....
82.....
- المطلب الأول: تحرير الصناعة المصرفية من القيود.....
82.....
- 1- رفع القيود على سوق الائتمان..... 82.....
2- إلغاء التخصص المصرفي..... 84.....
3- حرية الدخول إلى السوق وتعزيز المنافسة..... 85.....
- المطلب الثاني: تحديات أمام العمل المصرفي الشامل بالجزائر.....
85.....
- 1- تحديات تنويع وتحسين الخدمات..... 85.....

الفهرس العام

- 2- تحديات التوسع والزيادة في الحجم.....87.....
- المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....89.....
- المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره.....89.....
- 1- الهياكل التنظيمية للبنك.....89.....
- 2- مراحل تطور LA BADR.....93.....
- المطلب الثاني: تحول بنك LA BADR من بنك متخصص إلى بنك شامل.....94.....
- 1- الأعمال والنشاطات التي كان LA BADR يمارسها
- قبل تحوله إلى بنك شامل.....95.....
- 2- الأعمال والنشاطات التي أصبح LA BADR يمارسها
- بعد تحوله إلى بنك شامل.....97.....
- المطلب الثالث: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحفيز الاستثمار.....97.....
- 1- قيامه بتقديم قروض بتسهيلات مختلفة.....99.....
- 2- بعض الإحصائيات حول تقديم القروض المتوسطة والطويلة المدى...101.....
- الخاتمة العامة.....102.....
- قائمة المراجع.....104.....

المقدمة العامة وطرح الإشكال:

تحتل المؤسسات المصرفية عموما في كل الدول مكانة متميزة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، يعود الفضل في ذلك إلى دورها الكبير في تسهيل الدورة الاقتصادية والمالية. وإذا كان دورها الأساسي تجاريا أي تسهيل انتقال الأموال من المدخرين إلى المقترضين وتحقيق الأرباح عبر فروقات سعر الفائدة، فأدوارها الاستثمارية الرئيسية لا تقل أهمية وتتلخص في المشاركة في رؤوس أموال الشركات وتسهيل التمويل للمؤسسات مباشرة من سوق الأوراق المالية وتأمين النصائح المالية للزبائن مقابل عمولة، وغيرها من الخدمات. ومع تسارع خطى العولمة وما أفرزته من تغيرات هيكلية في الصناعة المصرفية، وما رافق ذلك من تطورات تكنولوجية، سارعت معظم دول العالم- المتقدمة في البداية ثم تلتها النامية- لتعديل تشريعاتها المالية التي وضعت الحواجز أو الحدود المصطنعة أمام ممارسة مختلف النشاطات المصرفية، ودعم التحول نحو البنوك الشاملة التي تمارس مزيجا فريدا من الأعمال المصرفية.

وفي ظل هذا التطور المستمر والدور المتنامي للبنوك الشاملة من خلال ممارستها لجميع أعمال البنوك الأخرى والذي يعطيها فرص كبيرة لتحقيق أكبر الأرباح، وبالنظر لموقع القوة الذي تتواجد فيه مقارنة بالبنوك التقليدية يتجلى دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياستها الاستثمارية.

وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكال الرئيس للبحث كما يلي:

- ما مدى مساهمة البنوك الشاملة في تحفيز الاستثمار؟
- وهذا يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- ما المقصود بالبنوك الشاملة؟ وما هي أهم مزايا وعيوب العمل المصرفي الشامل؟
- ما هي أهم الاستثمارات التي تقوم بها البنوك الشاملة؟
- هل البنوك الجزائية تمارس عملا مصرفيا شاملا؟

❖ فرضيات البحث:

- من خلال هذه التساؤلات يمكن لنا وضع الفرضيات التالية:
- ظهرت البنوك الشاملة لتجمع بين وظائف البنوك التقليدية وغير التقليدية التي تقوم على تنويع الأعمال والوظائف.
 - للبنوك الشاملة معايير ومتطلبات لا بد من استيفائها من أجل ممارسة العمل المصرفي الشامل.
 - للبنوك الشاملة اليوم عمليات خارجية بالإضافة إلى الاستثمارات المالية والحقيقية.
 - البنوك الجزائية لا تتوافر على متطلبات العمل المصرفي الشامل .

❖ أهداف البحث:

من خلال تبني هذا الموضوع ودراسته حاولنا تحقيق جملة من الأهداف وهي:



المقدمة العامة

- إلقاء نظرة شاملة وبناء فكرة معرفية جيدة عن التطورات العالمية في مجال الخدمة المصرفية وتوضيح أهم التغييرات التي يفرضها العمل المصرفي الشامل.
- التوعية بأهمية الموضوع وضرورة تكثيف الجهود للبحث فيه.

❖ أهمية البحث:

تتبع أهمية الموضوع من خلال حدائته وتماشيه مع الواقع الراهن وكذا إبرازه للأهمية التي تلعبها البنوك الشاملة في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها في الاستثمار، فضلا عن ذلك محاولة إعطاء صورة عن الجانب النظري.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة لمجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية:

- 1- الأسباب الذاتية:
 - الميل الشخصي إلى البحث في المواضيع الحديثة المتعلقة بالبنوك.
 - الرغبة في التزود بالمعرفة وإشباع فضولنا العلمي حول هذا الموضوع.
- 2- الأسباب الموضوعية:
 - نظرا للمكانة التي تحتلها البنوك على المستوى الدولي والوطني وكذلك ضرورة إجراء إصلاحات على هذا القطاع نظرا لأهميته في الاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - قلة البحوث المتعلقة بهذا الموضوع.
 - كما أن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.

❖ منهج الدراسة:

من أجل إنهاء مختلف تطلعات هذا البحث سوف يتم الاعتماد على المناهج المستعملة في الدراسات الاقتصادية عموما، وعليه سوف يغلب استخدام المنهج الوصفي على مختلف فصول الدراسة قصد استيعاب الإطار النظري وفهم معالم الموضوع، مع إدراج كلا من منهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي في المبحث الثالث من الفصل الثالث.

❖ الدراسات السابقة:

- إن موضوع البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار، موضوع حديث ولازال البحث في بداياته خاصة في الدول النامية، إذ لا توجد كتب متخصصة فيه أو على الأقل هي نادرة الوجود، إلا أن هناك بعض الدراسات تناولت جانبا من جوانب الموضوع نذكر منها:
- الدراسة الأولى: دراسة عبد الحميد عبد المطلب حيث تناول في دراسته ماهية البنوك الشاملة ومقوماتها.
 - الدراسة الثانية: دراسة طلعت أسعد عبد الحميد بعنوان البنوك المتكاملة وجاء بالوظائف الحديثة للبنوك الشاملة.

❖ أدوات الدراسة:

- وسعيا منا لإثراء هذه الدراسة تم الاعتماد على عدة أدوات أهمها:
- البحث المكتبي: الاطلاع على ما ورد في هذا الموضوع من كتب ومجلات وملتقيات ومذكرات.
 - البحث في شبكة الانترنت: بالاعتماد على محركات البحث وهذا تحريا للدقة والموضوعية التي تتطلبها المعالجة العلمية السليمة.

❖ محاور الدراسة:

المقدمة العامة

وبغية تحقيق الأهداف المتوخات من هذا البحث، واختبار الفرضيات المطروحة تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول متكاملة، أول هذه الفصول الصيرفة الشاملة وهو يتفرع إلى ثلاث مباحث حيث نجد في المبحث الأول ماهية البنوك الشاملة ثم في المبحث الثاني استراتيجية التحول نحو البنوك الشاملة أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى بعض التجارب العالمية في مجال الصيرفة الشاملة وتقييم للبنوك الشاملة.

ثم الفصل الثاني تحت عنوان الصيرفة الشاملة والاستثمار والذي تناولنا فيه من خلال المبحث الأول أساسيات الاستثمار أما في المبحث الثاني فقد عرضنا فيه آليات الاستثمار في البنوك الشاملة، أما في المبحث الثالث فقد خصصناه للعمليات الخارجية للبنوك الشاملة.

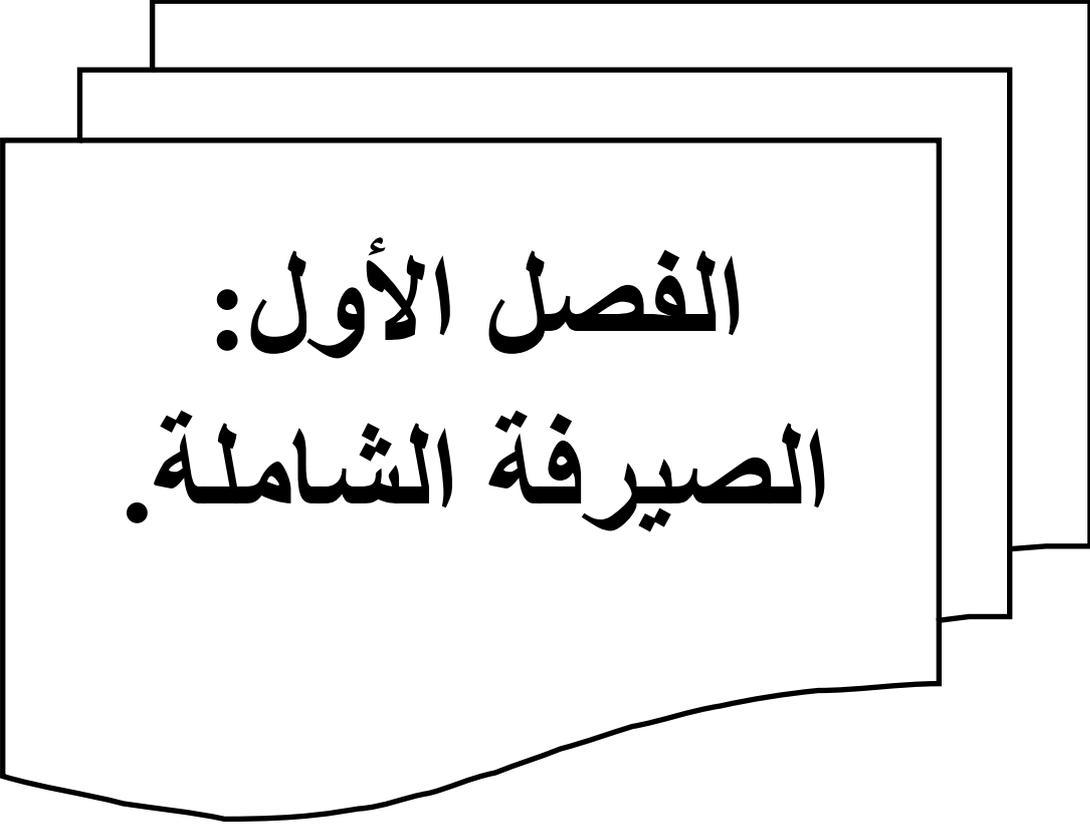
أما الفصل الثالث تحت عنوان واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر وهو يحتوي على ثلاث مباحث حيث أن المبحث الأول منه تطرق لواقع العمل المصرفي الشامل بالجزائر أما المبحث الثاني فقد خصصناه لآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر، أما المبحث الثالث فقد عرضنا فيه دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة قالمة.

❖ صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة صعوبات ونحن بصدد انجاز هذا البحث نذكر منها:

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة التي تمس الموضوع.
- نقص المراجع التي تعالج الموضوع بشكل مباشر نظرا لحدائته .
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية أثناء قيامنا بالدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ولكن رغم الصعوبات فقد حاولنا جاهدين أن تكون هذه المذكرة عملا علميا مقبولا وقابلا لأن يكون مرجعا يمكن الاعتماد عليه والاستفادة منه.



الفصل الأول:
الصيرفة الشاملة.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

تمهيد :

تعتبر البنوك اليوم عصب الحياة الاقتصادية، لذا عليها أن تواكب كل التغيرات الحاصلة فكان لزاما عليها التحول نحو نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر، وسنحاول في هذا الفصل التطرق للصيرفة الشاملة بداية بماهية البنوك الشاملة واستراتيجيات التحول نحوها ثم تقييمها ، دون أن ننسى التطرق لبعض التجارب العالمية.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة

المبحث الأول : ماهية البنوك الشاملة

سننتظر في هذا المبحث إلى أسباب ودوافع ظهور البنوك الشاملة بالإضافة إلى مفهومها وخصائصها والأنشطة التي تمارسها.

المطلب الأول : دوافع وأسباب ظهور البنوك الشاملة

ترجع فكرة انتشار الصيرفة الشاملة إلى مجموعة من الأسباب نذكر أهمها فيما يلي:

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

- تحرير تجارة الخدمات المصرفية: تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأور جواي، والتي كشفت بعد مفاوضات استمرت إلى ثماني سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية (OMC)، وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATT) بموافقة 70 دولة عام 1997 وتم تطبيق الاتفاقية عام 1999، وشملت الاتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية¹.
- التقدم التكنولوجي: كنتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصال، وثورة الحاسبات الآلية أدى ذلك إلى سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء، وبين البنوك والسوق، وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات دون حواجز أو قيود، وهو ما ساهم في فتح مجالات لا نهائية للتمويل والاستثمار وتهيئة المناخ والظروف لظهور البنوك الشاملة التي حققت نجاحات كبيرة في الدول المتقدمة.
- زيادة حدة المنافسة: تعتبر المنافسة دافعا قويا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، وقد ازدادت حدة المنافسة أكثر بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية ومؤسسات أخرى غير مالية كالشركات الصناعية، والتجارية، وشركات التأمين التي تقدم خدمات شبيهة لخدمات البنوك التجارية، وتوسع نشاطها أكثر عن طريق عدة قنوات.
- الخصخصة: تعد الخصخصة (الخصوصية) من أهم الدوافع للوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة وتقليل معدلات المخاطرة، وتساهم الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية، وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي، وتحديث الإدارة، وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إعطاء المزيد من الحرية للإدارة المصرفية في اتخاذ القرارات الإدارية الاستثمارية وتجميع الموارد ودعم أسواق المال والنقد.
- حركات الاندماج: عرفت الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة نتيجة تحرير تجارة الخدمات المصرفية واتفاقية بازل لكفاية رأسمال البنوك حركات اندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة وبأحجام مختلفة ترتب عنها تكوين كيانات مالية ضخمة قادرة على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية، وكذلك توسيع قاعدة العملاء، وتقديم خدمات متنوعة.
- المخاطر المصرفية وقرارات لجنة بازل: في ظل تصاعد حدة المنافسة بين المتدخلين في السوق المصرفية وزيادة نسبة المخاطر المحتملة التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية، أدى ذلك إلى الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال في البنوك فقامت لجنة بازل الدولية بإصدار مجموعة من المعايير لوضع حدود دنيا لرأسمال البنك لمقابلة مخاطر الائتمان بغية الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية خاصة الأمريكية منها في ديون منفردة

1- طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:137.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

أو معدومة وهو ما دفع البنوك إلى تنويع أنشطتها وتملك أصول حقيقية.

المطلب الثاني : مفهوم وخصائص البنوك الشاملة

1. مفهوم البنوك الشاملة:

اختلف الباحثون في وضع تعريف دقيق للبنك الشامل، وتعددت تعاريفهم وانقسمت بين مفهوم ضيق وآخر واسع، وسوف يتم التركيز على سرد بعض أهم التعاريف التي تندرج تحت المفهوم الواسع ومن بينها :

◀ البنوك الشاملة هي "بنوك غير متخصصة في نشاط معين بالذات بل تؤدي العمليات المصرفية التقليدية (قبول الودائع، منح الائتمان) والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى العمليات خارج بنود الميزانية والتي يتحقق منها دخل، وتعمل هذه البنوك محليا وعالميا"¹.

◀ البنوك الشاملة هي بنوك تمارس كل الأنشطة المصرفية الممكنة، كما توسع تشكيلة خدماتها نحو أنشطة غير مصرفية (خدمات التأمين على سبيل المثال)².

◀ البنك الشامل هو "ذلك البنك الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية من كافة القطاعات، كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات"³.

◀ يعرف البنك الشامل بأنه "البنك الذي يوحد كلا من المصرفية التجارية والاستثمارية، ويقدم خدمات عديدة ومتنوعة لعملائه"⁴.

◀ البنوك الشاملة هي بنوك غير متخصصة في نشاط مالي معين، تقدم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها محليا وعالميا، لتكون بذلك فاعلة في سوق الائتمان وسوق الأوراق المالية معا⁵.

من خلال هذه التعاريف يلاحظ أن الباحثين يجمعون على أن البنك الشامل هو البنك الذي تزول فيه الحدود بين البنوك التجارية وبين البنوك الاستثمارية والمؤسسات المالية الأخرى، بحيث يمكن له ممارسة كافة النشاطات المصرفية والمالية، كما تزول أمامه الحدود الجغرافية ويصبح عالمي النشاط سواء في الحصول على الموارد المالية أو في تقديم التمويل والخدمات.

2. خصائص البنوك الشاملة.

تنفرد البنوك الشاملة بجملة من الخصائص يمكن إجمالها في مجموعتين:

1.2 الخصائص الرئيسية: هناك خاصيتان رئيسيتان تميزان البنوك الشاملة هما: كبر

الحجم وسعة نطاق النشاط (جغرافيا ووظيفيا).

1.1.2- كبر الحجم

1- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطور دور الجهاز المصرفي المصري، بدون دار نشر، مصر، 2000، ص: 60.

2- Sophie BRANA et Autres, Economie monétaire et financière, Dunod, Paris, 1999, P: 110.

3- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1996، ص: 59.

4- فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 50.

5- بن جدو عبد السلام، البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2006، ص: 04.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

ويُقاس كبر الحجم إما بحجم الموجودات وإما بحجم رأس المال، كما يمكن أن يُقاس أيضا بمقدار الودائع¹.
وأكبر البنوك العالم حسب إجمالي الميزانية سنة 2001 هي بنوك شاملة، كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أكبر بنوك العالم حسب إجمالي الميزانية في 2001/12/31
(مليار يورو)

البنك الشامل	البلد	إجمالي الميزانية
يونين بنك	سويسرا	777
بي ان بي باريبا	فرنسا	760
جي بي مورقان تشيز	الولايات المتحدة	712

المصدر: Sylvie DE COUSSERGES, Gestion de la banque: du diagnostic à la stratégie, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, p: 9.

وغالبا ما تكون البنوك الكبيرة في الدولة بنوكا شاملة، مثلا في سويسرا أكبر ثلاثة بنوك هي بنوك شاملة، منها بنك سويسرا المتحدة وكريدي سويسرا وبنك آخر، وتشكل موجوداتها حوالي 50% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي². كما أن البنوك الشاملة في فرنسا تحتل المراتب الأولى سواء من حيث حجم رأس المال أو حجم الموجودات، كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): أكبر البنوك الفرنسية من حيث رأس المال والموجودات في 2001
(مليار يورو)

البنك	حجم الأموال الخاصة	إجمالي الميزانية
كريدي أغريكول	30,2	563,0
بي ان بي باريبا	21,9	825,3
بنك الشركة العامة	15,3	512,5

المصدر: Sylvie DE COUSSERGES, Gestion de la banque: du diagnostic à la stratégie, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, p: 9

ويفيد كبر الحجم في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير للبنك والتي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمة المقدمة كلما زاد حجم عمليات البنك. ومن أهم استراتيجيات النمو في الحجم عمليات الاندماج التي تزيد في كل من حجم الأصول ورأس المال معا، وفي الأونة الأخيرة

¹- Sylvie DE COUSSERGES, Gestion de la banque: du diagnostic à la stratégie, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, pp: 90-91.

²- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 89.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

يجري الاندماج بين المؤسسات المالية في كل أنحاء العالم بسرعة كبيرة فعدد المؤسسات يتناقص ومتوسط حجمها يزداد¹.

فالبنوك الأمريكية لجأت لعمليات الاندماج بهدف استحداث كيانات مصرفية عملاقة تستطيع المنافسة على المستوى العالمي، ولقد كانت "سي تي غروب" نتاج لصفقة كبرى للاندماج بين بنكي: "ترافلز غروب" و"سي تي غروب"، أما "جي.بي. مورقان تشيز" فقد كان نتاج اندماج بين كل من تشيز بنك وبنك أمريكا. كذلك الحال في اليابان أين اندمج بنك ميتسوبيشي مع بنك طوكيو ليكونا معا بنك طوكيو ميتسوبيشي².

2.1.2- سعة نطاق نشاط البنك.

يقصد بنطاق النشاط تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك وتنوع الأنشطة وامتدادها إلى مجالات غير مصرفية. ولا تستطيع البنوك توسيع نطاق نشاطها مالم تعيد تنظيم نفسها بالشكل الذي يسمح بذلك³. وذلك من خلال امتلاك شبكة واسعة من الفروع محليا ودوليا، تسمح بتوسيع دائرة نشاط البنك ليشمل أعداد ونوعيات من العملاء (مودعين ومقرضين). أو إنشاء شركات متفرعة ومنفصلة قانونا تكون تحت إدارة البنك الأم وتمارس خدمات وأنشطة أخرى غير التي يمارسها لغرض تحقيق تنوع الأنشطة وتكاملها⁴.

ويفيد توسيع نطاق النشاط في تحقيق اقتصاديات النطاق للبنك والتي تتمثل في تغطية منافع منطقة معينة أو نشاط معين لتكاليف منطقة أو نشاط آخر.

والبنوك الشاملة تخطط للتوسع في إطار إستراتيجيتها على مستوى الاقتصاد العالمي، ولها فروعاً خالصة أو مختلطة في عدد كبير من بلدان العالم، كما توضح ذلك بيانات الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): سعة رقعة ومجال نشاط البنوك الشاملة الكبرى في العالم سنة 1999.

عدد البلدان الذي يتواجد فيها البنك	الخدمات المصرفية أو المالية المقدمة	البنك الشامل أو المجموعة المالية
98	تجارية، استثمارية، تأمين	سي تي غروب (الولايات المتحدة)
50	تجارية، استثمارية	دودش بنك (ألمانيا)
40	تجارية، استثمارية	يونين بنك (سويسرا)
37	تجارية، استثمارية	بنك أوف أمريكا (الولايات المتحدة)
76	تجارية، استثمارية	بنك باركليز (بريطانيا)
79	تجارية، استثمارية	هونغ كونغ وشنغهاي بنك (اليابان)

1- توماس ج. ت. بالينو وانجيل يوبايد، عالم الصناعة المصرفية الجديد، التمويل والتنمية، مجلد: 37، عدد: 3، جويلية 2000، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 41.

2- مجلة سوق الأسهم السعودية، اندماج المؤسسات: الثبات في مواجهة المتغيرات، مجلة سوق الأسهم السعودية، العدد: 9، صيف 2004، ص: 28.

3- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 38.

4- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 84.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

40	تجارية، استثمارية، تأمين	لويدس بنك (بريطانيا)
50	تجارية، استثمارية	كريدي سويس (سويسرا)

المصدر: روبرت إي. غروس، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، إستراتيجية العولمة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 321.

من الجدول يمكن ملاحظة قدرة البنوك الشاملة العالمية في توسيع مجالات نشاطها لتشمل كافة قطاعات النظام المالي وهي قطاع البنوك، قطاع التأمين، وسوق الأوراق المالية، وإحداث تكامل بين هذه القطاعات من أجل الحصول على مزايا التنويع. كما يلاحظ مدى قدرتها على الانتشار خارج القواعد بامتلاكها لتنظيمات فرعية في أزيد من 30 دولة تسمح لها بالاستحواد على أكبر نصيب من المعاملات المصرفية الدولية، فضلا عن تغطيتها لمناطق تركزها بشبكات واسعة من الفروع والشركات الشقيقة، والذي هو أمر مفروغ منه.

2.2. خصائص أخرى:

إضافة إلى خاصيتي كبر حجم وسعة نطاق نشاط البنك، هناك عدد من السمات الرئيسية تميز العمل المصرفي الشامل تتمثل أساسا فيما يلي:

1.2.2. التحول من الموارد والاستخدامات قصيرة الأجل إلى الموارد والاستخدامات طويلة الأجل، والخروج من نطاق الوساطة المالية التقليدية إلى آفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري، وذلك بتدبير موارد مالية من السوق، سواء من خلال إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول في السوق النقدي والاقتراض من سوق الأوراق المالية من خلال إصدار أسهم وسندات طويلة الأجل. ومن جهة أخرى التوسع في الدخول في مجالات الاستثمار طويل الأجل عن طريق المشاركة في رؤوس أموال الشركات وممارسة صناعة رأس المال المخاطر وأنشطة الأوراق المالية والتدخل في البورصات.

2.2.2. فضلا عن القيام بكل أنواع العمليات المصرفية، تميل البنوك الشاملة إلى التوسع في تقديم الخدمات المصرفية وغير المصرفية مثل التأمين، وكذلك الأنشطة خارج الميزانية لزيادة الإيرادات والتغلب على مخاطر سعر الفائدة. وهي بذلك تحقق عوائد متنامية من العمولات ورسوم الخدمات إلى جانب هوامش أسعار الفائدة التي قل الاعتماد عليها نسبيا كمصدر أساسي في الربحية¹.

3.2.2. تتميز البنوك الشاملة بضخامة حجم أعمالها، وعادة ما ينتمي البنك منها إلى إحدى المجموعات المالية العملاقة التي تحتوي كل أنواع المشروعات الاقتصادية دولية النشاط: مشروعات مصرفية، مشروعات مالية أخرى كشركات التأمين، مشروعات تقوم بالاستشارات والدراسات الاقتصادية، مشروعات إنتاجية في مختلف نواحي الإنتاج، وحدات بحوث تكنولوجية، وحدات إدارة وتسويق... الخ².

4.2.2. يغلب على أعمال البنوك الشاملة الاتساع والتنوع والتطوير المستمر للخدمات المقدمة، لتلبية مطالب ورغبات العملاء في الوقت والمكان وبالشكل الذي يرضيهم. فهي تتعامل في كافة الأدوات المالية المتاحة ومشتقاتها فضلا عن ابتكار وإبداع الجديد منها

¹ - رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 151.

² - محمد دويدار وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص: 224-225.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

الأكثر مناسبة وتوافقا مع احتياجات العملاء. وكذا صناعة الأسواق وتعهدها بالرعاية والتنمية.

5.2.2. ومن خصائص البنوك الشاملة التي تميزها عن غيرها من البنوك أنها بنوك تدير المخاطر بكفاءة لتأكيد قدرتها وفعاليتها في مجال الأمان والسلامة، وتتنهج الفرص الاستثمارية لتعزز من تفوقها وتميزها في مجال الربحية (إدارة الأصول)، كما تدير مواردها المالية بتفوق عن الإدارة التقليدية للسيولة بتدبير التدفقات الداخلية اللازمة في الوقت المناسب من مصادر متنوعة وبأقل التكاليف. ويمكنها كل ذلك من قيادة السوق المصرفي¹.

المطلب الثالث : أنشطة البنوك الشاملة

لا يوجد لأنشطة البنوك الشاملة تحديد دقيق، بل تختلف حسب درجة التطور المصرفي من دولة لأخرى، غير أن هناك اتفاق عام على أن البنوك الشاملة تمارس مزيجا متكاملًا من الأنشطة المصرفية وغير المصرفية.

1- الأنشطة المصرفية: يمكن التمييز بين الأنشطة التي يتعامل من خلالها البنك الشامل

مع الأفراد في إطار الوساطة المالية التقليدية، والأنشطة التي يتعامل من خلالها مع الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية الأخرى.

1-1- مصرفية التجزئة:

فضلا عن أعمالها التقليدية (قبول الودائع، الإقراض...)، ضاعفت البنوك من خدماتها للأفراد بتقديم خدمات شخصية في إطار مصرفية التجزئة، والتي تعد في مجملها متسعا آخر سعت من خلاله لاكتساب مزايا نسبية في مواجهة منافسة المؤسسات غير المصرفية - شركات التعامل في البورصة - وسلاسل تجارة التجزئة وحتى الشركات الصناعية والتي يحكم البعض منها الرقابة على صناديق الادخار، شركات التأمين، بيوت السمسرة².

وخدمات التجزئة هي كل العمليات التي تقدم إلى الأفراد والقطاع العائلي وتتمثل أهم خدمات مصرفية التجزئة في: عمليات الإيداع بمختلف أنواع الاستثمارات بدءا من الاستثمار العقاري وصناديق الاستثمار والأوراق المالية والاستثمار في المعادن النفيسة وخدمات أمناء الاستثمار وخدمات الاستشارات المالية المحاسبية والضريبية.

وتتميز هذه الخدمات بالتعدد، التنوع، النمطية، الوفرة والإتاحة الشاملة في كافة وحدات البنك، ومن أمثلتها: خدمات الاستشارة المالية وإدارة الثروة، إدارة المحافظ الاستثمارية... الخ. وتتطلب توافر عدد كبير من الفروع تتميز بما تتميز به متاجر التجزئة في انتشارها الجغرافي والتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة وتوزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي³.

كما طورت البنوك قطاعا يسمى "المصرفية الخاصة"، أو كما يطلق عليه أيضا المصرفية الشخصية، موجه للثروات الكبيرة التي تبحث عن نصائح للاستثمار المالي وإدارة الممتلكات، حيث يترك الموظف الشباك أو المناضد الأمامية، ويلتقي بالعميل بشكل خاص،

1- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة: البنوك والبورصة وتمويل المشروعات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص: 202-203.

2- Jacques SPINDLER, Contrôle des activités bancaires et risques financiers, Economica, Paris, 1998, p: 29.

3- طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، القاهرة، طبعة: 10، 1998، ص: 29-28.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

لتقديم خدماته له مباشرة، مثل استثمار الأموال لصالحه في الأوراق المالية، وتذليل المشكلات وتقديم الاستشارة¹. يمارس البنك هذا النشاط من خلال فروع تنجزه الإدارة في صيغة وكالة. قدر سوق الثروات الكبيرة على المستوى العالمي، حسب التقرير السنوي لبنك BNP لسنة 1999، بما يقرب 23000 مليار دولار، مثل هذه الكتلة تمثل فرصة هامة للبنوك أخذاً في الاعتبار أن هذه الأنشطة تستهلك قليلاً فقط من أموالها الخاصة. ولقد دفع البحث عن المزايا الضريبية بالبنوك إلى أن تعهد بالإدارة إلى فروع تتواجد في بلدان بها تسهيلات ضريبية (مثلاً النمسا وكسمبورغ في أوروبا)².

2-1- مصرفية الجملة:

تتفاعل البنوك مع المؤسسات الكبرى بتقديم خدمات في إطار ما يسمى بمصرفية الجملة، مقترحة خدمات الهندسة المالية. ففي عالم يتجه نحو العولمة ومحفوف بالمخاطر أصبحت المؤسسات في مواجهة التقدير المسبق للاحتياجات بحاجة إلى ابتكارات مطورة وإلى نصائح بخصوص بناء هيكلها المالية، وإلى مفاوضات ممتازة للعمليات الإستراتيجية³. والبنوك في هذا الإطار هي شريك أساسي للتجاوب مع استراتيجيات النمو الخارجي (العروض العامة للشراء أو التبادل، الاتحاد، الاندماج) وغيرها من أنشطة الهندسة المالية (مثل خدمات دراسات الجدوى المالية وتغطية الإصدار... الخ)⁴.

ولكي لا تبقى على هامش حركة تلاشي الوساطة المالية التقليدية، أخذت البنوك تطور استراتيجيات تسمح لها أن تكون فاعلاً أساسياً في إدارة الادخار المستثمر في سوق الأوراق المالية، ولقد حصلت أولاً على أهلية إنجاز مختلف عمليات الأوراق المالية وبصفة خاصة: تحويل وتنفيذ الأوامر سواء مباشرة أو عن طريق شركات الوساطة التي تتولى مراقبتها، بالإضافة إلى حفظ الأوراق المالية⁵.

وتسعى البنوك الشاملة إلى التوسع في عمليات سوق الأوراق المالية، والاستفادة من الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية مثل أعمال أمناء الاكتتاب، وأعمال أمناء الاستثمار. حيث تقترح على المؤسسات التكفل بالتحضير لعمليات الإصدار - بطريقة تضمن الترويج الكامل للإصدارات - وإرساء ضمانات خارج الميزانية، فضلاً عن القيام بالاستثمار لحساب العملاء وتسيير المحافظ المالية... الخ. ومن خلال هذه العمليات تظهر البنوك بالنسبة للمقترضين كمتطلبات مكملة لسوق الأوراق المالية.

2-2- أنشطة غير مصرفية:

وتتمثل في مجموعة من الأنشطة تقدمها المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية، ومن أهمها التأمين، التأجير التمويلي ونشاط صناديق الاستثمار.

2-1- نشاط التأمين:

وتقوم البنوك الشاملة في العالم بوظيفة التأمين إلى جانب الأنشطة المصرفية التقليدية كقبول الودائع ومنح الائتمان، كما أن شركات التأمين العالمية تمارس نشاط البنوك في مسألة

1- جيمس إسنجر، التكنولوجيا المصرفية، مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 1، عدد 3، 1990 عمان، ص: 26.

2- Christian DESCAMPS et Jacques SOICHOT, Economie et gestion de la banque, Edition EMS, Paris, 2002, pp: 146-147.

3- Jacques SPINDLER, Op-cit, p: 29.

4- R.BRENNENAM et S.SEPARI, Economie d'entreprise, Dunod, Paris, 2001, p: 382.

5- Christian DESCAMPS et Jacques SOICHOT, Op-cit, p: 146-147.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

منح الائتمان، بالإضافة إلى وجود فروع مشتركة بينها، وقيام كل منهما بترويج منتجات الأخرى. وتنتشر أيضا ظاهرة الاندماج بين شركات التأمين والبنوك في أوروبا الآن، وما زالت بعض الدول تؤيد فكرة استقلالية كل نشاط عن الآخر¹.

وتوجد درجات متفاوتة للصلات بين البنوك وشركات التأمين، فمن جهة يمكن للبنك ببساطة أن يبيع منتجات التأمين نيابة عن شركات تأمين فرعية كوكيل وفي هذه الحالة تكون المخاطرة محدودة جدا، أو يمكن أن يمتلك البنك شركة تأمين أو حصة في شركة تأمين دون ممارسة رقابة أو سيطرة، ومن جهة أخرى فإنه يمكن الجمع بين أنشطة التأمين والأنشطة المصرفية في البنك الواحد².

ويعني هذا الاتجاه إمكانية حصول العميل على الخدمات التي يحتاجها (إيداع، اقتراض، تأمين) من مكان واحد، خاصة وأن الجمهور يعتقد في أن البنوك أكثر كفاءة في تقديم الخدمات من شركات التأمين، مما يعني إمكانية الحصول على الخدمة بتكلفة أقل. لكن هذا فيما يتعلق بالتأمين على الحياة أما أنشطة التأمين الأخرى وخاصة التأمين على الممتلكات الشخصية، العقارات، السيارات، وغيرها من أعمال التأمين فتتطلب خبرات متخصصة وكثيفة لا تتوافر إلا عن طريق الشركات المتخصصة في التأمين لأن المخاطر في هذه الحالة أقل قابلية للتكهن بها وأكثر خطورة وشدة من تلك التي يتم تكديدها في حالة التأمين على الحياة³.

2-2- نشاط التأجير التمويلي:

يعرف التأجير التمويلي بأنه كل عقد يلتزم بمقتضاه القائم بهذا النشاط والذي يسمى المؤجر، بأن يؤجر إلى طرف آخر مستفيد يسمى المستأجر، نظير أجره يحددها العقد، منقولات أو عقارات يكون المؤجر قد اكتسب ملكيتها من طرف ثالث يسمى المورد، بناء على طلب أو مواصفات المستأجر، ويكون لهذا الأخير في نهاية مدة الإيجار الحق في اختيار شراء الأصل موضوع الإيجار في الموعد وبالثمن المحدد بالعقد، أو تجديد عقد الإيجار لمدة أخرى يتفق عليها، أو إعادة الأصل إلى المؤجر على أن يراعى في تحديد الثمن في الحالة الأولى المبالغ التي سبق أن أداها المستأجر طوال مدة الإيجار، ومن الجدير بالذكر أن هذا النشاط انتشر في أمريكا منذ عام 1952 ومن بعدها أوروبا، وقد أسهم في عام 1980 بما نسبته 6,1% بالنسبة لأوروبا، و25% بالنسبة لأمريكا من حجم الاستثمارات القومية.

وللتأجير التمويلي مزايا متعددة بالنسبة للبنوك بتوفيره مجالا مناسباً لإمكانية استثمار أموالها بفوائد مناسبة وبضمان كافي قوامه الأساسي ملكية الأصول موضوع التمويل⁴.

2-3- نشاط صناديق الاستثمار:

يمكن تعريف صناديق الاستثمار بأنها وسيط مالي يهدف إلى استثمار أموال المدخرين في الأوراق المالية نيابة عنهم ابتغاء تحقيق أفضل عائد ممكن بواسطة الإدارة المحترفة وتخفيض عنصر المخاطرة بالتنوع الأمثل لموجودات الصندوق، وتفيد صناديق الاستثمار كلا من:

1- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 175-176.

2- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص: 207.

3- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مرجع سابق، ص: 56.

4- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 178.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

- المستثمرين الذين يصعب عليهم إدارة أموالهم بأنفسهم، بسبب انعدام الخبرة أو عدم توافر الوقت اللازم.

- أصحاب المدخرات الصغيرة الذين لا يملكون قدرا كافيا من المال، لتكوين محافظ استثمارية متنوعة تحقق عائدا مجزيا عند مستوى مقبول من المخاطرة.

يمثل إنشاء صناديق الاستثمار (هيئات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية) أحد الأنشطة الهامة للبنوك الشاملة على المستوى العالمي. فلقد أخذت هذه البنوك - إما منفردة أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى - تزاخم في السوق صناديق الاستثمار المستقلة باقتراح مجموعة من منتجات هذه الأخيرة.

ولقد تجسد تدخل البنوك الشاملة في صناعة صناديق الاستثمار على عدة مستويات¹:

- بصفته المنشئ، البنك يستطيع أن يشكل في البداية محفظة تستجيب للمواصفات الاعتيادية للهيئات المشرفة على سوق الأوراق المالية، مع الفصل طبعا كأي إدارة جماعية بين شركة الإدارة والمؤسسة المؤتمنة.

- بصفته أحد المشاركين، وهنا يكون البنك حائزا لأسهم أو لحصص الصندوق مثل أي حامل لجزء من الحقوق المتعلقة بمحفظة الأوراق المالية. إدارة هذه الأخيرة تعهد في أغلب الأحيان إلى شركة تابعة (أو فرع)، والتي تأخذ على عاتقها تحريك مكونات المحفظة تبعا لتوصيات المحللين، بالإضافة إلى تغطية المخاطر التي تتعرض لها الأصول.

- بصفته مؤسسة مؤتمنة، البنك هنا يستحق مكافأة لقاء حفظ موجودات الصندوق، كما يمكن أيضا أن يتلقى عمولات سمسرة عند تنفيذ لأوامر شركة الإدارة.

لا تشترط العديد من التشريعات أن يأخذ صندوق الاستثمار شكل كيان قانوني مستقل عن البنك المنشئ وإنما يأخذ شكل ذمة مالية منفصلة ويعهد بإدارته إلى جهة مستقلة عن البنك، والاستثمارات تظهر ضمن الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها في جانب الأصول، بينما تدخل أرباح هذه الصناديق ضمن إيرادات البنك المنشئ لها. وتساهم صناديق الاستثمار في زيادة إيرادات البنوك من خلال²:

- توظيف فائض السيولة لدى البنك في سوق الأوراق المالية والحصول على نصيب في إيرادات الصناديق بقدر مساهمة البنك فيها.

- تحقيق إيرادات إضافية خارج الميزانية، مثل تحصيل عمولات الاكتتاب واسترداد الحصص ورسوم حفظ الأوراق المالية وتحصيل الكوبونات، بالإضافة إلى أتعاب إدارة محافظ الأوراق المالية.

كذلك تقدم البنوك الشاملة خدمات أخرى مثل خدمات أنشطة المعلومات وتقديم الخدمات الشخصية للعملاء مثل دفع فواتير الكهرباء والهاتف وسداد الايجارات نيابة عنهم وسداد أقساط التأمين وغيرها من الالتزامات الأخرى. هذه التطورات في دور البنوك كمقدمي خدمات تفسر التطور متسارع الخطى في حجم البنود خارج الميزانية، الذي أعاد تركيب الناتج المصرفي الصافي بعد أن ظل لعشرات السنين يتكون في نصيبه الأعظم (ما يقرب من 90%) من أدوات سعر الفائدة، أصبح اليوم يشكل مزيجا متوازنا من هوامش الوساطة المالية ونواتج أنشطة السوق ورسوم الخدمات³.

¹- Christian DESCAMPS et Jacques SOICHOT, Op-cit, pp: 147-148.

²- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 166-167.

³- Christian DESCAMPS et Jacques SOICHOT, Op-cit, p: 18.

المبحث الثاني: إستراتيجية التحول نحو البنوك الشاملة

سوف يتم في هذا المبحث إيضاح معايير البنوك الشاملة ومتطلبات وضوابط وكيفية التحول نحو البنوك الشاملة.

المطلب الأول: معايير البنوك الشاملة

يمكن تحديد أهم الأسس التي تستند إليها البنوك الشاملة لتوضيح فلسفتها القائمة على التنوع في كل من الأنشطة والخدمات، لتقليل المخاطر وتعظيم العوائد والقدرة على المنافسة والبقاء في الأسواق المالية لفترة زمنية أطول وهي كما يلي¹:

1- المعيار النوعي:

يحتم هذا المعيار على البنك الشامل أن يقدم كافة أنواع الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية (التجارية، الصناعية، الزراعية، والعقارية....)، فضلا عن استقطاب الودائع من مختلف هذه القطاعات مع التوسع في التنوع في سلة الخدمات المصرفية لتشمل الأنشطة المصرفية التي تتولى القيام بها عادة بنوك الاستثمار والأعمال.

2- المعيار الوظيفي:

أضحت الخدمات البنكية تمثل عنصرا مهما من عناصر النشاط الوظيفي للبنوك، إذ يمكن القول بأن تنوع سلة الخدمات البنكية، يعد الحل المناسب للكثير من المشاكل التي تعاني منها البنوك، ولهذا كان لا بد للبنوك من تطوير علاقاتها بزبائنهم بهدف الارتفاع بمعدلات النمو لديها ومن ثم بمعدلات الربح، ومن هنا يبرز الدور الأكبر لما تؤديه البنوك الشاملة في تقديم خدمات بنكية للزبائن تختلف بشكل كبير عن الخدمات البنكية التقليدية بحيث أصبحت البنوك تتدخل في حياة الزبون اليومية بمختلف الوسائل لتحفيزه على ولوج أبوابها لكون إن جذب زبون جديد للبنك يعد ربحا بحد ذاته، وفي ما يلي أهم الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك حاليا في العديد من البلدان:

- أ- تمويل المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والسياحية....
- ب- تمويل التجارة المحلية والدولية .
- ت- إدارة العقارات المحلية والدولية .
- ث- تحصيل المستحقات نيابة عن الزبون .
- ج- سداد المدفوعات نيابة عن الزبون .
- ح- خدمات الصيرفة المنزلية والمصرف المتنقل.
- خ- خدمات بطاقات الائتمان والصرف الآلي وخدمات السفر.
- د- إدارة الحقائب المالية وتأسيس صناديق الاستثمار المشترك وأعمال الوساطة في الأسواق المالية.
- ذ- تقديم الاستشارة والنصح للزبائن في الكثير من الأمور مثل الضرائب والتأمين والاستثمار والتخطيط المالي
- ر- تأجير الأصول نيابة عن الزبائن.

1- نهاد عبد الكريم العبيدي، الصيرفة الشاملة في ظل الواقع المصرفي العربي مع الإشارة الى تجربتي مصر والاردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003، صص: 23-25 .

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

3- المعيار الجغرافي:

يمكن البنك ذو الفروع من تجميع المصادر المالية وخاصة الودائع المختلفة وتوجيهها وفق الفرص الاقتصادية مما يساعد في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة أو متوازنة جغرافياً، ويعزز من قوة البنك في مواجهة طلبات الإقراض المحلية وتقلباتها المستمرة، كما يجب على البنك الشامل التفرع على المستوى الدولي من أجل إيجاد مصادر الأموال والفرص الجيدة لتوظيفها¹.

المطلب الثاني: متطلبات وضوابط التحول نحو البنوك الشاملة

يقتضي أمر التحول إلى العمل المصرفي الشامل من البنك الراغب في ذلك توفير جملة من الشروط، كما يقتضي أن تتدخل السلطات الوصية من جهتها لإرساء جملة من الضوابط قصد تأمين السلامة للنظام المالي.

1- متطلبات التحول إلى المصرفية الشاملة:

حتى يتحقق النجاح المنشود للبنوك من دخولها في مجال الصيرفة الشاملة يجب في المقام الأول أن تسمح ظروفها وظروف السوق التي تعمل فيها بذلك. ومن هنا يمكن تقسيم متطلبات التحول إلى داخلية، وأخرى خارجية.

1-1- المتطلبات الداخلية:

وتتعلق بالبيئة الداخلية للبنك الراغب في التحول، ومن أهمها:

1-1-1- توافر الإمكانيات المالية:

إن أي مؤسسة مالية تتبع الممارسات السليمة يمكن أن تكون قوية وتجمع ما بين اتساع نطاق خدماتها والقابلية للنجاح، وللوصول بنطاق خدماتها إلى الحد الأقصى يتعين أن تكون المؤسسات قوية مالياً، إذ يجب أن تكون قادرة على تغطية جميع تكاليفها وتعبئة مواردها الخاصة، وحماية أموالها من التآكل بفعل التضخم أو عدم سداد القروض وتحقيق ربح لتمويل توسعاتها².

وإذا كان البنك ينمو جيداً من الداخل فإنه بإمكانه استعمال رأس المال الفائض للاستحواذ على أكبر شريحة ممكنة من الأسواق، والسعي إلى استخدام شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية تسمح بالتوسع في عمليات التمويل والإقراض وضمان قاعدة عريضة من المودعين تمثل مصدراً مستقراً لنشاطه التمويلي، فضلاً عما يحققه ذلك من تنويع النشاط المصرفي والدخول في مجالات نشاط مختلفة لم تكن مطروقة من قبل³.

1-1-2- وجود قيادات واعية وكفأة:

مسؤولية الإدارة الداخلية للبنوك تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق أصحابها ومدراءها والمشرفين عليها. وعلى الرغم من أن أصحاب البنوك بصفة خاصة بما لهم من رأس مال معرض للمخاطر هم الذين يكون لديهم الحافز القوي لتعيين مدراء ومشرفين أكفاء وذوي سمعة حسنة لإدارة أعمالهم، فإن التشريعات المصرفية في مختلف الدول (خاصة منها

1- خالد امين عبد الله، المصارف الإسلامية ومدى انطباق مفهوم المصارف الشاملة عليها، بحث منشور ضمن كتاب (الصيرفة الشاملة، مفهومها ووظائفها مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية) اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص: 38-40.

2- هانز ديرترسايل، بنوك التنمية الزراعية هل يتم إغلاقها أم إصلاحها؟، التمويل والتنمية، مجلد: 37، عدد: 2، جويلية 2000، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 47.

3- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، 2000، القاهرة، ص: 289.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

الأوروبية) تؤكد من جهتها على ضرورة توافر الخبرة والجدارة والاستقامة لدى إدارة البنوك كإدارة محترفة، وخاصة في ظل قيام الأنشطة المصرفية الجديدة والمتنوعة وفي ظل التوسع في الخدمات الاستثمارية وأنشطة البنوك الشاملة، مع ضرورة الفصل بين اختصاصات مجالس الإدارة وبين الإدارة التنفيذية التي يتم اختيارها لإدارة الشركات القابضة والتابعة:

3-1-1- القدرة على الابتكار والتطوير:

التطوير أداة ضرورية لضمان التفرد والميزة التنافسية ويمكن أن يؤدي التطوير إلى زيادة عدد الخدمات المقدمة. ورغم أن الائتمان لازال يلعب دورا رئيسيا في أعمال البنوك إلا أن نسبة ما يحققه من إيرادات قد قلت بشكل كبير، لذلك كان على البنوك أن تقوم بتطوير الأدوات الائتمانية التي تتعامل فيها خاصة تلك المرتبطة بتمويل الشركات بالإضافة إلى تطوير الأدوات المالية الأخرى مثل أدوات إدارة الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية وغيرها مما يمكن أن يزيد من إيرادات البنك.

4-1-1- إمتلاك تكنولوجيا متطورة:

من الضروري أن تتوفر البنوك الشاملة على وسائل تكنولوجيا حديثة في مجال الاتصالات وقواعد البيانات، من أجل التجاوب المستمر مع السوقين المحلية والعالمية والانفتاح على العالم ومواكبة التطورات في مجال الخدمات المستحدثة.

فالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة يوفر للبنوك فرصا تنافسية أكبر ويجعلها تتعامل مع فئات أكثر، حيث تسمح التكنولوجيا بتقليل وقت أداء العمليات المصرفية إلى حدها الأدنى كما تمكن من نقل الخدمة إلى حيث يتواجد العميل.

كما يتطلب الأمر اشتراك جميع البنوك والمؤسسات المالية لإقامة بنية أساسية مناسبة لإدارة وسائل الدفع وتحويل الأموال، والتي تعد سلعة عامة تفيد الجميع في توفير خدمات معززة بتكلفة منخفضة، ذلك أنه من المستبعد أن يتوافر لأي بنك - مهما كان - التمويل الكافي لمثل هذه البنية، كما لا يوجد لديه الحافز للاستثمار في مشروع لا يستأثر بالانتفاع منه².

5-1-1- اعتماد نظام فعال للرقابة على المردود والمخاطرة:

بمعنى وجود مراكز مستقلة لكل العمليات التي ينبغي إضافتها إلى أنشطة البنك مع تحديد مراكز المخاطر والربحية بدقة، والتعرف على نواحي القصور وإيجاد الحلول المناسبة وسبل مواجهة المشاكل في الوقت المناسب³.

ونظرا لكون التوجه نحو العمل المصرفي الشامل سوف يكون ملازما لتنامي حمى التحرر من القيود وما ينجم عنه من احتدام المنافسة في قطاع الخدمات المالية (فيما بين البنوك وبينها وبين المؤسسات المالية)، فإن هناك حاجة ملحة لتحسينات إضافية في نظم الرقابة على المردود والمخاطرة. وهناك عاملان أساسيان في هذا الخصوص لا بد من أخذهما بعين الاعتبار هما: المنطقة والخدمة.

2-1- المتطلبات الخارجية:

1-2-1- وجود سوق نشطة للأوراق المالية:

1- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 121.

2- جيانى دي نيكول ووأخرون، اجتياز الحد الفاصل الكبير، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد: 40، عدد: 4، ديسمبر 2003، ص: 44.

3- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 213.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

تتجه البنوك الشاملة إلى استثمار نسبة كبيرة من مواردها في الأوراق المالية بغرض الحصول على مداخيل إضافية، غير أن درجة تطور سوق الأوراق المالية يؤثر في درجة سيولة تلك الأصول، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية سائلة، وإذا كانت سوق الأوراق المالية نشطة فإن التعامل سوف يكون سهلاً وتكون التقلبات في أسعار الأوراق محدودة. وبالعكس فإن عدم وجود سوق أوراق مالية نشطة يفقد هذه الأوراق درجة كبيرة من سيولتها ويتعرض حاملوها للخسارة عند رغبتهم في بيعها، ومن أجل هذا تتخوف البنوك عند استثمارها لجانب من أموالها في هذه الأوراق¹.

2-2-1- سيادة مناخ التحرر الاقتصادي:

ويتطلب ذلك تطوير التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل المصرفي بالشكل الذي يسمح للبنوك الشاملة - في حالة قيامها - بممارسة نشاطها بفاعلية كاملة².

3-2-1- التدخل الإيجابي للبنك المركزي:

يتطلب الأمر ضرورة تغيير مفاهيم الرقابة المطبقة من قبل البنك المركزي وكذلك فعالية دوره لدعم البنوك الشاملة في حالة تعرضها للمخاطر، ويتحقق ذلك من خلال تعاون ورقابة مستمرة وكذلك دعم ومساندة في حالة التعرض للمخاطر. فوقوف البنك المركزي الألماني على أهبة الاستعداد لم يد العون لأي بنك يواجه مشاكل مالية، ومعاملته الخاصة والتشجيعية للبنوك التي تقدم تمويلاً تنموياً، هي من أهم العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور البنوك الشاملة الألمانية في وقت مبكر³.

2- ضوابط التحول إلى العمل المصرفي الشامل:

البنوك الشاملة في حاجة إلى ضوابط تضمن لها الاستمرار والانتظام والاستقرار في ممارسة نشاطها. وينبغي أن يستهدف وضع إطار عمل تنظيمي مناسب للعمل المصرفي الشامل، وضع معايير للرقابة المصرفية والإشراف الوقائي الفعال، وكذا تعزيز بيئة عمل البنوك وفرض انضباط السوق.

1-2- معايير الرقابة والإشراف الوقائي:

1-1-2- الإدارة الداخلية الحصيفة:

يقتضي الأمر هنا توفر شرطين رئيسيين: الأول ويتعلق بحصافة الإدارات المصرفية وتبنيها لسياسات احترازية وواعية، أي أن تهتم إدارة البنك بوضع ضوابط لتغطية المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي الاستثماري والمتمثلة أساساً في مخاطر السوق وأسعار الفائدة والصرف وغيرها من المخاطر المنتظمة، وعدم الاندفاع وراء إغراءات الربحية التي يمكن أن تحققها المجالات الاستثمارية⁴. والثاني يتعلق بضرورة أن تضع إدارة البنك الشامل هيكلًا تنظيمياً يوزع المهام والوظائف بفعالية، بحيث تحدد فيه الواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل

1- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسة النقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص ص: 214-215.

2- صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سابق، ص: 217.

3- زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 6، 1997، ص ص: 151-152.

4- حمود بن سنجور بن هاشم، أسواق المال الخليجية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التعاون، عدد: 44، ديسمبر 1999 الكويت، ص: 113.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

وظيفة بدقة، بما لا يدع أي مجال لتضارب أو تعارض في المصالح، أو ازدواج لأي عمل أو نشاط.

2-1-2- معايير الرقابة الوقائية:

من جهتها تقوم السلطات النقدية بممارسة الرقابة الوقائية الفعالة، التي من شأنها توفير الأمان والحماية للبنوك وهي تسعى إلى دخول مجالات مصرفية مستحدثة، ومن ثم حماية أموال المودعين وسلامة النظام المالي ككل.

تعد الرقابة الوقائية ضرورية في إطار عمل البنوك الشاملة أكثر من ضرورتها لبقية البنوك، وذلك للحد من المخاطر التي تتعرض لها سلامة هذه البنوك التي تتميز بكونها أكبر من الإخفاق. وللحد من احتمالات وقوع أزمات مالية تقوم السلطات النقدية بإقرار مبادئ توجيهية تحوطية تحدد المتطلبات الدنيا من رأس المال، واتخاذ تدابير وإجراءات لتحسين نوعية أصول البنوك وتشجيعها على تحسين وتعزيز تقييمها لمخاطر الائتمان، وتخفيض نسبة الديون المتعثرة في ميزانياتها وإلزامها بتكوين احتياطات للقروض المشكوك فيها. وكذلك فرض حدود أكثر إحكاما على التركيز المفرط للمخاطر عند توظيفها لأموالها، من خلال وضع الضوابط التي تحكم تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات.

فالحجم المناسب من رأس المال والذي له دلالة خاصة في حالة البنوك يعني ملاءة مالية مريحة، من شأنها تعزيز ثقة المتعاملين في قدرة البنوك على العمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها، إذ يعتبر رأس المال بمثابة خط الدفاع الأول عن أموال المودعين في مواجهة مخاطر الائتمان والتقلبات في سعر الصرف والفائدة ومخاطر الأنشطة المصرفية الحديثة. أما تشديد متطلبات تكوين احتياطات للقروض المشكوك فيها، فيعتبر إجراء جوهري لضمان إستقرار السيولة في البنوك خلال فترات الركود الاقتصادي¹.

2-2- تعزيز بيئة عمل البنوك وفرض انضباط السوق:

لا يتوقف الأمر على وجود رقابة رسمية فقط وإنما يتطلب كذلك توافر رقابة غير رسمية، تمارس من قبل الدائنين والمنافسين. ومن الضوابط التي تفرز مثل هذه الرقابة ما يلي:

2-2-1- الإفصاح والشفافية :

من شأن الإعلام الجيد بأنشطة البنك الشامل في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية أن يوفر قدرا مناسباً من الشفافية والإفصاح يمكن المهتمين من الحكم على مدى كفاءة وحسن إدارة البنك². فبفضل الإفصاح العام عن المعلومات المالية يكون لدى العملاء الدائنين ذوي الاطلاع الجيد، الذين تتعرض أموالهم للمخاطر - وربما قد لا تحميهم ضمانات حكومية - حافز قوي على التمييز بين المؤسسات المالية التي يقرضونها على أساس خصائص كل مقترض في تعرضه للمخاطر³.

2-2-2- نظام تأمين فعال على الودائع:

¹ - روبرت رينهاك، الرقابة على المصارف، التمويل والتنمية، مجلد: 37، عدد: 01، مارس 2000، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 28.

² - صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص: 218.

³ - مالكوفا نايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية تواجه العولمة المالية، التمويل والتنمية، عدد: 2، مجلد: 36، جويلية 1999، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 34.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

من شأن مثل هذا النظام أن يقلل من التدافع على الودائع في حالة وقوع أي أزمة ويبعث الطمأنينة في نفوس المودعين من عملاء البنك الشامل ويدعم الثقة فيه. وتجدر الإشارة إلى أن إرساء نظم التأمين على الودائع قد جاء نتيجة حدوث هزات متعاقبة في الأنظمة المالية وتعدد حالات إفلاس البنوك عقب الركود الاقتصادي الشهير (1929)، حيث سارعت دول العالم إلى تأسيس مؤسسات لضمان الودائع فزاد عددها من واحدة سنة 1934، إلى 12 سنة 1971، إلى 18 سنة 1980، إلى 36 سنة 1990 وإلى 68 سنة 1999، ويتم تمويل هذه المؤسسات بنسبة مئوية من الموارد تختلف وفقا لطبيعتها وتتراوح بين 3% و6%، يتم تغطيتها من المؤسسات المالية عادة بشكل إجباري¹.

3-2-2- تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي:

المنافسة في القطاع المصرفي توسع الخيارات أمام الزبائن وتخفض تكاليف الاقتراض، كما تدفع بالبنوك إلى التجديد الدائم لتأمين الخدمات النوعية بأفضل الأسعار، أما ضعف المنافسة فيساهم في استحداث قطاع غير صحي وغير قابل للاستمرارية، وقد ينجم هذا عن وجود قلة من البنوك تسيطر على القطاع المصرفي وتتحكم بالخدمات والأسعار وبالتالي تضعف من فعالية الوساطة. لذلك يتطلب الأمر وجود بنوك محلية من مختلف الأحجام - فضلا عن وجود بنوك أجنبية - تحيي المنافسة النوعية في القطاع.

كما يمكن لأسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى إذا ما تم تنظيمها ودعمها على نحو ملائم وفي إطار قانوني، من خلال التنافس مع البنوك كمقرضة ومقرضة، أن تعمل كمراجع لسلوك البنوك وتجعل الوساطة أكثر فعالية.

المطلب الثالث: كيفية التحول نحو البنوك الشاملة.

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين وهما²:

1- المنهج الأول: وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك (متخصص أو تجاري)

قائم بالفعل إلى بنك شامل، على أن يكون هذا البنك (المراد تحويله إلى بنك شامل) بنك كبير الحجم، وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا ومعلوماتيا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها:

- التدرج: أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات، ولتقديمها بمعايير الدقة و السرعة والفاعلية في نطاق من الجودة الشاملة.

- التطوير: أي إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير اللوائح والنظم الداخلية، وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات، وتعديل الإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب.

- التجهيز: وهي توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء المصرف الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع، أو إنشاء فروع جديدة، أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية.

1- طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 74.

2- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، القاهرة، 2001، ص: 37.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

- الخطة: من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية ، وكافة خطوات التحول إلى المصرف الشامل لبرنامج مخطط ومبرمج زمنيا، في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التغيير المطلوب، مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

ويدعم فعالية هذا المنهج قدرة قيادات البنك على الابتكار و خلق الأفكار، وبناء القيم المحفزة للعمل، والقدرة على التطوير و التغيير، والعمل على إنجاحه بعيدا عن مقاومة التغيير وشل فاعلية التطور.

2- المنهج الثاني: يتمثل في إنشاء بنك شامل جديد، حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة ،وتدريبها، وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للإفادة من خبراتها، وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة، لإنجاح فكرة البنك الشامل.

ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثير والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها، وأن المصرف الشامل صانع لأسواقه. إن المنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذ بهما معا؛ حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما تتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق، واستيعابه لمعاملات وخدمات المصرف الشامل، والتغلب على العقبات، ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير، وبذلك يتم الجمع بين مزايا المنهجين السابقين، حيث يمكن إنشاء كيان مصرفي جديد، تتوافر فيه الإمكانيات والقدرات، والخبرات، وفي الوقت نفسه يكون قابلا للنمو

والإتساع، والانتشار بشكل كبير، ولديه استراتيجية طموحة لقيادة وتوجيه السوق وريادته، عوض خطة للإسراع بذلك، عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها، مما يعد دمجاً تدريجياً لبنك معين، وضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه وتقويته، بما يضمن للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب، والدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلاً¹.

المبحث الثالث: بعض التجارب العالمية وتقييم البنوك الشاملة

سيتناول هذا المبحث بعض التجارب العالمية ومزايا وعيوب البنوك الشاملة.

المطلب الأول: تجارب الدول الأوروبية

1- التجربة الألمانية:

تعتبر ألمانيا رائدة النظام المصرفي الشامل في العالم بأسره، حيث طبقت العمل المصرفي الشامل منذ فترة ليست بوجيزة، ثم تبعتها في ذلك عدد من الدول الجرمانية الأخرى مثل: سويسرا، هولندا، النمسا، اليونان ولكسمبورغ².

تعود تجربة ألمانيا في المصرفية الشاملة إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. ولم يخطط لهذه البنوك ابتداء لتصبح شاملة ولكن ظروف ألمانيا الاقتصادية كانت في حاجة

1- أسامة السيد شندي، البنوك الشاملة، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول، القاهرة، 2000، ص:93.

2- Jacques SPINDLER, Op-cit, p: 46.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

إلى تمويل التكوين الرأسمالي طويل الأجل أكثر من التسهيلات قصيرة الأجل عن طريق اشتقاق الودائع، خصوصا وأن أسواق الأوراق المالية لم تكن بذات النشاط الذي تشهده اليوم، فكان ذلك مدعاة لدخول البنوك في القطاع الصناعي ومن هنا نمت المصرفية الألمانية بنمو الصناعة¹. حيث اتسعت مهام البنوك من كونها مجرد مؤسسات تمنح الائتمان قصير الأجل إلى منح ائتمان متوسط وطويل الأجل والمساهمة في رؤوس أموال الشركات، بما يتناسب مع المشروعات، ولقد ساهم هذا النشاط بفاعلية في بناء الصناعة الألمانية الضخمة وإعادة بنائها بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية. وتعد البنوك الألمانية بهذه الأنشطة من أقدم البنوك الشاملة في العالم².

وبالنسبة للجانب التشريعي فإن القانون الألماني يميل في توجهاته نحو الطابع الشمولي للعمل المصرفي، وهو لا يتدخل على الإطلاق في البنية التنظيمية والاتجاهات الوظيفية للبنوك، بل يركز على الرقابة والإشراف وفق الأسس الوقائية لاسيما في مجالي الملاءة والسيولة³. وللبنوك الألمانية الحق قانونا في مزاوله كافة أعمال التأمين من خلال شركات تابعة للبنك الأم ولكنها مستقلة ماليا، مع خضوعها لأحكام الرقابة الفدرالية لاسيما من حيث أسس وقواعد العمل مع توافر معدلات كفاية رأس المال المطلوب.

2- التجربة الفرنسية:

من جهة التطبيق، دخلت البنوك التجارية الفرنسية معترك المصرفية الشاملة منذ وقت طويل مقتفية في ذلك أثر البنوك الألمانية، ومن أشهر البنوك الشاملة الفرنسية في سنوات الستينيات هناك مجموعتان مالييتين هما: الشركة القابضة "سييز" والشركة القابضة-باريس والبلاد المنخفضة، واللتان اكتسبتا صبغة العمل المصرفي الشامل منذ 1959 و1968 على التوالي، عندما اتجهتا إلى تنويع أنشطتهما في فرنسا والخارج على قطاعات مالية (عمل مصرفي تقليدي، تأمين، خدمات مالية...) وغير مالية (صناعية وعقارية) وذلك بغية تجاوز المنع القائم آنذاك على البنوك الذي يحظر عليها ممارسة أعمال تجارية وصناعية⁴.

أما من جهة التنظيم فلقد أبطل القانون المصرفي لسنة 1984 الإطار التنظيمي الذي يفصل بين بنوك الودائع وبنوك الأعمال وبنوك الإقراض متوسط وطويل الأجل، وتبنى مبدأ البنك الشامل. كما لا توجد قيود في فرنسا تفرض على أنشطة البنوك وإنما يمكن لهذه الأخيرة أن تختار ما يناسبها من الأنشطة عند حصولها على التراخيص والاضطلاع بأكبر قدر من الأنشطة المرتبطة، مثل: إدارة محافظ الأوراق المالية، إدارة الممتلكات، الخدمات للمؤسسات وللأفراد، الهندسة المالية، صناعة التأمين... وغيرها من الصناعة المجاورة. وتؤدي البنوك هذه الأنشطة أحيانا في فروع مستقلة، كما يمكنها أن تنظم نفسها متجمعة حول نواة منشأة من طرف مجموعة مالية كبيرة⁵.

3- البنوك الشاملة في سويسرا:

1- يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج، الجزء الثاني، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1998، ص: 68.

2- رشدي صلاح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 77-78.

3- صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص: 230.

4- ماجد مز يحمر، شركة الهولدنغ: في جوانبها القانونية والاقتصادية والمصرفية والضريبية، بدون دار طبع، لبنان، 1992، ص: 51-57.

5- Jacques SPINDLER, Op-cit, pp: 20-21.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

لم يمضي وقت بعيد حتى قلدت البنوك السويسرية نظيرتها الألمانية في توظيف مواردها المالية لخدمة التنمية ورغم أن سويسرا لم تتأثر كثيرا بالحرب مثل ألمانيا إلا أن الحافز الذي دفعها نحو تحرير جهازها المصرفي هو طموحها في أن تكون قطبا ماليا عالميا. توفر البنوك في سويسرا جميع الخدمات والتسهيلات المالية المتنوعة، وتتمتع بحرية كاملة في هذا المجال بفضل التشريعات المصرفية التي لا تضع تحديدا لاختصاص وأعمال البنوك، كما تسمح هذه التشريعات للبنوك بالجمع بين الأنشطة التجارية والاستثمارية وبين الائتمان المصرفي في نفس المؤسسة. أما بالنسبة لنشاط التأمين فيحق للبنوك السويسرية الدخول فيه من خلال شركات متفرعة مستقلة ماليا، وعلى الرغم من أن الشكل الغالب في هذا النشاط هو التحالف بين البنوك وشركات التأمين، إلا أنه قد توجد بعض البنوك الكبرى تنافس شركات التأمين على الحياة في تقديم هذا النوع من التأمين إلى جانب تقديم جميع خدمات البنوك الشاملة الأخرى (الأنشطة التقليدية، السمسرة وتغطية الاكتتاب، تقديم الاستشارات المالية، إدارة الاستثمارات والمخاطر...)¹.

4- البنوك الشاملة في بريطانيا:

بالرغم من كون بريطانيا هي البلد الذي ظل طيلة القرن الماضي منارة مالية للعالم، وهي الدولة التي تسير على تقاليد الاعتماد الكلي على العرف أكثر من الاعتماد على التنظيم، إلا أنها لم تشهد تحولا جوهريا في العمل المصرفي مثل الذي شهدته غيرها من الدول الأوروبية²، وكان نتيجة ذلك أن أصبحت بنوكها التي لم تتطور بما فيه الكفاية تلقى منافسة شديدة في عقر الدار من طرف بنوك شاملة دولية، حيث استغلت هذه الأخيرة جو الانفتاح الذي يتمتع به المركز المالي بلندن للسيطرة على حصص هامة من أسواق الودائع والقروض.

ولقد استمر احترام مبدأ الفصل التقليدي بين أنشطة البنوك التجارية وأنشطة الاستثمار المستمد من فكر آدم سميث، وظل عرفا سائدا في بريطانيا حتى طالبت البنوك التجارية بضرورة توسيع نطاق الخدمات والأنشطة التي يسمح لها بتقديمها لتدخل في مجال البنوك الشاملة. وبالفعل تدخل المشرع الإنجليزي ووضع الضوابط التي تحافظ على استقرار البنوك في السوق المصرفي من خلال الفصل الإداري بين الأنشطة التجارية والاستثمارية في داخل البنك الواحد يصل إلى قمة الهرم الإداري، أي تكوين مجالس إدارة منفصلة تلتقي في نهاية المطاف عند مجلس إدارة واحد للبنك الشامل. مع حرص البنوك على عدم زعزعة ثقة العملاء بها، وذلك بضرورة اعلام العميل بالمخاطر والخسائر المحتملة للعمل الاستثماري التي يمكن أن يتعرض لها خاصة في أنشطة الأوراق المالية، والذي يجب عليه أن يوافق على ذلك كتابيا³.

5- تجربة دول الاتحاد الأوروبي الأخرى:

أثناء موجة التحرر من القيود في الثمانينات أخذت البنوك التجارية الأوروبية تتوسع في الإقراض طويل ومتوسط الأجل لتزويد الصناعة بالتمويل اللازم، لتمارس بذلك نفس الدور

¹ - رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 88-90.

² - Jacques SPINDLER, Op-cit, p: 21.

³ - رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 91.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

الذي تقوم به بنوك الأعمال حتى ضاق الفرق بينهما، مما دفع بالعديد من دول القارة إلى إلغاء التفرقة القانونية بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال¹.

ولقد سمح مجلس الوحدة الأوروبية في توجيهه الثاني رقم 646 لسنة 1989 حول خدمات الاستثمار للبنوك بمزاولة أنشطة الأوراق المالية (خدمات الوساطة في عمليات البورصة وتغطية الإصدارات وغيرها من الخدمات المرتبطة بسوق الأوراق المالية)، على أن يتم ذلك في إطار الشرط المزدوج المتمثل في الحصول على ترخيص من لجنة البنوك وشركات الاستثمار والانخراط كعضو في السوق المنظم².

وبذلك يكون التوجيه الأوروبي قد حسم الأمر باختياره لنموذج البنوك الشاملة بوصفه النموذج الأصح لدول الاتحاد، وبالفعل انحازت دول الاتحاد تماما إلى نموذج البنوك الشاملة ورفعت الحواجز أمام البنوك وسمحت لها بمزاولة مختلف الأنشطة التجارية والاستثمارية داخل البنك الواحد، وإن وجدت اختلافات في التطبيق بين دولة وأخرى³.

المطلب الثاني: التجربة الأمريكية واليابانية.

1- التجربة الأمريكية:

جاءت التجربة الأمريكية في المصرفية الشاملة كخيار إجباري نتيجة الضغوط التي فرضتها البنوك الأمريكية على المشرع لتعديل القواعد المتعلقة بالنظام المصرفي المنفصل، والذي أخذ يتآكل شيئا فشيئا بفعل قوى التغيير⁴.

بعد أزمة الكساد العظيم (1929) وموجة الإفلاس التي ألمت بعدد هائل من البنوك، قام المشرع الأمريكي بسن قانون سنة 1933 سمي على اسم واضعيه "جلاس" و"ستيبل"، يفصل مطلقا في فقرته 16 بين أنشطة البنوك التجارية وعمليات أعلى الميزانية ممثلة في التفاوض، الاكتتاب، وحيازة الأوراق المالية، بما في ذلك كل تدخل غير مباشر من خلال وساطة فرع أو انضواء تحت أي مؤسسة تمارس هذه العمليات⁵. وهو ما يعني إبعاد البنوك عن ممارسة العمل المصرفي الشامل في مقابل تكريس التخصص الوظيفي.

في البداية كان تأثير هذا القانون على البنوك محدودا، ولكن عندما أخذ اتجاه أسعار الفائدة في السوق إلى الارتفاع (نهاية الستينيات وبداية السبعينيات) نتيجة زيادة حدة التضخم، أصبح للمؤسسات المالية غير المصرفية ميزة تنافسية كبيرة مكنتها من جذب العملاء بعيدا عن البنوك التجارية⁶.

وأمام هذه التطورات التي قللت من وساطة البنوك في السوق تصاعدت ضغوط هذه الأخيرة على المشرع بغرض إحداث تعديل على القانون المذكور، فضلا عن قيامها إلى جانب ذلك بجملته من محاولات الالتفاف حول القوانين. وبعد كفاح طويل ومرير، أخذ الاتجاه السائد حاليا في الولايات المتحدة يتبنى فكرة البنوك الشاملة. بداية سمح مجلس الاحتياط الفدرالي للشركات القابضة المصرفية بإنشاء فروع غير مصرفية في حدود 10% من

1- سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء: دراسة تطبيقية وتحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 9.

2- Christian DESCAMPS et Jaques SOICHOT, Op-cit, p: 150.

3-PERRUT Dominique, L'Europe financière et monétaire: Règles, opportunités, stratégies, 2^{ème} édition, Nathan Paris, 1993, p: 40.

4- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 67-68.

5- J.J.PERQUEL, Les Bourses Américaines, Vuibert, Paris, 1992, pp: 56-57.

6- سعيد سيف النصر، مرجع سابق، ص: 44.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

مكاسبها، حيث بإمكان هذه الأخيرة ممارسة أنشطة متنوعة على الشركة الأم (الاكتتاب في شهادات الخزينة والأصول والقروض العقارية المورقة، وحتى في أسهم وسندات الشركات). ثم شرعت الحكومة بعد ذلك في إلغاء القيود التنظيمية والتخلي نهائيا عن قانون "جلاس- ستيجل" في سنة 1999¹، مرخصة للبنوك التجارية أن تندرج تحت رقابة شركة قابضة مصرفية والتي بإمكانها انجاز كل الخدمات المالية بما فيها التأمين، ولكن مع وضع بعض الضوابط والقيود على ممارسة هذه الأنشطة.

2- التجربة اليابانية:

تعد التجربة اليابانية من التجارب الرائدة في ميدان المصرفية الشاملة، ففي فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت البنوك اليابانية مسموح لها بالعمل في أنشطة الأوراق المالية وتمتلك السندات التعاونية، حيث كانت تكتتب في جزء كبير من السندات المصدرة، بالإضافة إلى الانغماس الكبير في تمويل المشروعات. غير أن شكل التمويل السائد في تلك الفترة كان حالة خاصة من العلاقات المصرفية ذلك أن مؤسسي البنوك هم أنفسهم أصحاب الصناعات الذين انغمسوا في الإقراض لأنفسهم، وتسبب ذلك في فشل هذه البنوك إثر الكساد العظيم لعدم تنوع محفظة الأوراق المالية لهذه البنوك.

وفي الفترة التالية للحرب العالمية الثانية أصبح هناك تشابه كبير بين النظام المصرفي الأمريكي والياباني، بصدور قانون رقم 65 سنة 1948 (والمشابه إلى حد كبير لقانون "جلاس ستيجل" في أمريكا سنة 1933)، والذي نص على منع البنوك اليابانية من الاكتتاب في الأوراق المالية. وهنا سجل تراجع المصرفية الشاملة في اليابان مع بقاء نوع من الارتباط بين الشركات والبنوك، إذ بقيت هذه الأخيرة تمتلك محافظ متنوعة من الأوراق المالية وتقدم قروض للمشروعات المختلفة.

وكنتيجة للتطورات الحديثة والتحرر من القيود التمويلية أصبح القانون المذكور اقل تأثيرا، ولم يعد الفصل بين أنشطة البنوك التجارية وأنشطة الأوراق المالية معترفا به من قبل البنوك اليابانية، وبصفة خاصة بعدما ازدادت أهمية التمويل من خلال سوق الأوراق المالية. لكن رغم ذلك لم يتم السماح رسميا للبنوك بالدخول في أنشطة الأوراق المالية إلا في سنة 1993 وذلك عن طريق إنشاء الفروع، وفعلا أسست البنوك التجارية اليابانية فروعاً لأنشطة الأوراق المالية لتعود بذلك إلى ممارسة عمليات البنوك الشاملة والاستفادة من مزاياها².

المطلب الثالث: تقييم البنوك الشاملة

1- أهم مزايا العمل المصرفي الشامل:

يحقق العمل المصرفي الشامل العديد من المزايا - سواء للبنك أو عملائه أو الاقتصاد ككل - من أهمها ما يلي:

1-1- التنوع وتكامل الخدمات:

يعد التنوع من أهم المزايا التي يوفرها العمل المصرفي الشامل، ويعني الحصول على موارد مالية من جهات متعددة ولأجل مختلف مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة، والخروج من الإطار المحدود للوساطة التقليدية إلى إطار أرحب من المنتجات المالية المتعددة والمختلفة. وفي ظل التنوع يمكن أن يتحقق الاستقرار في حركة الودائع مع

¹- توماس ج. ت. بالينو وانجيل يوبايد، عالم الصناعة المصرفية الجديدة، مجلد، 37، عدد: 3، 2000، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 42.

²- نفس المرجع، ص ص: 92-94.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

انخفاض المخاطر في قطاع الاستثمار. فالدورات التجارية لا تصيب كافة القطاعات خلال نفس الفترة، ونقص الودائع في قطاع معين قد يعوضه زيادة الودائع في قطاع آخر. وانخفاض الطلب على الائتمان المصرفي لقطاع ما قد يعوضه ارتفاع الطلب على الائتمان من قطاع آخر، أو في حالة تعرض قطاع معين لكساد في الإنتاج¹.

كما يمكن للبنوك الشاملة أن تقدم حزمة متكاملة من الخدمات المالية لعملاء أصبحوا الآن يفضلون أن يجدوا لدى البنك الذي يتعاملون معه أوعية مختلفة لتوظيف مدخراتهم من ودائع وأوراق مالية وصناديق الاستثمار وغيرها، بالإضافة إلى الحصول على خدمات متعددة مثل الاستشارات المالية ودراسة الأسواق وغيرها². ولقد أضحت البنوك الشاملة العاملة في الأسواق العالمية أشبه بـ"السوبر ماركت المالي" الذي يجد عنده العميل الذي يفضل التسوق لمرة واحدة وفي مكان واحد مجموعة شاملة من الخدمات المالية التقليدية والمستحدثة.

2-1- تحقيق الوفورات:

تمتاز البنوك الشاملة بكبر حجمها وتقديمها لتشكيلة واسعة من الخدمات وبالتالي إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير من ناحية، واقتصاديات تنوع النشاط (النطاق) من ناحية أخرى، مما يعني تخفيض في التكاليف مع ما لذلك من انعكاسات طيبة على الأرباح ومعدلاتها.

تحقق البنوك الشاملة وفورات الحجم الكبير من خلال توزيع التكاليف الثابتة، وما ينجم عن ذلك من انخفاض في تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمة المقدمة كلما ارتفع حجم العمليات والخدمات المقدمة. فعلى سبيل المثال لا تحتاج فروع البنك لمتخصصين في وضع سياسات الاستثمار أو سياسات الإقراض، بل يمكنها الاستفادة من نفس خليط المهارات المتخصصة التي يوظفها البنك الرئيسي³.

كما تحقق البنوك الشاملة وفورات النطاق، بتوسيع تشكيلة خدماتها المقدمة لعملائها، باستخدام نفس الإمكانيات المتاحة (الإدارة والعلاقات العامة، أجهزة الإعلام الآلي، وسائل الاتصال...) في تقديم خدمات مختلفة وما ينجم عن ذلك من انخفاض في التكلفة المحملة لوحدة الخدمة المقدمة. على سبيل المثال تقديم خدمات التأمين إلى جانب الخدمات المصرفية في نفس الوكالة أو الشباك⁴.

3-1- البنوك الشاملة أكثر أماناً:

تستطيع البنوك الشاملة كبيرة الحجم أن تحقق أماناً أكبر للمودعين بسبب قدرتها على تنويع أعمالها وعلى التحوط للمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة، وبسبب كبر حجم أموالها الخاصة وحجم الأصول وقدرتها على امتصاص الصدمات، وتوفير الأمان من خلال التأمين ضد المخاطر والتوسع في الأنشطة التأمينية⁵.

والأمان في حقيقة الأمر هو ثمرة التنويع الذي يميز البنك الشامل، فتعدد العملاء الذين يخدمهم البنك وتعدد المناطق التي ينشر فروعها فيها بالإضافة إلى تنوع أنشطته، هي عوامل

1- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مرجع سابق، ص: 59.

2- حمود بن سنجور بن هاشم، مرجع سابق، ص: 119.

3- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مرجع سابق، ص: 40.

4- Sophie BRANA et autres, Op.cit, P: 113.

5- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 103.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

من شأنها أن تقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة على الودائع تعرض البنك لمخاطر العسر المالي، وأن تقلل من احتمالات تعرض محفظة استثماراته لخسائر رأسمالية كبيرة أو انخفاض شديد في العائد المتولد منها¹.

وفضلا عن ذلك فالعملاء عادة ما ينظرون إلى البنوك الشاملة على أنها أقل خطرا وأكثر كفاءة

وفعالية، وهذا الإحساس بالأمان يدعمه كون البنك الشامل يتوافر على كل الإمكانيات الملائمة (خبرة، موارد مالية، كفاءة في التسيير...) للحصول على مزايا التنوع².

وإن كانت المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين مثلا) أكثر أمانا من البنوك التجارية بسبب ارتفاع مستوى ملاءتها، فإن البنوك الشاملة وهي عبارة عن مزيج بين تلك المؤسسات والبنوك التجارية، هي على الأقل تتمتع بدرجة وسطى من الأمان تفوق تلك التي تتمتع بها البنوك التجارية.

ومما يزيد في حماية أموال المودعين وفي سلامة النظام المالي ككل من خطر إفلاس البنك الشامل، هو اتخاذ هذا الأخير شكل الشركة القابضة المصرفية، التي إذا تعثرت إحدى شركاتها التابعة يمكن أن يتدخل البنك الأم لإخراجها من عثرتها، وحتى إن فشلت كلية وأعلن إفلاسها فإن ذلك لا يؤثر على نشاط البنك الأم، وذلك بسبب الاستقلالية المالية التي تتمتع بها كل وحدة من وحدات الشركة القابضة³.

4-1- التوظيف الأمثل للموارد وتعزيز التنمية الاقتصادية:

عندما يتوافر لدى البنك الشامل موارد مالية فائضة في أحد أوجه نشاطه (مثلا انخفاض الطلب على القروض)، فإنه يسعى إلى توظيف ذلك الفائض إما باستثماره في محفظة أوراق مالية تدر عائدا، أو بشراء أسهم ملكية في مشاريع ناجحة تحقق نموا مستقبليا. وللبنك الشامل كذلك القدرة على القيام بمشاريع عملاقة في الداخل والخارج بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين والنهوض بالشركات القائمة من خلال تحديث وسائل الإنتاج والمعدات، والمساعدة في عمليات الدمج والتوسع بين المشاريع القائمة⁴.

ومن شأن التنوع الذي يقوم به البنك الشامل في محفظة القروض والاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتمويل مشروعاتها الاستثمارية القائمة والجديدة، أن يوفر فرصا متنوعة من مصادر التمويل اللازمة لأغراض نموها وتوسعها، الأمر الذي يساهم في النهاية بتعجيل التنمية الاقتصادية المتوازنة.

كما أن اطلاع البنوك الشاملة بوظائف المصرفية الاستثمارية سيعمل على تنمية سوق الأوراق المالية ويزيدها عمقا وسيولة واتساعا، لتصبح بدورها خطا تمويليا آخر (بالإضافة إلى خط التمويل المصرفي التقليدي) للمشاريع الاستثمارية التي هي في أمس الحاجة لمصادر التمويل المتنوع الأجل (خاصة طويل الأجل) وما يعنيه ذلك بالنسبة للتنمية⁵.

2- أهم عيوب البنوك الشاملة:

1- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مرجع سابق، ص: 41.

2- MIKDASHI Zuhayr, Les banques à l'ère de la mondialisation, Economica, Paris, p: 59-60.

3- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مرجع سابق، ص: 49.

4- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 104.

5- حمود بن سنجور بن هاشم، مرجع سابق، ص: 112.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

العمل المصرفي الشامل ليس خاليا من العيوب والنقائص، غير أن جل العيوب يمكن تجاوزها أو التخفيف من تأثيرها. ومن أهم عيوب البنوك الشاملة.

1-2- تعارض المصالح:

نظرا لاتساع نطاق أعمال البنك الشامل، قد ينشأ التعارض في المصالح بين إدارات البنك مختلفة الطبيعة في الأداء مثلما لوحظ في ألمانيا بين إدارة الائتمان وإدارة المشاركات في المشاريع، وهو ناجم عن تعارض مصالح العملاء في كلا الإدارتين¹، كما يمكن أن ينشأ التعارض والصراع بين إدارات من نفس طبيعة الأداء في ذات البنك، ولكن تقدم منتجات متنافسة فيما بينها كالتأجير التمويلي والإقراض.

كما قد ينشأ أيضا التعارض بين مصلحة البنك ومصلحة عملائه وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية فيحاول البنك أن يشجع عملائه على امتلاك أسهم أو سندات معينة، أو يعيق ظهور شركات أخرى أو أوراق مالية لشركات منافسة للمشاريع التي له ارتباط بها². وفي مجال خدمات الاستشارة قد تتعارض مصالح عملاء البنك الواحد فيما بينها، مما يصعب على البنك التوفيق بين مصلحتين متعارضتين يتولى خدمة طرفيها كوكيل عنهما فيضطر إلى محاباة عملاء معينين دون غيرهم³.

و بالإمكان تجاوز هذا العيب باضطلاع فروع تابعة لذات الشركة القابضة بممارسة مختلف الأنشطة التي يمارسها البنك الشامل كما في الولايات المتحدة⁴، أو بفصل إدارات الاستثمار في البنوك عن الأنشطة الأخرى وجعلها مستقلة ذاتيا داخل البنك الواحد مثلما يطبق في بريطانيا. وتجدر الإشارة إلى أن تجارب العديد من الدول الرائدة في مجال المصرفية الشاملة وخاصة الدول الأوروبية تثبت وجود العديد من الضوابط الذاتية التي تمكن من التغلب على مثل هذه المشاكل وذلك من خلال التخطيط والتنسيق الجيد، والتعاون بين الإدارات المختلفة في ظل سياسة موحدة للبنك ككل⁵.

2-2- زيادة التعرض للمخاطر:

من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة إلى مخاطر إضافية زيادة على تلك التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، وذلك بسبب توسعها في أنشطة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر مثل التعامل في المشتقات.

والبنوك الشاملة وإن كانت قد قللت من مخاطر الائتمان عن طريق تنويع الاستخدامات فإنها تبقى عرضة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق، لاعتمادها على الإقراض بسعر فائدة متقلب في السوق إضافة إلى مخاطر المضاربة في سوق الأوراق المالية⁶.

كما أن التزايد المستمر لحجم انتشار المؤسسة المصرفية قد يهدد القدرة على الإدارة والتحكم في

المخاطر، خاصة إذا كان التوسع يتعلق بالأسواق أو المنتجات التي لا يمتلك البنك بصدها خبرة وتنافسية، فتعقد الأعمال والعوامل الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية

1- يوسف كمال محمد، حوار حول الوساطة المالية والمصارف الإسلامية: مرجع سابق، ص: 77.

2- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 106.

3- يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية: مرجع سابق، ص: 76.

4- حمود بن سنجور بن هاشم، مرجع سابق، ص: 121.

5- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 106.

6- يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية: مرجع سابق، ص: 76.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

لمختلف الأسواق ستطرح كذلك صعوبات أمام وظيفة مراقبة المخاطر في بنك متعدد الجنسيات ومتعدد المنتجات، وهذه العوامل يمكن أن تجلب أضرارا على مستوى فرع معين، مع إمكانية انتقال عدواها إلى المؤسسة الأم¹.

- ولكن البنوك الشاملة يمكنها أن تتغلب على تلك المخاطر بإتباع عدة إجراءات منها²:
- الدراسة الجيدة للمشروعات التي تقرضها.
- تنويع مصادر التمويل وتوزيع الأصول.
- استخدام أدوات جديدة لتغطية وإدارة المخاطر (المشتقات المالية).
- التحوط للمخاطر عن طريق التأمين.
- المتابعة المستمرة والرقابة وتصحيح الأوضاع في الوقت المناسب.

ويعترف المراقبون على البنوك أن البنك الشامل أكثر قدرة على إدارة المخاطر المالية، لأنه من تعريف البنك الشامل أكثر تنوعا لموارده واستخداماته، ولكن هذا في إطار التقيد بالقواعد الاحترازية التي تجبر البنك على حشد المزيد من الأموال الخاصة لدعم متانته المالية³.

والبنوك الشاملة لكبر حجمها تعتبر في نظر السلطات النقدية أكبر من الإخفاق أي لا يسمح بإفلاسها اتقاء انتقال العدوى، لذلك تحرص هذه السلطات عند ظهور أي بوادر للفشل على انتهاج كافة السبل للحيلولة دون وقوعه، ووضع خطط سريعة لإصلاح الوضع بما في ذلك تدخل البنك المركزي كمقرض للملاذ الأخير⁴.

3-2- إخفاء الأداء الضعيف للإدارة:

قد تعتمد البنوك الشاملة إلى إخفاء الأداء الضعيف لإدارتها و تغطية خسائر قطاعات من خلال فوائض قطاعات أخرى الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد مراكز الربحية والأداء للقطاعات المختلفة خاصة في ظل التعدد والاتساع الكبير للأنشطة. فضلا عن انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي وانعدام تنوع الآراء والمعلومات بشأن الاحتمالات المستقبلية للشركة⁵.

4-2- زيادة التركيز في السوق واحتمال انخفاض المنافسة:

البنوك الشاملة بنوك كبيرة الحجم بطبيعتها، ومن خلال ملكيتها لحصص كبيرة من أسهم الشركات الصناعية والتجارية وغيرها، يمكنها التأثير لصالحها بالنسبة للسياسات الاقتصادية بطريقة قد تكون مخالفة للمصلحة الوطنية شأنها في ذلك شأن الاحتكارات الكبيرة. إذ كثيرا ما تتدخل هذه الكيانات في الحياة السياسية وتمارس شتى ألوان الضغوط - من خلال مالكيها أو القائمين على إدارتها أو من خلال أصحاب المصالح المرتبطين بها لغرض إلغاء القيود والضوابط المفروضة عليها أو إدارتها لصالحها، وذلك فيما يتعلق بالتشريعات الضريبية ومجالات النشاط المسموح بها. أو من أجل الحصول على مزايا معينة أو السيطرة على مشروعات معينة.

¹- Zuhayr MEKDASHI, Op-cit, p: 71.

²- باري جونستون، تسلسل الإجراءات لتحريير حساب راس المال، التمويل والتنمية، مجلد: 35، عدد: 4، ديسمبر 1998، صندوق النقد الدولي واشنطن، ص: 23.

³- Jacques SPINDLER, Op-cit, p: 119.

⁴- Sylvie De COSSERGUES, Op-cit, p: 104.

⁵- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك: مرجع سابق، ص: 602.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

ويلاحظ أن هذا الوجه من النقد يلحق بكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ولا يقتصر على البنوك الشاملة بذاتها، ويبدو أن مختلف الدول وحتى النامية منتبهة لمخاطر الاحتكارات وتنتهج كل السياسات للحد من مخاطرها، فمثلا قد تسن تشريعات تحدد نسب ملكية البنوك في رؤوس أموال الشركات¹.

كما أن الإفراط من التخوف من تركيز السلطة بيد البنوك الكبيرة وقدرتها على حيازة بنوك أخرى قد ينجم عنه التخلي عن اقتصاديات الحجم والنطاق التي يفترض أنها تكون متاحة للبنوك الكبيرة، وهو ما استدعى ضرورة الاندماج والتوحيد المصرفي في أغلب دول العالم ومن أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية².

وتنتقد البنوك الشاملة كذلك في أن إزاحتها لمؤسسات الإقراض وشركات الأوراق المالية الصغيرة من سوقي الائتمان والأوراق المالية قد يضعف من المنافسة في هذين السوقين.

غير أنه يرد على ذلك بأن تكامل الخدمات المالية في مؤسسة واحدة من شأنه جذب الكثير من العملاء ويبقي المؤسسات في وضع تنافسي أفضل، في وقت تزداد فيه المنافسة على المستوى الدولي شراسة خصوصا بعد تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية واحتمال مجابهة مؤسسات مالية عملاقة لا تقوى البنوك الضعيفة في الحجم وفي نوعية الخدمات على مجاراتها والبقاء معها في السوق.

وفيما يتعلق بالشركات القابضة المصرفية وكل واحدة منها تضم عددا هاما من البنوك، فقد تؤدي إلى أن يخضع النشاط المصرفي في الدولة إلى عدد محدود من تلك الشركات وينجم عن ذلك مناخ احتكاري. والرد على ذلك أن الدراسات الميدانية لم تثبت صحة هذا الادعاء وحتى إذا ثبتت صحته فإنه ينطبق فقط على الشركات القابضة التي تمتد سيطرتها على عدد من البنوك من نفس طبيعة النشاط بينما لا ينطبق على الشركات القابضة التي تسيطر على بنك واحد إلى جانب مؤسسات أخرى تتكامل أنشطتها معه³.

وبخصوص المنافسة أيضا من المحتمل أن يمارس البنك الشامل عملية إغراق على منتج مصرفي في سوق معين خلال فترة معينة، والسعر المخفض على هذا المنتج يمكن تعويضه برفع السعر على منتجات أخرى أو ما يسمى بالدعم المتبادل بين المنتجات، وبهذا الإجراء فإن البنك الشامل لا يركز على منافسة متكافئة مع المؤسسات الأخرى المتخصصة في تقديم نفس المنتجات. غير أن تفتح الأسواق والتطور التكنولوجي سهلا بروز منافسين جدد جعلوا شيئا فشيئا سياسة التسعير التمييزية غير عملية وخطيرة للبنك الذي يتبعها⁴.

2-5- صعوبة الرقابة والإشراف:

تتميز المؤسسات المالية الكبيرة الحجم بصعوبة تنظيمها أكبر من المؤسسات الصغيرة المنظمة في حدود ضيقة، فإذا كان بمقدور الجهات الرقابية الحكومية مراقبة نشاط البنوك التقليدية بدرجة أكبر من الأحكام فإنه من الصعب تطبيق قواعد خاصة متطورة

1- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص: 105-106.

2- إدارة البحوث والدراسات والنشر، بترخيص من جيورج بالمر، تغيير قواعد اللعبة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، مجلد: 3، عدد: 1، الأردن، مارس 1995، ص: 28.

3- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 50.

4- Zuhayr MEKDASHI, Op-cit, pp: 71-72.

الفصل الأول: الصيرفة الشاملة.

للرقابة والإشراف تتناسب وطبيعة حجم نشاط المؤسسات العملاقة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إحكام الرقابة عليها بما فيه الكفاية¹.

وإن كانت البنوك الشاملة قليلة في عددها فإنها تتميز بضخامة الحجم ومقدار العمليات المالية التي تنجزها، وتعاضم ما يجري من تلك العمليات خارج الميزانية. وينشأ عن ذلك صعوبة كبيرة في التقدير والتحكم في مستوى المخاطر الناجمة عن مختلف عملياتها، وهو ما يزيد في تعقيد مشاكل الإشراف والتدخل من جانب السلطات المالية.

كما تتميز البنوك الشاملة المهيكلة في شكل شركات قابضة بتعدد كبير في السيطرة عليها من حيث الإدارة واتخاذ القرارات، بل وفي كثير من الأحيان تفقد السلطات المحلية السيطرة على فروع هذه الشركات المنتشرة في غير بلدانها.

وبهدف التغلب على مثل هذه المشاكل والتي نجمت من التداخل فيما بين أنشطة المؤسسات المالية المختلفة وتشعبها واتساع أنشطة البنوك لتشمل إضافة إلى الأعمال المصرفية، التأمين والتعامل بالأوراق المالية. فيمكن تطوير مفاهيم وآليات للرقابة على القطاع المالي ككل: البنوك، البورصات وشركات التأمين، وتحديد صيغ موحدة للتنسيق بين أجهزة الرقابة المعنية في القطاعات الثلاثة، هذا بالإضافة إلى اقتراح الوسائل والإجراءات التي تعمل على تسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة الرقابة في كل قطاع مالي وبين الأجهزة المختصة في القطاعات الأخرى².

كما أنه ونظرا لتعدي البنوك الشاملة الحدود الجغرافية وانتشارها على المستوى العالمي، كان لزاما إحكام الإشراف والرقابة على هذه المؤسسات على المستوى الدولي. وما إنشاء المنتدى المشترك للشركات المالية متعددة الوظائف، من طرف كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والاتحاد الدولي لأجهزة الرقابة على التأمين، إلا تطبيق لذلك³.

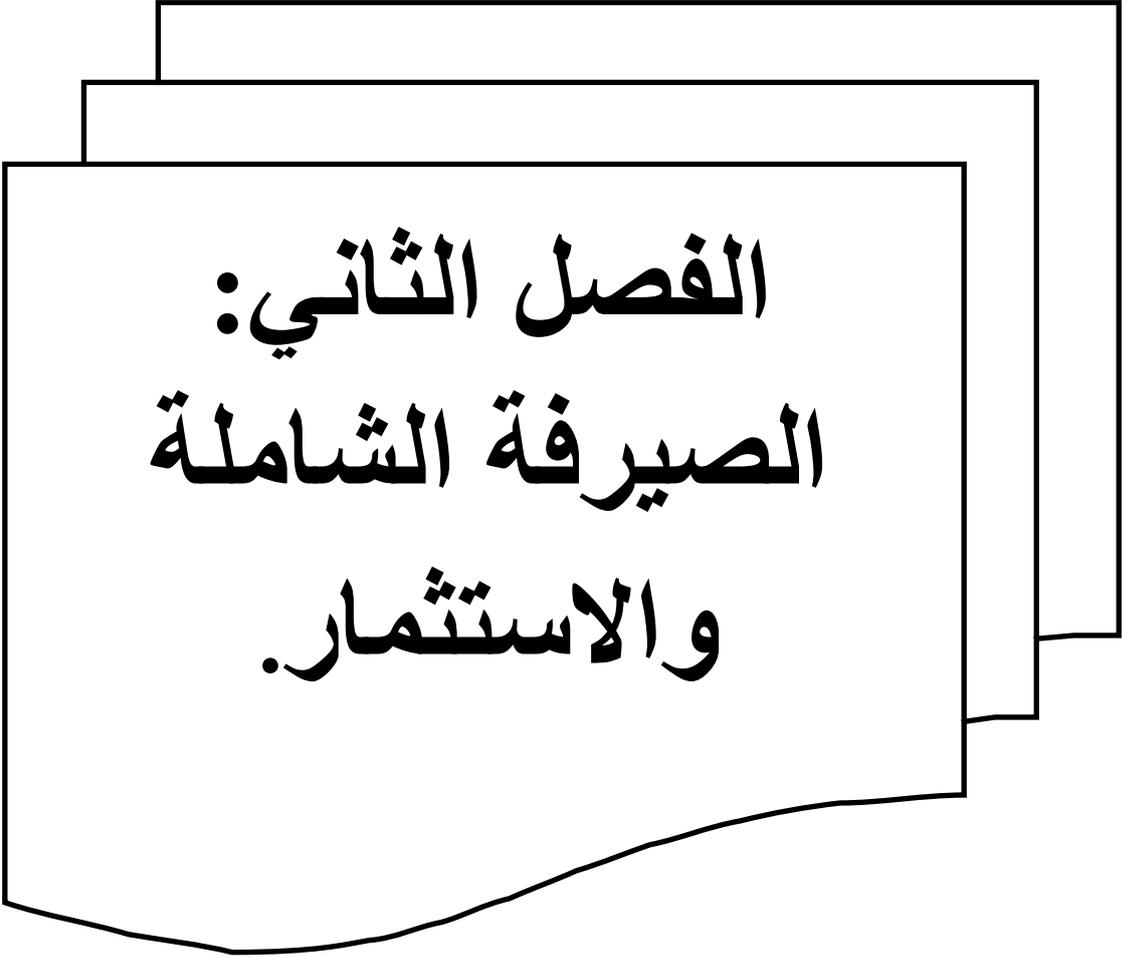
¹ - حمود بن سنجور بن هاشم، مرجع سابق، ص: 80.

² - نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص ص: 270-271.

³ - هانز تيتماير، تطوير التعاون والتنسيق في الإشراف على الأسواق المالية، التمويل والتنمية، مجلد: 36، عدد: 3، سبتمبر 1999، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 21.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل يتبين لنا أن البنوك الشاملة جاءت نتيجة لجملة من الأسباب والدوافع والتي كانت كفيلة بنقل البنوك من التقليدية إلى الشمولية والعصرنة ومواكبة التغيرات الحاصلة، وكذلك اعتمادها في تنويع أنشطتها، ولكن قبل التحول من بنك عادي إلى بنك شامل لا بد من معايير ومتطلبات يجب توفيرها، كما أن تجارب الدول في هذا الميدان وتركيزها عليه لدليل على أهمية هذا النوع من البنوك، ورغم كل ما قيل إلا أن البنوك الشاملة تبقى تعاني من بعض النقائص وجب عليها أخذها بعين الاعتبار من أجل التقدم أكثر فأكثر في تحسين الأداء.



الفصل الثاني:
الصيرفة الشاملة
والاستثمار.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

تمهيد:

إن البنوك الشاملة تمارس وظائف المؤسسات المالية مجتمعة، فهي أقدر هذه المؤسسات للقيام بمهمة تفعيل سوق الأوراق المالية، وذلك بتدخلها في السوق وتقديم خدماتها لكل من المؤسسة المصدرة والمستثمرون في الأوراق المالية سواء كان تدخلها في السوق مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق فروع مستقلة تؤسسها، سواء كان تدخلها كطرف أو كمقدمة خدمات ووكيل عن عملائها، وفي إطار العمل المصرفي الشامل سمحت التشريعات في أغلب دول العالم للبنوك بالتعامل في الأوراق المالية، والعمل كسماسرة في البورصة، بالإضافة إلى استثمار جزء من أموالها في أسهم الشركات المصدرة، وكذلك مباشرة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها.

المبحث الأول: أساسيات الاستثمار

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، وكذا مستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

1- مفهوم الاستثمار:

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

- هناك العديد من التعاريف للاستثمار نذكر منها ما يلي:
- ◀ الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموماً، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي¹.
 - ◀ يعرف الاستثمار على أنه استثمار للأموال في أصول السوق يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل، معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر².
 - ◀ كما يعرف على أنه "استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل"³.
 - ◀ ويعرف الاستثمار على أنه "تيار من الإنفاقات على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات والطرق والمنازل، أو الإضافات للمخزون من المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع النهائية خلال فترة زمنية معينة"⁴.
 - ومن خلال هذه التعاريف يمكن صياغة تعريف للاستثمار كما يلي:
الاستثمار هو عبارة عن تيار من الإنفاقات قصد الحصول على أصول يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية من أجل تحقيق أرباح مستقبلية.
 - مفاهيم أخرى للاستثمار: هناك ثلاث مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي:
◀ مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:
يمكن تعريف الاستثمار بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة و اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"⁵.
 - والاستثمار كذلك "هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:
- القيمة الحالية لتلك الأصول التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛
- النقص المتوقع في قوة تلك الأصول الشرائية بفعل التضخم؛
- المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها⁶.
 - كما أن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة، إذ أنه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية، وبالاستهلاك من ناحية أخرى ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري، وعلى ذلك فإن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على النحو التالي:

1- طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص:30.
2- محمد صالح الحناوي، الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها مدخل التحليل الأساسي والفني، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:9.
3- عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1985، ص:25.
4- عبد الرحمن يسرى، اليد محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:225.
5- طاهر حيدر جردان، مرجع سبق ذكره، ص:37.
6- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص:43.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

"علاقة تمويلية" عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية (الإنتاجية) كرأس مال عيني أو حقيقي. "علاقة إنتاجية" ما دام الاستثمار كعنصر من العناصر الإنتاجية الأربعة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بعبارة أخرى أن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية، هذا هو مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي.

مفهوم الاستثمار بالمعنى المحاسبي:

تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة¹، إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة، وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة. وهذا حسب المخطط الوطني الجزائري للمحاسبة. وحسب المنظور المحاسبي فالاستثمار هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية² وتسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي:

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ).
- الاستثمارات المعنوية (العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية،... إلخ).
- الاستثمارات المالية (سندات، قروض... إلخ).

مفهوم الاستثمار بالمعنى المالي:

هو اكتساب الموجودات المالية (الأوراق المالية) ويسمح الاستثمار في هذا المعنى بالتوظيف المالي في المنتجات المالية المختلفة، قصد الحصول على العوائد في فترات مستقبلية.

كما يعرف من المنظور المالي على أنه كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل.

والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة+ الديون المتوسطة وطويلة الأجل)³، وهذا يشترك مع التعريف المحاسبي في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

2-أنواع الاستثمار:

يمكن النظر للاستثمار من أكثر من زاوية، وبالتالي يمكن تصنيفه وفقا لأكثر من

معيار:

2-1- المعيار الأول طبيعة الاستثمار: وفقا لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى قسمين:

2-1-1- استثمار حقيقي:

وهو ذلك الاستثمار الذي يرتبط بالطبيعة وبالبيئة وله كيان مادي ملموس، أي أنه يترتب عليه زيادة الأصول الحقيقية، ويعتبر الاستثمار حقيقي إذا ما وفر للمستثمر حقا في حيازة الأصول الاستثمارية العينية⁴ ويقصد بهذه الأخيرة أصول استثمارية حقيقية ومضمون

1- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 94.

2- قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص: 25، 24.

3- فرحي مليكة، تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945، قالم، 2009، ص: 4.

4- عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

هذه الأصول أن لها قيمة اقتصادية تضمن للمستثمر منفعة مباشرة قد تعظم من ثروته في المستقبل، ومن هذه الأصول الاستثمارية العقارية والأحجار الكريمة والذهب والسلع وأيضا استثمارات منشآت الأعمال في الأصول الثابتة (الرأسمالية) كالمكائن والمعدات وغيرها¹، كما يقصد بالاستثمار الحقيقي القيام بالإفناق على شراء الأصول الإنتاجية المستخدمة في العمليات الإنتاجية مثل إقامة المصانع والآلات مما يؤدي لزيادة الدخل القومي والتوظيف وينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي²:

- ◀ الاستثمار الثابت في المعدات والآلات الرأسمالية ويشير إلى التجهيزات الثابتة اللازمة للعملية الإنتاجية .
- ◀ الاستثمار في المخزون : ويكون في الإفناق على الموارد الأولية والسلع التي في مراحل التصنيع والسلع النهائية التي تقوم المشروعات الإنتاجية بتخزينها بغرض بيعها في المستقبل.
- ◀ الاستثمار في المباني السكنية: تمثل عملية تشييد المباني أهمية خاصة لارتباطها بقطاعات أخرى بالإضافة إلى أن تشييد المساكن يعد من المؤشرات الهامة للنشاط الاقتصادي الكلي وذلك لارتباطه بالعديد من الصناعات.

2-1-2- استثمار مالي:

ويمكن تعريفه بأنه شراء حصة في رأس مال (سهم) أو حصة في قرض (سند) تعطي مالكاها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وتشمل بصفة عامة الاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة في الحصول على الأصول المالية³ ويتمثل الاستثمار المالي في حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين أفراد المجتمع ويتم تمثيل هذه الحقوق بأوراق تسمى الأوراق المالية أي أنه مجرد صفقات مالية تتم بين أفراد المجتمع ويركز هذا النوع من الاستثمار على توظيف الأموال في سوق الأوراق المالية، فالاستثمار المالي يتجه نحو حيازة المستثمر لأصول مالية بالأوراق المالية القابلة للتداول والتي تكون إما أسهما أو سندات.

2-2- المعيار الثاني المعيار الجغرافي: وينقسم حسب هذا المعيار إلى استثمارات محلية وأجنبية:

2-2-1- استثمارات محلية:

ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياسا على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية وأوراق مالية... إلخ⁴.

2-2-2- استثمارات أجنبية "خارجية":

وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من جلاء المستثمر إلى البلاد المضيفة للاستثمار.

1- حمزة محمود الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص:26.

2- عبد الرحمان يسرى وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 224.

3 - Stephan Griffiths, Gestion financière, édition chihab, paris, 1996,p129.

4- عبد المعطي رضا أرسيد، حسين خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر الأردن، 1999، ص:34.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

وهي تمثل مجموع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية دون النظر إلى الأدوات المستعملة والاستثمارات الأجنبية يقوم بها الأفراد والمؤسسات المالية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة¹، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار غير مباشر المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.

لهذا الصنف من الاستثمارات بعض الاعتبارات لا بد من مراعاتها من قبل المستثمرين، لعل من أهمها ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة باحتمالات تغير الظروف السياسية و الأمنية خاصة في الدول النامية إلى تغيرات معدلات التضخم إضافة إلى مخاطر الصرف... الخ

2-3- المعيار الثالث: حسب هدف الاستثمار:

حيث يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى استثمارات توسعية، إستراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير.

← استثمارات توسعية: هي تلك الاستثمارات التي يكون الغرض منها زيادة الطاقة الإنتاجية، وتسويق منتجات جديدة أو التعمق في إنتاج وتسويق منتجات موجودة من قبل وتوسيع حصتها في السوق²

← استثمارات إستراتيجية: يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء و استمرار المؤسسة أو المشروع³.

← الاستثمار في مجال البحث والتطوير: إن هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة ونجد أن هذا الاستثمار يهدف أساساً إلى تخفيض التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن و هذا عن طريق تكثيف الآلية وتطوير الجهاز الإنتاجي وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق.

كما تجدر الإشارة إلى انه قد نجد أن استثمار معين يجمع بين عدة أنواع في نفس الوقت كالاستثمارات التوسعية مثلاً فقد تؤدي أيضاً إلى تحقيق أغراض إستراتيجية إلى جانب خدمة مجال البحث والتطوير.

2-4- المعيار الرابع حسب مدة الاستثمار : حيث تصنف في هذا المجال إلى:

← استثمارات قصيرة الأجل: وهي استثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبياً حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشاراً في الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين والتسهيلات الائتمانية القصيرة⁴.

← استثمارات متوسطة الأجل : والتي تقل مدة إنجازها عن خمسة سنوات وتزيد عن سنتين وتكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

1 - أونيس عطوة الزنط ، أسس تقييم المشروعات ودراسة جدوى الاستثمار ، المدينة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، ص 22 :

2- Kamel hamli, Analyse bancaire de l'entreprise, édition essalem, paris,2000,p:11.

3 - فرحي مليكة ، مرجع سبق ذكره، ص:09.

4 - عقيل جاسم ، مدخل في تقسيم المشروعات، دار حامد للنشر و التوزيع ، مصر ، 1999، ص22.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

◀ استثمارات طويلة الأجل: وتؤثر بصفة كبيرة على المؤسسة والمجتمع كما تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتتجاوز مدة انجازها الخمس سنوات¹.

2-5- المعيار الخامس حسب طبيعة الاستثمار: حيث تصنف الاستثمارات في هذا النطاق إلى :

◀ الاستثمار المادي: حيث يعبر هذا الصنف عن موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة العقارية الآلات و المعدات المستعملة في النشاط².

◀ الاستثمار البشري: ويصطلح على هذا الصنف من الاستثمار ، رأس المال البشري ، حيث يعتبر عملية توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع أو مؤسسة ما، نوعا من الاستثمار ، باعتبار ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الربحية . حيث يجب الإشارة إلى ضرورة مراعاة أن تكون القيمة المضافة لهذا العامل أكبر من تكلفته على المؤسسة، كما أن تكاليف تكوين وتدريب العمال تعتبر نوعا من أنواع الاستثمار في المجال البشري .

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه

1- أهمية الاستثمار:

للاستثمار دور كبير ، وأهميته في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية. ويمكننا أن نحدد أهميته كما يلي:

◀ أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة ، أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط .

◀ إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية .

◀ والاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل³ .

بالإضافة لما سبق ذكره فإن أهمية الاستثمار تتجلى من خلال:

◀ التكتلات الاقتصادية على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية بين الدول، ومن هنا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين أقطار الدول، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها⁴.

◀ مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع. وهذا أمر يتطلب تأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، ونهني التبعية لمجتمع آخر.

1 - حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 1991، ص:40.

2 - فرحي مليكة ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

3- BUSSERY et CHAROIS, analyse et évaluation des projets d'investissements, paris, 1999, p64.

4- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص:61.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

- ◀ مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.
- ◀ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها، وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات¹.
- ومن كل ما تقدم نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي، كما أنه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي .
- لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي والأطراف.

2- أهداف الاستثمار:

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي²:

1-2- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في :

- ◀ زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، و زيادة الدخل الوطني.
 - ◀ زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
 - ◀ تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
 - ◀ زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفاء لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
 - ◀ زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي.
 - ◀ توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.
- #### 2-2- الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:
- ◀ تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.
 - ◀ تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.
 - ◀ المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمناسبة.
 - ◀ اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة³.

¹- مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس، 2008، ص:10.

²- آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص:07.

³- فرحي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص:06.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

2-3- الأهداف الاجتماعية:

- ◀ تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.
- ◀ تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.
- ◀ القضاء على كافة أشكال البطالة وعلى بؤر الفساد الاجتماعي.
- ◀ تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.
- ◀ تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- ◀ إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

2-4- الأهداف السياسية للمشروع:

- ◀ تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.
- ◀ إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- ◀ زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
- ◀ تعزيز نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
- ◀ تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو للاستخدام السلم¹.

المطلب الثالث: مخاطر ومحددات الاستثمار

1- مخاطر الاستثمار:

ترتبط مخاطر الاستثمار بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة، الحدوث وقد تشمل رأس المال إضافة إلى العوائد، فإذا كان العائد المحقق يساوي إلى العائد المتوقع فإن المخاطر تساوي الصفر.

كما أن مخاطر الاستثمار تعبر " عن درجة الانحرافات في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها، ولذلك كلما زادت درجت الانحراف ارتفعت مخاطر الاستثمار"².

وترتبط مخاطر الاستثمار برغبة المستثمر في الحصول على عوائد سريعة ومؤكدة، من خلال التدفقات النقدية الداخلة المتوقع الحصول عليها مستقبلا وهذا يتطلب دراسة هذه المخاطر كالاتي:

- ◀ تتوفر بعض المشروعات الاستثمارية التي توصف بأنها استثمارات آمنة، ولكنها تحقق في نفس الوقت عائدا اقتصاديا محدودا أو متوسطا.

¹ - مروان شموط، مرجع سبق ذكره، ص:12.

² - محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص:199.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

- ◀ يفضل البعض الآخر المشروعات التي تحقق عائدا اقتصاديا كبيرا، ويصاحبها درجة عالية من المخاطر.
- ◀ يساعد تصنيف المشروعات الاستثمارية وفقا لدرجة المخاطر المصاحبة لها والتي تؤثر على العائد الاقتصادي المتوقع منها، على القيام بما يلي:
- اختيار المشروع الاستثماري.
 - تجديد المشروعات التي تصاحبها درجة عالية من المخاطر.
 - القيام بتقدير مسبق لاحتمالات النجاح أو الفشل.
 - تقدير نوع وطبيعة المخاطر المصاحبة للمشروع الاستثماري¹.
- وبناء على ما سبق تبرز أهمية تقييم وتقدير مخاطر الاستثمار، لأنه من الصعب تجنب هذه المخاطر كلية وضرورة اتخاذ القرار الاستثماري باختيار المشروع الذي يساعد على تحقيق أفضل عائد اقتصادي.
- 2- أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار: عموما فإن مخاطر الاستثمار تنقسم إلى قسمين²:
- 1-2- مخاطر نظامية:
- وهي التي تتأثر بنظام السوق، العوامل الطبيعية والسياسية ولذلك فإن هذه المخاطر، لا تتحدد بنوع معين، وإنما قادرة على أن تمس كل مجالات وقطاعات الاستثمار.
- 2-2- مخاطر غير نظامية:
- وهي التي تمس مجالا معينا من مجالات الاستثمار دون الآخر ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- ◀ مخاطر العمل: وهي المخاطر التي تنشأ عن تخصيص استثمار معين قد لا يحقق أهدافه المسطرة وبالتالي يفشل العمل المنجز.
- ◀ مخاطر السوق: وتكون خاضعة لتقلبات أسعار أدوات الاستثمار والضمانات العائدة لها والمنافسة.
- ◀ مخاطر القوة الشرائية للنقود: وهي تلك التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية، وكذلك الخسارة في سعر صرف العملات.
- ◀ مخاطر مالية: وهي ناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.
- ◀ مخاطر اجتماعية: وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار، تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأمين والمصادرة، أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج³.
- 3- محددات الاستثمار:
- إن الاستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد القومي، فإن تفسير التقلبات في الاستثمار أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، وذلك أنه لو أمكن تفسير هذه

1- فرحي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

2- طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16-17.

3- فرحي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

التقلبات، فإننا نكون قد قطعنا شوطا بعيدا في تفسير التغيرات المنتظمة للدخل القومي، ويمكن تبيان أسباب التقلبات في الإنفاق الاستثمار فيما يلي¹.

◀ سعر الفائدة؛

◀ التوقعات؛

◀ مستوى الأرباح؛

◀ معدل التغير في الدخل القومي.

هي جميعها عوامل احتمالية مسببة لهذه التقلبات ويمكن تبيانها كما يلي:

3-1- الاستثمار وسعر الفائدة:

يعتبر معدل الفائدة الأكثر أهمية في اتخاذ قرار الاستثمار من قبل المستثمرين، وسواء كان المستثمرون يمتلكون المال أم كانوا ينوون اقتراض المال من المصرف فإن معدل الفائدة يؤثر تأثيرا مباشرا في إقدامهم على الاستثمار في مشروع معين أو إحجامهم عنه².

3-2- الاستثمار والتوقعات:

يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليسهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف ومن ثم فإن رجل الأعمال الذي يقرر في سنة معينة أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشأته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة، بل إنها سوف تنتشر على مدار عدة سنوات.

أي أن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو إذا تصرف ينم عن الثقة في المستقبل، ومن هنا فلو أن رجل الأعمال ينزلق إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسمية.

3-3- الاستثمار ومستوى الأرباح:

إن العلاقة الدالية بين الاستثمار والأرباح، أو بمعنى آخر أن النظرية المنطوية على أن الاستثمار يتأثر بمستوى الأرباح، قد تعرضت للكثير من الجدل حولها في ضوء الصعوبات الإحصائية حول تحديد ما إذا كانت المشاهدات تتطابق مع مضمون هذه النظرية، بل ومن المشكلات الرئيسية أن مجرد مشاهدة أن الاستثمار مرتفع في مستواه عندما تكون الأرباح مرتفعة لا يمثل بالضرورة دليلا قاطعا على حتمية نظرية العلاقات الدالية بين الاستثمار والأرباح فقد تكون في الاتجاه العكسي بمعنى أن الاستثمار قد يكون سببا في المستوى المرتفع للدخل الذي يكون بدوره سببا في الأرباح المرتفعة.

3-4- الاستثمار ومعدل التغير في الدخل:

حيث يمكن القول انه عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج.

وخلاصة القول أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يقضي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار، وقد يرتفع مستوى الاستثمار كذلك لأن توقعات المؤسسة على الاتجاه التصاعدي لرقم المبيعات قد تكون توقعات ملائمة.

المبحث الثاني: آلية الاستثمار في البنوك الشاملة

المطلب الأول: إستراتيجية الاستثمار في البنوك الشاملة

¹ - علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-16.

² - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 121.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

إن الاستثمار في البنوك الشاملة يتم وفق استراتيجيات محددة تضعها الإدارة العليا في البنك.

1- القواعد الأساسية لوضع استراتيجيات الاستثمار من خلال البنوك التجارية الشاملة. يسعى كل بنك تجاري لمواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك بوضع الاستراتيجيات الملائمة التي تكون بمثابة المرشد والموجه لاتخاذ القرارات في شأن إدارة محفظة الأوراق المالية¹.

كما أن البنوك الشاملة تتشابه في رغبتها في الحرص على مواردنا بتقليل المخاطر إلى أدنى حد حفاظا على ملاءتها وفي عدم تورطها اتجاه المودعين عن طريق الاهتمام بالاحتفاظ بقدر من الأموال السائلة كافية لمقابلة الاحتمالات المتوقعة لعمليات السحب العادي، وكذلك في اهتماماتها بتحقيق عائد مقبول على توظيفها يتناسب مع درجة المخاطر التي يقبلها البنك. تواجه الإدارة العليا لكل بنك جملة من الصعوبات، فعليها إرضاء المودعين والحرص على مدخراتهم، وأيضا مقابلة طلبات المجتمع على الاستثمار وعليها أيضا أن ترضي المساهمين، ولذلك تأخذ في عين الاعتبار الإدارة العليا مجموعة من القواعد لبناء استراتيجياتها الخاصة بإدارة الاستثمار، وهي بمثابة معايير تبنى عليها هذه الاستراتيجيات.

1-1- ضرورة توافر الأموال اللازمة للاستثمار:

نظرا لأن البنك يعمل في سوق متغيرة تماما، فإن لكل بند من بنود الالتزامات طبيعة مختلفة في الاستثمار فالمبالغ المودعة في البنك عادة ما يكون التحكم فيها من جانب البنك محدودا، على عكس السندات والودائع لأجل هذا يسعى البنك في إدارته للاستثمار إلى جمع الأموال اللازمة للاستثمار من خلال تدبير موارد مالية جديدة تتصف بالثبات وطول الأجل، هذا فضلا عن إصدار أوعية ادخارية جديدة تتضمن مزايا جديدة للمدخرين أو الإقراض بسعر فائدة منخفض الذي يكون بمثابة رافعة تشغيلية لمنح المزيد من الاستثمارات. وقد يسعى البنك لبيع بعض الاستثمارات ذات العائد المنخفض ليؤثر على الإيرادات لشراء أوزان ذات عائد كبير.

1-2- جودة الأوراق:

حيث تؤكد القواعد المصرفية على ضرورة التزام البنك بالتعامل في الأوراق المالية ذات جودة عالية ضمانا لحقوق المودعين. ونعني بالجودة قابلية الورقة المالية للبيع دون أية عوائق، لنجد أن معيار الجود يعني الضمان في بعض الأحيان، ومن خلال تمسك البنوك بالجودة، فإنه يقلل من تعرضه للمخاطر المالية وبالتالي يمكن لهذه الاستثمارات أن تكون من احتياطات السيولة التي تلجأ إلى تصنيفها عند الحاجة وتزايد الحاجة إلى هذا النوع من الأوراق في حالات الكساد.

1-3- تنوع الأوراق:

تقضي هذه القاعدة بضرورة تخصيص الموارد المختلفة بالاستثمار بحيث تؤدي إلى الحصول على عائد ممكن مع توفير المزيد من التنوع الذي يقلل حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى أقل حد ممكن، وعملية التنوع من الأمور التي حددت قانونيا بالنسبة للبنك ومن ضروريات العمل بالنسبة للإدارة وتقوم البنوك حاليا باستخدام البرامج على الحاسب

1- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:160.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

الآلي تحلل فيه الظروف المادية المحيطة بالمجتمع وتأثيره على العائد وأسعار الفائدة في المستقبل وبالتالي تحديد المزيج الأمثل من هذه الأوراق¹.

4-1- المحافظة على الأصل واسترداده:

و يقصد هنا الوصول إلى الضمان الحقيقي الذي يعني استرداد نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية للمستثمر في الأصول.

5-1- هيكله آجال الاستحقاق:

حيث ترتبط درجة المخاطرة ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الاستحقاق فكلما زادت المدة زادت احتمالات التغير في معدلات الفائدة السائدة ومن المؤكد أن ذلك له تأثير على رفع أو زيادة القيمة السوقية للأوراق المالية.

6-1- الاستبدال والمبادأة:

حيث يعطي التغيير في أسعار الفائدة فرصاً استثمارية للبنك يمكن استغلالها إذا ما اتبع مبدأ المبادأة أو (سياسة المبادأة).

وتحمل المخاطر في إدارته لمحفظه الأوراق المالية، فإذا ما أسفر التنبؤ عن أن هناك ارتفاعاً حاداً في أسعار الفائدة المستقبلية لبعض الأوراق فإن البنك يقوم ببيع جزء من أوراقه طويلة الأجل وإعادة استثمار القيمة في شراء هذه الأوراق التي سيرتفع عائدها. وبالتالي فإن المبادأة في الاستثمار تعتمد على التنبؤ الصحيح لمعدلات الفائدة المتوقعة، وتعتبر تكلفة التنبؤ العالية عبء في التكلفة على البنك يجب تعويضه من الفروق التي تجنيها نتيجة الفروق في الأرباح الاستثمارية الناتجة عن التنبؤ الفعل، ومن عوامل نجاح إتباع هذه الطريقة أو المبدأ، هو وجود نظام معلومات جيد يحدد علاقة الاستثمار بالمتغيرات المختلفة داخل البنك وخارجه.

2- العناصر المحددة والمؤثرة في صياغة استراتيجية الاستثمار:

1-2- طبيعة هيكل الودائع:

لعل من المعروف أن هناك العديد من الودائع، ولكل نوع خصائصه المميزة وعند وضع الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار، يجب البحث في تحديد الاتجاه لكل نوع من الودائع بشكل عام وكذلك مدى التقلبات العادية فيها والمخاطر التي تنجم عن التغيرات غير العادية.

2-2- مركز حقوق المساهمين:

من المعروف أنه تحدد حدود دنيا لرأس مال البنك التجاري قانوناً بالإضافة إلى ذلك يترك للبنك المركزي تحديد النسبة الواجب توافرها بين أموال البنك خاصة من جهة ومقدار التزاماته تجاه الغير من جهة أخرى، أو بمعنى آخر العلاقة بين حقوق المساهمين والودائع. وغالباً لا تكتفي البنوك بالنسبة التي تحددها السلطات النقدية أو تفضل الاحتفاظ بنسبة أكبر كأساس لتوفير المزيد من الثقة في البنك وما يتبعه من اجتذاب قدر أكبر من الودائع².

3-2- سياسات الإقراض:

ينظر البنك عند رسم سياسته واستراتيجيته الاستثمارية بعين الاعتبار إلى مركز القروض والسياسة الإقراضية والائتمانية بالإضافة إلى القروض المتاحة للبنك لمنح المزيد من القروض فالبنك عند تنفيذ وظيفته الأساسية ألا وهي الإقراض الذي تتواجد لديه أرصدة قروض مستحقة ومن بينها قروض لآجال متوسطة ذات مخاطر واضحة يجب عليه أن

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص: 162.

² - عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص: 166.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

ينتهج سياسة وإستراتيجية للاستثمار من شأنها تخفيض درجة المخاطر في محفظة الأوراق المالية إلى أقل حد ممكن.

2-4- متطلبات الربحية والسيولة:

حيث تسعى إدارة البنك إلى تحقيق عائد مجز للمساهمين أصحاب رأس المال، وفي نفس الوقت يعد البنك مسؤولاً تجاه المودعين في الحفاظ على سلامة أموالهم، ومن ناحية أخرى عليه أن يبرز كوحدة اقتصادية عاملة في المجتمع بتوظيف موارده المجتمعة من المودعين والمساهمين توظيفاً مقبولاً وتقديم خدمات مفيدة تمكنه من تحقيق أهدافه و الحفاظ على أموال المودعين مع تحقيق عائد مجز للمساهمين.

2-5- توافر الاستثمارات الملائمة:

تتكون الأوراق المالية المعروضة في السوق من الأوراق الجديدة التي تصدرها الحكومة والشركات والأوراق المعروضة للبيع من البنوك، أو من الوحدات الاقتصادية. وعند رسم سياسة وإستراتيجية الاستثمار في الأوراق المالية يجب البحث في مدى توافر الاستثمارات الملائمة.

2-6- القيود القانونية وتوجيهات سياسة الدولة:

تؤثر السياسة الاقتصادية والنقدية التي تتبعها الدولة في تحديد نوعية وحجم استثمارات البنوك التجارية هذا فضلاً عن السوق الائتمانية التي تحددها السلطات النقدية بالدولة¹. ويضاف إلى ذلك أن توجيهات سياسة الدولة قد تعمل على تحديد حجم معين للاستثمار وغيرها، وكلها أمور لا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع سياسة وإستراتيجية الاستثمار في الأوراق المالية.

2-7- توافر الكوادر الفنية لإدارة الاستثمارات:

تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في إستراتيجيات الاستثمار، ذلك لأنه لا يمكن تصور نجاحها إلا إذا توافرت الكوادر البشرية المدربة والقدرة على رسم السياسات والإستراتيجيات وتنفيذها.

المطلب الثاني: الاستثمارات المالية

1- تكوين محفظة الأوراق المالية:

إن من الأدوات التي ظهرت وتم تطويرها على المستوى العالمي المحافظ الاستثمارية وما ذلك إلا لأهميتها وخدمتها لعدد من الأطراف كالمؤسسات العامة في الدولة وبشكل كبير البنوك الشاملة.

1-1- محفظة الأوراق المالية ومكوناتها:

1-1-1- مفهوم محفظة الأوراق المالية:

كما ورد في معاجم اللغة فإن كلمة محفظة تعني في الأصل كيس كبير أو صغير من الجلد أو القماش تحفظ فيه قطع من النقود والأوراق المهمة الأخرى، ومن هنا جاءت تسمية المحافظ الاستثمارية لتدل على نفس المعنى لنفسه حيث يمكن أن تكون مجموعة من الأوراق المالية المختلفة كالأسهم والسندات بأنواعها وشهادات الإيداع، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون في المحفظة أيضاً صكوك ملكية أصول حقيقية كالعقار أو الذهب أو الفضة، وبالتالي

1 - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص:452.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

تعرف المحافظ الاستثمارية بأنها ما يملكه الفرد من أصول حقيقية أو مالية من أجل تنمية قيمتها لهذا لا يدخل من ضمن المحفظة ما يملكه الفرد لاستعماله الشخصية كالبيت والسيارة وغيرها¹.

كما تعرف أيضا المحفظة على أنها " أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر، وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة، وقد يكون مدير المحفظة مالكا كما قد يكون مأجورا وحينئذ ستختلف صلاحيته في إدارتها وفق لشروط العقد المبرم بينه وبين مالك أو مالكي المحفظة².

2-1-1- مكونات محفظة الأوراق المالية:

تتكون محفظة الأوراق المالية في البنوك من أوراق متنوعة من حيث جهة الإصدار والنوع والحقوق وتختلف هذه الأوراق من حيث العائد والسيولة والضمان وتواريخ الاستحقاق وإمكانية التسويق، ودرجة المخاطر.

وتعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في العصر الحالي، وهذا لتوفر المزايا العديدة التي توفرها للشخص المستثمر فيها ولا توجد في بقية الأدوات الاستثمارية³ وبصفة عامة نجد أن محفظة الأوراق المالية تشمل على:

1-2-1-1- الأوراق المالية المسعرة في سوق الأوراق المالية : وتتمثل في : أ- أذونات الخزينة :

وهي أوراق مالية تصدر بخصم محدد ولا تعمل بسعر فائدة ثابت، وهو الأمر الذي يستدعي خصم الأذونات من القيمة الاسمية مما يعني بيعها بأقل من القيمة الاسمية⁴. تأتي أذونات الخزينة في مقدمة الأوراق المالية من حيث درجة السيولة و العائد، ذلك لأنها أكثر استجابة لتحقيق السيولة وأوفر عائد، وتلجأ الحكومة عادة لإصدارها لسد العجز في الميزانية العامة، كما تحرص البنوك على انتقائها وضمها لمحفظة أوراقها المالية بكميات ضخمة إلى جانب السندات الحكومية للاستفادة من عائداتها الكبيرة وسرعة تحويلها لنقد سائل عن طريق خصمها أو الاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ.

وعادة ما تصدر هذه الأذونات بقيمة أكبر من قيمة المبالغ الحقيقية التي تدفع لشرائها، ويمثل الفرق بين القيمتين مقدار العائد أو الفائدة المحصلة عند تاريخ الاستحقاق وتعتبر أذونات الخزينة أقل خطرا إذا ما قورنت بالأدوات المالية الأخرى التي يحتسب لها علاوة الخطر بطريقة تدريجية تجعل في النهاية قيمة الفائدة أو العائد أكثر مما يمكن تحقيقه وراء الاستثمار في تلك الأذونات.

ب- الأسهم والسندات:

ب-1- الأسهم:

السهم عبارة عن صك يمثل حصة في رأس مال الشركة¹، ولهذا فإن السهم يعتبر من حقوق الملكية الخاصة ويعتبر تداولها في السوق الثانوية انتقالا لهذه الملكية بين الأفراد

1- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،، الطبعة 022003، ص:18.

2- محمد مطر وآخرون، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2005، ص:129.

3- محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياني، أسباب الاستثمار المصرفي والمالي، طبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص:208.

4- عبد المعطي رضا رشيد، حسين علي خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهراء للنشر، الأردن، 1999، ص:186.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

والمنشأة، ويعتبر الاستثمار في الأسهم والسندات من أكثر الاستثمارات المالية شيوعاً في السوق الاستثماري وأهمية الأسهم بالنسبة للمستثمر لا تتحقق فقط من كونه استثمار يعطي للمستثمر حقا في ملكية المنشأة المصدرة لتلك الأسهم، وإنما أيضا بسبب ما يحققه من عوائد استثمارية جعلته مميّزا عن غيره من أدوات الاستثمار المالي الأخرى.

◀ أنواع الأسهم من حيث طبيعة الحصة المقدمة.

- الأسهم النقدية: وهي الأسهم التي تدفع قيمتها نقداً، أي تعطى للمساهمين في مقابل مبلغ النقود تحصل عليه الشركة منهم ويجب الوفاء بربع قيمتها الاسمية على الأقل عند تأسيس الشركة.

- الأسهم العينية:

وهي الأسهم التي تمثل حصص عينية في رأس مال الشركة، إذ أن البعض يقدم حصة عينية مالية كعقار أو منقول مقابل الحصول على ما يقابل قيمتها للشركة على أن تسلم هذه الأسهم إلى صاحبها إلا عند استلام المساهمات والموجودات التي تقابلها بكاملها²، وقد منع القانون تداول هذا النوع من الأسهم إلا بعد سنتين من تاريخ إصدارها.

◀ أنواع الأسهم من حيث تداولها:

- الأسهم الاسمية:

هي الأسهم التي تحمل اسم المساهم ولا تثبت ملكيتها إزاء الشركة إلا بقيد اسم المالك في دفاترها، إذ أنه عند بيعها يتعين أن يتم إثبات ذلك في دفاتر الشركة يوقع البائع على تنازل لصالح المشتري ليجعل اسم المالك الجديد في دفاترها وعلى السهم نفسه³.

- الأسهم لحاملها:

وهي الأسهم التي تنتقل ملكيتها بمجرد التسليم دون الرجوع إلى الشركة حيث تنتقل ملكيتها بالتداول بين البائع والمشتري وتثبت هذه الملكية بشهادة من السمسار أو البنك الذي تمت عملية البيع عن طريقه ويكون لحاملها الحق في إعادة بيعها أو رهنها أو صرف كوبونات المستحقة ولا تحمل هذه الأسهم اسم المساهم وإنما يذكر فيها أن السهم لحامله⁴.

◀ أنواع الأسهم من حيث نصيبها في توزيع الأرباح وفائض التصفية:

- الأسهم العادية:

يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، وتتمثل القيمة الاسمية في المداولة على قسيمة السهم، وعادة ما تكون منصوص عليها في عقد التأسيس أما القيمة الاسمية المضاف إليها الاحتياطات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة وتتمثل في القيمة السوقية التي يباع بها السهم، وقد تكون أكبر أو أقل من القيمة الدفترية⁵.

والأسهم العادية التي يقررها امتياز خاص على غيرها من الأسهم سواء فيما يتعلق بتقسيم الأرباح السنوية أو فيما يتعلق بقسمة موجوداتها من الأسهم عند تصنيفها⁶.

1 - لويس زكي سلامة، سوق الأوراق المالية ومستقبلها في مصر، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1976، ص:01.

2 - شمعون شمعون، البورصة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص:35.

3 - محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص:32.

4 - محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في البورصة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،

2002، ص:32.

5 - منير ابراهيم هندي، إدارة الاسواق والمنشآت المالية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص:19.

6 - محمد سعيد عبد الهادي، الادارة المالية، دار حامد للنشر، الأردن، 2008، ص:44.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

- الأسهم الممتازة:

تقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية، فهي تجمع في خصائصه بين نوعين، فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على هذا العائد قبل حملة الأسهم العادية، وكذلك الحال عند التصفية، فهي تشبه الأسهم في تواجدها فهي دائمة رغم الاتجاه الحالي لتكوين احتياطات لإعادة شراء هذه الأسهم وتدفع التوزيعات بعد الضريبة كما يتم بالنسبة للأسهم العادية فهي لا تعتبر في حكم النفقات كالفوائد التي تعفى من الضريبة¹.

ب-2- السندات:

تعتبر السندات من أهم أشكال الأوراق المالية الشائعة التداول في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم فالسندات هي شهادات مديونية تصدرها منشآت الأعمال المختلفة، والدولة وبعض مؤسساتها المركزية، ويلجأ إلى الاستثمار فيها المستثمرون المعنيون بعائد ثابت وبدرجة من الأمان في التحقيق، ولهذا تعبر السندات على علاقة مديونية ودائنة بين طرفين على الأقل الجهة المصدر للسند والثاني هو المستثمر في السند .
وللسندات عدة أنواع تتمثل في ما يلي:²

السندات التي تحفظ من على دفعات:

يظهر هذا النوع من السندات عندما تقرر المنشآت إطفاء السندات المصدرة بشكل نظامي من خلال احتجاز مبلغ سنوي لهذا الغرض، حيث يتم تسديد السند بدفعات.

السندات القابلة للتحويل :

يمكن لصاحبها تحويل قيمة السند و فوائده إلى أسهم عادية في المنشأة المصدرة أي بتحويل المقرض إلى مساهم ويتم ذلك بشروط محددة، وهي غير قابلة للتحويل، وإن منحت ميزة خاصة فإنها تكون قابلة للتحويل.

السندات المتسلسلة:

مثل السندات التي تطفأ على دفعات وهي ليست نوع خاص في السندات وإنما سندات لها خصوصية في الإطفاء(الاستدعاء).

السندات المضمونة:

يشير الضمان إلى أصل من الأصول الحقيقية مثل المعدات، ويقصد بالسندات المضمونة هي تلك السندات التي تعطي لحاملها الحق في المطالبة بالضمانات المحددة عندما تشكل المنشأة المصدر لها بالوفاء بأصل السند وفائدته.

سندات الدخل:

هي السندات التي تكفل للمستثمر الحصول على الفائدة فقط في الحالة التي تحقق فيها العائد، فإذا كانت العوائد المتحققة في نفس فترة تسديد الفائدة الكلفة.

السندات المشاركة:

¹ - عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:37.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص: 230- 232 .

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

تصدر منشآت الأعمال ذات المركز الائتماني الضعيف نوع من السندات تسمى السندات المشاركة وتعطى هذه السندات لحاملها بالإضافة إلى سعر الفائدة المحدد مسبقا حقا في المشاركة بالأرباح التي تحققها المنشأة.

◀ صكوك الاستثمار والتمويل:

صكوك الاستثمار والتمويل هي عبارة عن ورقة مالية تصدرها الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها مقابل في مقابل نهاية الأجل الموضوع لاستردادها¹. وتتشابه الأسهم وصكوك الاستثمار في أن كل منها يخول لحامله الحق في المشاركة في الأرباح التي حققتها الشركة وتحمل الخسائر التي قد تلحق بها بحسب قيمة السهم أو الصك وتتشابه صكوك الاستثمار أيضا مع السندات أن كل منها يعتبر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي للشركة ومن ثم فصاحبهما يعتبران دائمين وليس شركاء فيها . أما صكوك التمويل فالعائد متغير، فهي نوع جديد من الأوراق المالية مثل صكوك الاستثمار لكن لا تصدره سوى الشركات المساهمة غير العاملة في مجال تلقي الأموال.

2-1- الجهات المكونة لمحفظة الأوراق المالية :

1-2-1 - صناديق الاستثمار:

عرفت هذه الصناديق في إنجلترا باسم unit trusts وفي أمريكا باسم mut mal fundus وتعتبر صناديق الاستثمار من الوسائل الهامة لاستثمار الأموال استثمارا مشتركا، إذ أنها تتولى تجميع مدخرات الراغبين في استثمار أموالهم في الأوراق المالية²، ثم تقوم بتوجيه هذه المدخرات نحو بيع وشراء أوراق مالية متنوعة في مجالات وأنشطة مختلفة محققة بذلك الفرصة لكل المدخرين صغار أو كبار في أن يستثمروا أموالهم استثمارا مشتركا متنوعا تقل فيه المخاطر من ناحية، وتوفر عليهم الجهد والوقت في البحث عن أفضل الأوراق المالية التي تتناسب مع مدخراتهم³.

والميزة الأساسية لهذه الصناديق، هي قدرتها الكبيرة في تكوين محفظة استثمارية ذات توزيع جيد وكامل لصغار المستثمرين تؤدي إلى تقليل المخاطر و تضمن تحقيق مكاسب رأس مالية عالية، والفكرة الأساسية لهذه الأداة هي وجود شركة استثمارية محددة يلجأ إليها الأفراد المستثمرون حيث تجمع أموالهم ليتم استثمارها لصالحهم في سوق الأوراق المالية، وليس من حق أي مستثمر في هذا الصندوق أن يدعي ملكيته لأوراق معينة داخل المحفظة وإنما يشغل حقه في التشكيلة ككل، ولهذا فإن ميزة الصناديق هي⁴ :

- تحقيق ما لم يستطع المستثمر تحقيقه، أي تكوين محفظة استثمارية.
- يتولى إدارة هذه المحافظ مدراء ذوي خبرة وكفاءة مالية.
- توفر هذه الصناديق للمستثمر السيولة اللازمة عند الشراء.

2-1-2- شركات الاستثمار:

لما كان الاستثمار في الأوراق المالية يفوق في ربحه كثيرا من المجالات الاستثمارية الأخرى، لذا تكونت شركات استثمارية برؤوس أموال أكبر من صناديق الاستثمار، تعمل جنبا إلى جنب معها غير أنها تتعامل في محفظة أوراق أضخم حجما وأكثر تنوعا، ومن ثم

1 - عبد الفتاح عبد السلام وآخرون، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1998، ص: 73.

2- <http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/12/article13.shtml>

3 - سعيد سيف النصر، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

4 - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 52- 53.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

فإن ضمن محافظتها العديد من الأوراق المالية التي تضمن للمدخر توظيف أمواله في مجموعة كبيرة من الأوراق المتنوعة، أو أن يختار من بينها ما يتفق وحاجته بقدر المبالغ التي يرغب في توظيفها، إضافة إلى قيام الشركات بالإشراف على إدارة هذه المحفظة لصالح المدخرين مما يعود عليهم بأكبر قدر من الربح، حيث تجري حركة البيع والشراء لتلك الأوراق عن طريق خبراء متخصصون في الشركة يدركون أموال السوق، وكلما كانوا أكثر إدراكا كلما وفروا للشركة وللمدخرين أرباحا أكثر، وإن اختلفت طريقة العمل لكل شركة عن أخرى¹.

وشركات الاستثمار على فوجين أولهما شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت (المغلق) وثانيهما شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير (المفتوحة)، وكلاهما وإن كان يهدف إلى تكوين إدارة محفظة الأوراق المالية عن طريق توظيف أموال الشركة والمدخرين في التعامل في الأوراق المالية بيعا وشراء حسب حالة السوق لتحقيق أكبر قدر من الأرباح مع خضوع المستثمرين لمبدأ توزيع المخاطر².

3-2-1- شركات التوظيف:

هي شركات غير مقيدة بأي قيد من القيود و التي تعرفها بعض التشريعات التي تنظم مثل هذا النوع من النشاط بهدف حماية مصالح المدخرين.

3-3-1- هدف البنوك الشاملة من تلك الأوراق المالية:

1-3-3-1- الهدف الأول:

تحقيق دخل إضافي فمن المعلوم أن ترك الودائع جامدة لدى البنوك لا يحقق عائدا، بل يمثل خسائر للبنك، ولذلك فإن البنوك الشاملة لا تعتمد إلى تجميد المدخرات، وإنما تسعى إلى توظيفها في مجالات أهمها عمليات الاقتراض وخصم الأوراق التجارية وتكوين إدارة محفظة الأوراق المالية تضم أوراق مالية منتقاة الأسهم والسندات وأذونات الخزينة العامة تحقق لها أعلى معدل ممكن من العائدات أرباحا كانت أم فوائد، بالإضافة إلى سرعة تحويلها إلى سيولة نقدية إذا استدعت سياسة توظيف الأموال من البنك ذلك أو لمواجهة عمليات السحب غير المتوقعة من المودعين ضرورة اتخاذ هذا الإجراء حتى لا يجوز أن يحض بهي لأي سبب من الأسباب ولو كان على حساب تحقيق المزيد من الأرباح.

1-3-3-2- الهدف الثاني:

تحتفظ البنوك الشاملة في العادة بجزء من أموالها في صورة نقود سائلة لمواجهة سحب العملاء لإيداعاتهم ولكن في بعض الحالات يحدث تهافت من جانب معين على سحب ودائعهم بدرجة تهدد الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك، ولذلك فالبنوك تستعد لمواجهة هذه الحالة عن طريق توظيف جزء من أموالها لاستثماره في محفظة الأوراق المالية تمتلكها وتستطيع عند الحاجة تحويلها إلى نقود سائلة لمواجهة ما قد يطرأ عليه من سحب غير متوقعة أو توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر فائدة .
وتحرص البنوك الشاملة على اختيار الأوراق المالية ذات السيولة العالية أي التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد سائل عن طريق بيعها في البورصة أو خصمها والاقتراض بضماتها من البنك المركزي لمواجهة أي طارئ³.

¹ - <http://www.islamfin.go-forum.net/t2539-topic>

² - سعيد سيف النصر، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

³ - عبد الفتاح عبد السلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

2- البنوك الشاملة وصناعة التوريق:

2-1- مفهوم التوريق:

التوريق هو أحد أهم مستحدثات الهندسة المالية في مجال ابتكار الأدوات المالية، والكلمة بالإنجليزية Securitization مشتقة من كلمة Securities ومعناها الأوراق المالية (الأسهم والسندات). ونفس الشيء بالنسبة للكلمة بالفرنسية Titrisonation مشتقة من لفظ يعني الأوراق المالية وهو Titres. لذلك فإن المعنى الواسع للتوريق هو تدبير موارد مالية عن طريق طرح أسهم وسندات مباشرة، أي تعويض التمويل من خلال الاقتراض البنكي منخفض السيولة في السوق بالتمويل من خلال إصدار الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق¹.

أما التوريق بالمعنى الضيق فهو: "عملية تحويل أصول مالية غير سائلة - ولكنها مضمونة - (مثل القروض والأصول المالية الأخرى غير السائلة) إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية"². وبناء على ذلك فإن توريق القروض يعني تحويلها إلى أوراق مالية في صورة أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية.

2-2- أشكال تدخل البنوك في عملية التوريق:

لقد ساهمت البنوك لاسيما الاستثمارية والشاملة بدور متزايد في تطوير وتعميق وانتشار ظاهرة التوريق واتخذت العملية ثلاثة أشكال:

- أن يقوم البنك بإصدار أصول مالية قابلة للتداول (أصول تصدر بقيمة صغيرة حتى يمكن تداولها) يتم بيعها للمستثمرين خاصة المؤسسين، وتكون مضمونة بالقروض التي قدمها لعملائه ويستخدم ما يتم تحصيله من أصل القروض والفوائد في خدمة أعباء الأوراق المالية التي تم إصدارها³. وعملية التوريق هنا تسمح للبنك بالتخفيف من أعباء إدارة قروضه، لكن لا يطمح البنك أن يحقق أرباحاً من العملية أو أن تكون له ميزة في التوريق نظراً لصغر حجم محفظة قروضه في الوقت الذي تمثل فيه التكاليف الثابتة الجزء الأكبر من تكاليف التوريق والإصدار، ولا تكفي بذلك الأرباح لتغطية تكاليف التشغيل.

- أن يقوم البنك بإنشاء شركة تابعة له يكون لها ذمة مالية مستقلة عنه لتقوم هي بعملية التوريق، ولما كان لكل منهما ميزانية مستقلة عن الآخر فإن البنك يقوم ببيع القرض لهذه الشركة الفرع- والتي تعتبر متخصصة في نشاط التوريق- لتقوم هي بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول تطرح للبيع على المستثمرين، كما يمكن أن يكتب البنك المنشأ للقروض في الجزء المتبقي من تلك السندات. ويتم سداد حصيلة البيع كئتمن لشراء الدين الأصلي إلى البنك، فيما تقوم المؤسسة بالدفع المنتظم لمستحقات المستثمرين الدورية.

- يقوم البنك المنشأ للقروض ببيعها إلى مؤسسات مستقلة قائمة متخصصة في شراء القروض المصرفية من البنوك المنشأة لها تسمى بالشركات ذات الأغراض الخاصة، لتحل محلها كدائن في مواجهة المدينين الأصليين. كما تقوم الشركة المتخصصة في أغلب الأحيان بالحصول على قرض مؤقت من أي بنك آخر بهدف سداد قيمة القرض وتقوم بإصدار سندات جديدة تسمى بالأوراق المالية المدعومة بأصول، تطرح للبيع على المستثمرين

¹ - Christian SAINT-TETIENNE, Macro finance et marchés financiers, Economica, Paris, 1998, p: 59.

² - مدحت صادق، مرجع سابق، ص: 237.

³ - منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص: 65.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

ويحصل هؤلاء على عائدات هذه السندات من خلال دفع الفائدة والأصل في التوقيت المحدد للسداد.

المطلب الثالث: الاستثمارات الحقيقية

بعد التطرق للاستثمارات المالية كان لزاما علينا أن نبحث في الاستثمارات الحقيقية للبنوك الشاملة التي لا تقل أهمية عن الاستثمارات المالية.

1- إنشاء صناديق الاستثمار.

إن هذا النوع من الاستثمار حديث النشأة كما أنه في تزايد مستمر نظرا لما يوفره من أرباح لأصحاب رؤوس الأموال .

1-1- ماهية صناديق الاستثمار وأهميتها لسوق الأوراق المالية.

1-1-1- ماهية صناديق الاستثمار

◀ صناديق الاستثمار هي هيئات ذات غرض أساسي يتمثل في تجميع المدخرات من الراغبين في توظيفها في سوق الأوراق المالية، ثم تقوم باستثمار الأموال المتجمعة في محفظة ضخمة ومتنوعة من الأوراق المالية، وذلك من خلال بيع حصص أو شهادات تمثل مساهمة في الموارد المالية المتجمعة ويتحدد سعر الحصة الواحدة بنسبة القيمة الصافية لموجودات صندوق الاستثمار (القيمة السوقية لموجودات صندوق الاستثمار مطروحا منها الالتزامات التي عليه) إلى عدد الحصص أو الشهادات المصدرة.

◀ صناديق الاستثمار في الولايات المتحدة، هي شركات الاستثمار برأس مال متغير وصناديق الاستثمار المشترك في فرنسا، هي الوحدات الأساسية للاستثمار الجماعي في الأوراق المالية. كما توجد في بريطانيا تحت مسمى وحدة الاستثمار، وفي كندا باسم Funds mutual. ومهما تكن التسميات فيمكن أن يجمعها مصطلح واحد نظرا لتشابه الدور الذي تقوم به وهو: "مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية". ولقد جرى الاتفاق على لفظ صناديق الاستثمار Mutuals funds أو Funds d'investissement، لكونه يحمل معاني متسعة¹.

تعتبر البنوك اليوم من أهم المؤسسات المالية في مجال تأسيس صناديق الاستثمار، فلقد سمحت لها التشريعات في معظم دول العالم بمزاولة هذا النشاط على أن تخضع لرقابة مزدوجة من قبل البنك المركزي ومن قبل السلطات المشرفة على سوق الأوراق المالية². وكثيرا ما توصي هذه الأخيرة البنوك بإنشاء صناديق الاستثمار المفتوحة (شركات الاستثمار برأس مال متغير)³.

ونظرا لطبيعة نشاط المؤسسات التي تنشئ صناديق الاستثمار فإن موجودات هذه الأخيرة تتكون أساسا من محفظة أوراق مالية يمكن تداولها في السوق ومن أهمها: أسهم وسندات الشركات، السندات الحكومية، أدوات سوق النقد.

1-1-1-1- أنواع صناديق الاستثمار

¹-MATOUK Jean, Systemen financiers français et étrangers: Banques, tome: 1, Dunod, Paris, 1991, p: 56.

²- منى قاسم، صناديق استثمار البنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995، ص: 121.

³- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مرجع سابق، ص: 28.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

أ- حسب الهدف: نتيجة تعدد أهداف المستثمرين ورغباتهم، فقد تعددت أنواع صناديق الاستثمار واختلفت أهدافها باختلاف الأسواق التي نشأت بها، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من صناديق الاستثمار¹:

◀ صناديق الاستثمار المفتوحة (شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير):

وهي التي تصدر وحداتها كلما طلب المكتتبون ذلك، وفي نفس الوقت تكون مستعدة لإعادة شراء (استرداد) تلك الوحدات بقيمة التصفية (والتي توازي قيمة صافي موجودات الصندوق وعوائدها في مدة معينة) بمجرد طلب حاملها. ويتميز هذا النوع من الصناديق بأن عدد الأوراق المالية التي تحتويها محفظته غير ثابت وغير محدد، وإنما يتقلب نتيجة عملية الشراء والبيع والاسترداد، ولا يطرح الصندوق وحدات محددة وإنما يبقى مفتوحا للدخول والخروج منه طالما أن نشاطه مستمر.

◀ صناديق الاستثمار المغلقة:

التي لا تقوم باسترداد قيمة وحداتها إنما تعرض عددا من الوحدات التي يجري تداولها في البورصة. ويتميز هذا النوع من الصناديق بأن عدد الأسهم التي يصدرها ثابت لا يتغير طيلة عمر الصندوق، وإذا ما رغب المستثمرون في استرداد أموالهم فلا يمكنهم ذلك إلا بالتنازل عن حصصهم في سوق التداول وإلا الانتظار حتى نهاية عمر الصندوق وتصفيته.

ب- أما من حيث مكونات المحفظة فيمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية من صناديق الاستثمار²:

◀ صناديق استثمار الأسهم: وتستثمر الجانب الأعظم من أموالها في الأسهم العادية للشركات.

◀ صناديق استثمار السندات: وتشكل السندات الجزء الأكبر من المزيج الاستثماري لهذه الصناديق.

◀ صناديق استثمار سوق النقد: وتستثمر أساسا في أدوات سوق النقد والأدوات قصيرة الأجل.

◀ صناديق الاستثمار المتنوعة: لا تقتصر على التنويع بين الأسهم والسندات فحسب، وإنما أيضا بين أدوات سوق الأوراق المالية وأدوات سوق النقد. وتسيير هذه الصناديق يتم بطريقة اختيارية دون قيود تخصيص محددة مسبقا.

ج- أما حسب الإستراتيجية الاستثمارية فيمكن التمييز بين أربعة أنواع كذلك لصناديق الاستثمار³:

◀ صناديق النمو:

تستثمر أموالها في الأسهم العادية للشركات الكبيرة والمستقرة، والهدف الأول هو توليد زيادة في قيمة الاستثمارات (أرباح رأسمالية) بدلا من تيار مستمر من توزيعات الأرباح. فالمستثمرون الذين يشترون أسهم هذه الصناديق ينصب اهتمامهم على الزيادة في سعر السهم بدلا من الحصول على عائد من التوزيعات.

¹ أنطوان الناشف وخليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثاني، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص: 210-214.

² - Jean MATOUK, Op.cit. pp: 56-57.

³ - محمود صبح، الحرية المالية، دار البيان للطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 1999، ص: 79-80.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

◀ صناديق النمو والدخل:

تحاول هذه الصناديق تحقيق توليفة من نمو رأس المال في الأجل الطويل مع تيار مستقر من الدخل الجاري ولذلك تستثمر بصفة أساسية في أسهم عادية لشركات تزداد قيمة أسهمها، ولكن في نفس الوقت لديها سجل متين من التوزيعات الجارية.

◀ صناديق سندات العائد المرتفع:

تحتفظ هذه الصناديق بثلاثي أموالها المستثمرة على الأقل في سندات الشركات التي لها ترتيب جودة منخفضة وفي مقابل حصول المستثمرين على عوائد عالية، فإنهم بالضرورة يتحملون درجات مخاطرة عالية مقارنة بمخاطر السندات مرتفعة الترتيب.

◀ صناديق الدخل الجاري:

تسعى إلى تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الجاري لحملة أسهمها من خلال الاستثمار في مزيج من سندات الشركات والسندات الحكومية، أو من الاستثمار بصفة رئيسية في الأوراق المالية الممثلة للملكية (الأسهم العادية والأسهم الممتازة) في الشركات التي تحتفظ بسجل جيد من توزيعات الأرباح.

2-1-1- أهمية صناديق الاستثمار للمتعاملين ولسوق الأوراق المالية:

تقدم صناديق الاستثمار خيارا استثماريا هاما للمدخرين وأداة تمويلية حيوية للشركات التي بوسعها طرح أوراقها المالية في السوق لاستقطاب مصادر التمويل، بالإضافة إلى تشجيع التداول بالأوراق المالية ومن ثم تنشيط السوق.

1-1-2- أهمية صناديق الاستثمار للمتعاملين

إن إنشاء وتطوير سوق لصناديق الاستثمار من شأنه أن يحقق مجموعة من الفوائد الاقتصادية والمالية لكل من المدخرين الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية والمصدرين الراغبين في سد حاجاتهم التمويلية مباشرة من سوق الأوراق المالية. وفي ما يلي بحث في تلك الفوائد:

فبالنسبة للمدخر، تعتبر صناديق الاستثمار أداة استثمارية مثالية إذ تقدم أمامه خيار أفضل من إيداع أمواله في البنوك أو الشراء المباشر للأسهم والسندات المطروحة في السوق، وذلك لأسباب عدة¹:

◀ توفر صناديق الاستثمار الوقت والجهد للمستثمر وتسهل عليه التعامل في سوق

الأوراق المالية دون الحاجة إلى الخبرة المسبقة أو توافر أموال كبيرة.

◀ تفتح صناديق الاستثمار المجال أمام صغار المستثمرين للاستثمار في محفظة أوراق

مالية متنوعة تجعلهم أقل عرضة للمخاطر الاستثمارية.

◀ تؤمن صناديق الاستثمار للمستثمر درجة عالية من السيولة مقارنة بودائع البنوك،

فهي تسمح له باسترداد أمواله في أي لحظة يرغب في ذلك إما مباشرة من الصندوق

أو من خلال بورصة الأوراق المالية.

◀ تحقيق أعلى معدلات العائد، فإدارة الأموال المجمعَة واستثمارها بمعرفة خبراء

متخصصون في أسواق الأوراق المالية يضمن جودة إدارة الأموال وتحقيق أنسب

العوائد، وإذا لم يحصل المستثمر على عائد أعلى لنفس مستوى المخاطر فإنه يتعرض

إلى خطر أقل عند نفس مستوى العائد مقارنة بالاستثمار المباشر في سوق الأوراق

المالية. كما أن العائد الذي يحققه المدخر قد يفوق عائد الودائع المصرفية أحيانا.

1- محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص ص: 202-203.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

◀ يتميز الاستثمار في حصص الصندوق بقدر كبير من الشفافية والإعلام عن أدائه، حيث يتم تقييم الحصص دورياً والإعلان عن سعر الحصة من خلال التقييم لصافي أصول الصندوق.

كما تساهم صناديق الاستثمار بطريقة غير مباشرة في تمويل المؤسسات التي بوسعها طرح أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية، وذلك بتوجيه جزء هام من أموال الصندوق للاستثمار في مثل هذه الأوراق¹. ولقد ساهمت صناديق الاستثمار - من خلال تقديمها للمدخرين إمكانية التوظيف في أسواق الأوراق المالية - في الوصول إلى رؤوس أموال هامة سمحت بتمويل قسم هام من التصنيع الأمريكي خلال فترة ما بين الحربين وفي بداية الخمسينيات، كذلك الأمر حدث في بريطانيا غداة الحرب العالمية الثانية وفي فرنسا مع الخطة التنموية السادسة².

1-1-2-2- أهمية صناديق الاستثمار لسوق الأوراق المالية:

تلعب صناديق الاستثمار دوراً جدياً منشطاً لسوق الأوراق المالية، ويتم ذلك بتأثيرها الإيجابي على كلا شقي السوق، فهي عندما تجمع المدخرات وتصدر بدلها أسهماً قابلة أو غير قابلة للتداول، فإنها تعمل على تنشيط جانب العرض لسوق الإصدار.

وعند رغبة المستثمرين في السيولة وسعيهم لبيع حصصهم في الصناديق ينتقل الفعل المنشط إلى سوق التداول بزيادة عرض حصص (أسهم) صناديق الاستثمار المغلقة القابلة للتداول العام في هذا السوق. أما الصناديق المفتوحة فتشكل في حد ذاتها سوقاً للتداول وذلك باستعادتها الدائم لإعادة شرائها لخصصها غير القابلة للتداول العام بمجرد طلب المستثمرين استرداد أموالهم.

وعندما توظف صناديق الاستثمار ما تجمعته من أموال في شراء أوراق مالية - مطروحة لأول مرة أو متداولة في السوق الثانوي - فإنها تعمل على تنشيط جانب الطلب في السوق. كما تساهم صناديق الاستثمار المفتوحة في زيادة عرض الأوراق المالية في السوق عندما تلجأ إلى بيع بعض موجودات الصندوق من الأوراق المالية وذلك لمواجهة مشكلة السداد المتواصل لقيمة الحصص التي يرغب مالكوها في استرداد أموالهم المدفوعة فيها³.

وفي إطار مساعيها الرامية إلى تطوير سوق الأوراق المالية وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، قامت العديد من الدول النامية على غرار الدول المتقدمة بإدخال العديد من التعديلات الضرورية إلى تشريعاتها المصرفية وكان من أهم هذه التعديلات السماح للبنوك بإنشاء أو إدارة صناديق الاستثمار تحت رقابة السلطات النقدية بتلك الدول. وذلك بغية إدخال أداة جديدة تستقطب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتضعها تحت تصرف المشاريع التنموية. ومع نمو وتطور سوق الأوراق المالية يتعاظم حجم الفائدة التي تعود على هذه السوق من جراء السماح للبنوك بالقيام بنشاط صناديق الاستثمار، كما تستفيد البنوك بدورها من وراء ذلك بتوسيع نشاطاتها ومن ثم زيادة إيراداتها⁴.

2- البنوك وصناعة صناديق الاستثمار.

1- أنطوان الناشر و خليل الهندي، مرجع سابق، ص: 210.

2- موريس سلامة، ترجمة: يوسف ح. الشدياق، الأسواق المالية في العالم، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1983، ص: 87-88.

3- منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 355.

4- أنطوان الناشر و خليل الهندي، مرجع سابق، ص: 203-204.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

للبنوك اليوم دور كبير في مجال صناعة صناديق الاستثمار حيث أصبح واحد من الأنشطة الهامة التي تقوم بها.

1-2- تحويل المنافسة إلى تكامل

أصبحت البنوك تتعرض لمنافسة قوية من سوق الأوراق المالية في كلا طرفي الميزانية، فمن جهة أخذت هذه السوق تستقطب المقترضين الذين أصبحوا يتجهون مباشرة للتمويل من هذه السوق، وتناقص بفعل ذلك دور البنوك في سوق الإقراض وتقهقرت إيراداتها المحققة من هذا النشاط وهو ما جعل فرص الربحية تنمو حتى بأقل من نسب تزايد التضخم سنويا.

ومن جهة أخرى أدى الانخفاض في أسعار الفائدة على الودائع المصرفية - التي أصبحت مكلفة بالنسبة للبنوك نظرا لضعف النشاط الإقراضي - إلى زيادة الطلب من القطاع العائلي على وحدات صناديق الاستثمار وإحلالها محل الودائع المصرفية. وأدى كل ذلك إلى زيادة الضغوط المفروضة على البنوك لإيجاد مصادر بديلة للدخل وذلك من خلال دخول صناعة صناديق الاستثمار، إذ ترى معظم البنوك أن تلك الصناديق تمثل اليوم واحدة من أهم الخدمات المصرفية التي تشهد نموا سريعا. وبالفعل فقد أصبحت البنوك العالمية تقوم بممارسة نشاطات صناديق الاستثمار من خلال جمع الأموال من عملائها واستثمارها في أدوات مالية محلية ودولية قابلة للتداول في الأسواق النقدية وأسواق الأوراق المالية. ولقد حاولت بعض البنوك تنظيم نفسها في شكل شركة قابضة مصرفية تنشئ شركات شقيقة متخصصة في إدارة الأموال، فمن جهة يستثمر البنك أمواله في مكونات المحافظ التي تشكلها الشركة، ومن جهة تحصل هذه الأخيرة على أتعاب إدارة المحفظة، بالإضافة إلى أن البنك يستطيع توليد مصدر جديد من الدخل يتمثل في أجور الخدمات مقابل ما يقدمه للعملاء من خدمات السمسرة والاستشارة في عمليات صناديق الاستثمار. وبهذا تحولت العلاقة بين البنوك وسوق الأوراق المالية إلى علاقة تكاملية.

2-2- المهام التي تضطلع بها البنوك في صناعة صناديق الاستثمار:

من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك في صناديق الاستثمار، يمكن ذكر ما يلي¹:

- تأسيس صندوق (أو شركة) الاستثمار: ويسمى البنك المؤسس في هذه الحالة بـ"الكفيل"، ومصطلحه من وراء قيامه بهذا الدور تتمثل أساسا في تسويق خدماته المختلفة (إدارة، استشارة، حفظ موجودات...) إلى الصندوق.
- صياغة السياسات الاستثمارية للصندوق والقيام بالمهام الإدارية الأخرى: ويسمى البنك الذي يؤدي هذا الدور بـ"بمدير الاستثمار"، مع حرصه على أن تكون إدارته للصندوق من خلال فريق إدارة مستقل، وإن كان البنك مؤسسا لعدة صناديق يجب تعيين فرق إدارة مستقلة لكل صندوق. وقد يسعى البنك إلى تأسيس شركة متخصصة تابعة تسمى بـ"شركة الإدارة".
- نشاط البحوث والاستشارة: ويسمى البنك الذي يؤدي هذا الدور بـ"المستشار المالي" إن كان هذا النشاط يندرج ضمن وظائف فريق الإدارة الذي تضمه وحدة متخصصة في الهيكل التنظيمي للبنك. وقد يكون هذا النشاط ضمن المهام الإدارية لشركة الإدارة المختصة التي أسسها البنك، كما قد يسند إلى وكلاء خارجيين هم عبارة عن مكاتب متخصصة في البحث والاستشارة المالية، سواء كانوا مستقلين أو تابعين لبنوك أخرى.

¹ - منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص ص: 359-360.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

- خدمة حفظ وصيانة الأوراق المالية: ويسمى البنك عندما يؤدي هذا الدور بـ"المؤتمن أو أمين الاستثمار" ومهمته تنفيذ السياسة الاستثمارية للصندوق وفقا لتعليمات مدير الاستثمار، كوسيط بينه وبين شركات السمسرة، وصيانة موجودات الصندوق في خزائن آمنة بالإضافة إلى عمليات تحصيل الكوبونات المستحقة على الأوراق المالية وعمليات التسجيل... الخ. ومن المهام أيضا خدمة توزيع حصص الصندوق على المستثمرين الراغبين، ويعتبر البنك هنا بمثابة وكيل توزيع يتقاضى عن ذلك عمولة تسويق، وقد يكون وسيطا بين الصندوق وشركات السمسرة كما قد تمتد مهمة التوزيع لتشمل النشاطين معا إن كان البنك في حد ذاته يمارس نشاط السمسرة.

و بإمكان البنك الشامل تأدية واحد أو أكثر من المهام المرتبطة بصناعة صناديق الاستثمار المذكورة أعلاه سواء كان في شكل بنك رئيسي أو في شكل شركة قابضة مصرفية. غير أن تشريعات معظم دول العالم تلزم البنك المؤسس للصندوق أن يفصل الذمة المالية لهذا الكيان القانوني المستقل حتى لا يؤثر فشله على البنك المؤسس، وأن يعهد بإدارته إلى جهة مستقلة عن إدارة البنك حتى لا يحدث تعارض في المصالح بين مختلف إدارات البنك الأم¹.

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن البنوك هي واحدة من منافذ التوزيع، باعتبارها تتوسط في بيع الأسهم في الصناديق غير المرتبطة بأية مؤسسة مالية معينة، فإن العديد من البنوك الكبيرة تتولى اليوم إدارة الصناديق وتقدم تشكيلتها الخاصة بها من خدماتها².

3-2- المزايا النسبية للبنوك في صناعة صناديق الاستثمار:

جاء اهتمام البنوك بتوسيع حصتها في صناديق الاستثمار حتى تتمكن من تحقيق أكبر استفادة ممكنة من شريحة عملائها الذين يمثلون في ذات الوقت أكبر شريحة من مستثمري صناديق الاستثمار، وبالتالي فحتى لا يضيع عملائه ويتجهوا إلى الصندوق يقوم البنك نفسه بتأسيس صناديق الاستثمار.

ورغم أن صناديق الاستثمار في ذاتها تعتبر أداة تسويقية فعالة لتسويق مجموعة من الأدوات المالية لسوق الأوراق المالية وسوق النقد معا، إلا أن إصدارات هذه الصناديق والمتمثلة في الحصص ووثائق الاستثمار هي بدورها في حاجة إلى تسويق. ويمكن للبنوك أن تدخل كشريك أساسي في العملية من خلال امتلاك صندوق استثماري ويقوم بالتالي بتسويق أسهم الصندوق بين عملائه بشكل خاص.

وتعتبر البنوك من أقدر المؤسسات المالية على تقديم خدمات صناديق الاستثمار، لأنها تملك أصلا قاعدة عريضة من العملاء. كما أنه ونتيجة ثقة العملاء في البنك الذي يتعاملون معه فإنهم يتجهون للاستثمار في الصندوق الذي يؤسسه بشراء الحصص التي يصدرها، ويبدو أن عملاء البنوك يفضلون بالدرجة الأولى تلك الصناديق المتحفظة التي تنفادى المخاطرة العالية في إدارة الأموال وهو ما تتميز به البنوك غالبا³.

وزيادة على ذلك فإن العملاء يتجهون إلى البنك أيضا للحصول على الاستشارة في مجال اختيار الاستثمار وتنويع المحفظة مع مراعاة عنصر الثقة المحدود ما بين عميل صندوق الاستثمار وبيوت الخبرة، وهذا ما يجعل البنوك في موقع قوة بالنسبة لصناديق

1 - رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 166-167.

2 - منى قاسم، مرجع سابق، ص: 150.

3 - منى قاسم، نفس المرجع السابق، ص: 150.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

الاستثمار لقدرتها المتميزة على تسويق وحدات الصندوق على أكبر قاعدة من العملاء، ولقدرتها على جذب عملاء البنك للصندوق الذي تؤسسه مما يجعل التوقعات في الدراسات المالية في الدول الصناعية تشير إلى ارتفاع حصة البنوك إلى إجمالي مبيعات وحدات صناديق الاستثمار.

ومن بين الخصائص المساندة التي تشجع المستثمرين على شراء منتجات الصندوق:

➤ التقييم اليومي للصندوق.

➤ تحويل الأموال حسب رغبة المستثمر بين الصناديق المنتمية لأسرة واحدة.

➤ الخدمات التي تقدم للعملاء عن بعد.

كل هذه تعتبر من سمات النوعية الأفضل للخدمات التي تقدمها الصناديق وتعني مثل هذه الاتجاهات أن على البنوك كمدراء صناديق المنافسة على جبهة عريضة مع مدراء صناديق الاستثمار خاصة من يتوافر على تشكيلة منتجات كبيرة. ويمكن للبنوك أن تستفيد من بعض المزايا الخاصة بها وهي قدرتها على تقديم خدمات مالية موثوق بها وعلاقتها المستمرة مع العملاء، فضلا على امتلاكها لتكنولوجيا متطورة ولشبكة واسعة من الفروع تمكنها من تقديم منتجات الصناديق بتكاليف منخفضة¹.

3- تقديم القرض الى القطاعات المختلفة:

3-1- قروض استهلاكية:

وهي القروض التي تمنح لفآت معينة من المجتمع لغرض الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لمقابلة نفقات معينة ليس في مقدور المقترض سدادها من دخله الحالي، ومن أمثلة هذا النوع من القروض تلك التي تمنحها البنوك للعاملين لشراء السلع الاستهلاكية.

3-2- إعتمادات المقولين:

قد يحتاج أحد المقولين إلى تمويل عملية قيامه بالمشاريع وفي هذه الحالة فإنه يتفق مع البنك على أن يفتح له اعتمادا كنسبة من قيمة العملية، ويظهر ذلك بتنازل المقول للبنك عن المستخلصات التي يحصل عليها، ويقوم البنك بتحصيل قيمة هذه المستخلصات ثم يخصم منها ما سبق إقراضه للمقاول، ويصرف له كذلك نسبة من رصيد العملية بعد المستخلص، وهكذا حتى ما إذا انتهى المشروع يتم تسوية الحسابات مع العميل.

ويعتبر هذا الاعتماد من نوع الاعتمادات الدائرية. بهذا يساهم البنك في تمويل وتنظيم نشاط قطاع المقاولات بما لا يرهق المقولين، بما يحقق السيولة عندهم لمواجهة التزاماتهم في التنفيذ².

المبحث الثالث: العمليات الخارجية للبنوك الشاملة

تلعب البنوك الشاملة دورا فعالا في أسواق النقد والمال وتمويل عملياته وإدارة المحافظ الاستثمارية عن طريق قواعد أساسية لوضع استراتيجية الاستثمار في البنوك الشاملة التي تعمل على تحديد العمليات الخارجية للبنوك الشاملة وصياغة استراتيجية هذه الخدمات.

¹ جمال جويدان الجميل، الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص: 216-217.

² طلعت اسعد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 132-133.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

المطلب الأول: الاستثمارات والقروض الخارجية

تعتبر القروض والاستثمارات الخارجية من العمليات الهامة التي تقوم بها البنوك التجارية الشاملة وذلك في إطار محاولات هذه البنوك الاستخدام الأفضل للأموال المتاحة لديها، وفي إطار البحث عن فرص جديدة للاستثمار والتوظيف في شكل إقراض .

1- الاستثمارات الخارجية ودور البنوك الشاملة في هذا المجال¹.

1-1- مفهوم الاستثمارات الخارجية:

تتمثل الاستثمارات الخارجية في الأموال التي تنتقل بين الدول من أجل الحصول على ملكية مشروع ما في دولة أجنبية والتي قد تكون تامة كما قد تكون بنسبة معينة من رأس المال لهذا المشروع.

1-2- دور البنوك التجارية الشاملة في الاستثمارات الخارجية:

إن البنوك التجارية الشاملة تعتبر أحد مؤسسات التمويل الهامة في أسواق المال الدولية، حيث تتركز استثماراتها الخارجية في شراء الأسهم والسندات التي يتم إصدارها في دولة أجنبية، وهذا النوع من الاستثمارات الخارجية يكتفي فيه البنك بالحصول على فائدة ثابتة أو صافي ربح دون الاشتراك في إدارة المشروع. ويعتمد نجاح تلك الاستثمارات على درجة استيعاب البنوك التجارية للأولوية التي تعمل بها أسواق المال الدولية، والتغيرات التي تؤثر عليها وعلى القرارات الخاصة ببيع وشراء الأسهم والسندات في تلك الأسواق.

2- القروض الخارجية ودور البنوك التجارية الشاملة في هذا الميدان.

2-1- مفهوم القروض الخارجية:

إن مفهوم القروض الخارجية لا يختلف من حيث المعيار الزمني عن القروض المحلية فهي أيضا تنقسم إلى قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل فالقروض الخارجية قد تقوم بها حكومة دولة ما مع حكومة دولة أخرى وقد تقوم بها هيئات ومؤسسات تمويل كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي، كما قد تقوم بها بنوك تجارية في دولة معينة مع أصحاب مشروعات في دولة أخرى.

2-2- دور البنوك التجارية الشاملة في منح القروض الخارجية:

عندما تقوم المؤسسات بإبرام صفقات تجارية تلجأ إلى البنوك لتمويل عملياتها نظرا للمبالغ الضخمة التي لا يمكن أن تحصل عليها بمفردها، ونظرا للمخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم التسديد والتي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض وعليه فإن النظام البنكي ابتكر أدوات وتقنيات تخدم مصالحه ومصالح المقترض على حد سواء وتسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية والتي من أهمها قرض المشتري، قرض المورد، التمويل الجزافي والقرض الايجاري الدولي.

2-2-1- قرض المشتري:

أ- تعريف:

وهو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك أو مجموعة بنوك في بلاد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير في تسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر وقد يمنح هذا القرض لفترة تتجاوز 18 شهرا ويلعب المصدر دور الوسيط بين المستورد و البنوك المعنية بحيث يستفيد كلا الطرفين من هذا النوع من القروض فيحصل المستورد على تسهيلات مالية

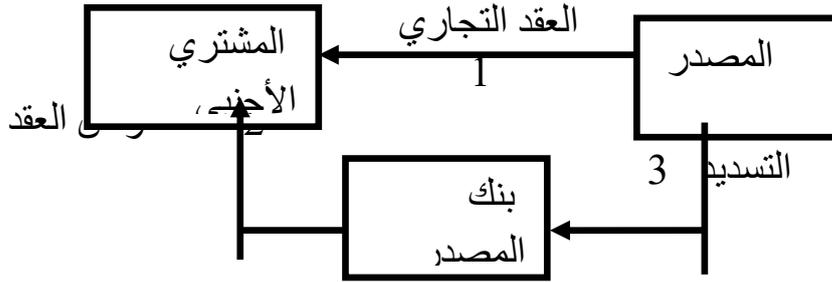
1- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص:336.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

مع استلامه الآني للبضائع كما يستفيد المصدر بالحصول على التسديد الفوري بمبلغ الصفقة¹.

وهذا النوع من القروض يتيح المجال لإبرام عقدين، ويتعلق العقد الأول بالعملية التجارية ما بين المصدر والمستورد يبين نوعية السلع ومبالغها وشروط تنفيذ الصفقة أما الثاني فيتعلق بالعملية المالية الناجمة عن ذلك والتي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض والشكل البياني يبين لنا سير هذه الآلية².

الشكل(01): سير عملية قرض المشتري.



المصدر: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:36.

ب- مجال استعمال قرض المشتري:

يمنح قرض المشتري لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة والسبب في ذلك لأن تمويل الصفقات يمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد وقد تعترضها بعض العوائق، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ، كما أن المصدر بدوره لا يمكن أن ينتظر مدة طويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة وعلى هذا الأساس فإن تدخل البنك يعطي دعما للمصدر والمستورد معا.

2-2-2- قرض المورد:

أ- تعريف:

قرض المورد هو آلية أخرى من آليات تمويل التجارة على المدى المتوسط والطويل فهو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة التسديد، يمنحها المصدر لفائدة المستورد وبمعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجأ البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرض لتمويل هذه الصادرات³.

لذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط. كما أن هذا القرض يبرز بشكل جلي في ظروف المنافسة الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يريدون كسب أسواق جديدة أو الحفاظ على أسواقهم، وذلك بلجوئهم إلى تقديم خدمات معينة ممثلة في تسهيلات عملية تسديد قيمة الصفقة التجارية من أجل ربح أكثر عدد من

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 36.

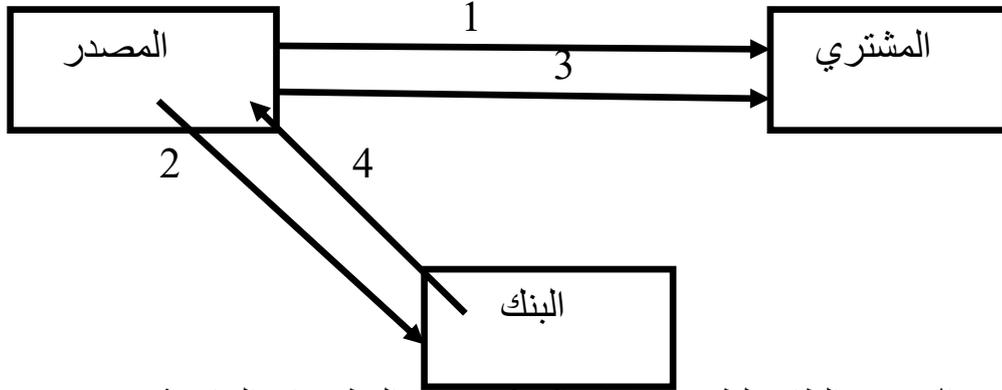
² - <http://etudiantdz.3algeria.com/>.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص:37.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

المتعاملين (أي السوق) ومن ثم فهو ليس قرض مباشر كما هو الشأن بالنسبة للقروض الأخرى¹.

ب- سير عمل قرض المورد: والتي يمكن إبراز مراحلها من خلال الشكل التالي:
الشكل رقم(02): سير عمل قرض المورد.



المصدر: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص:39.
ومن خلال الشكل السابق نستطيع تلخيصها كما يلي:

1. منح المصدر للمشتري الأجنبي مهلة لتسديد ديونه.
2. قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته.
3. إبرام عقد واحد يتضمن العقد التجاري والعقد المالي.
4. قبول المستورد للكمبيالة وهي قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المختصة حسب الطرق والإجراءات المعمول بها في كل دولة.

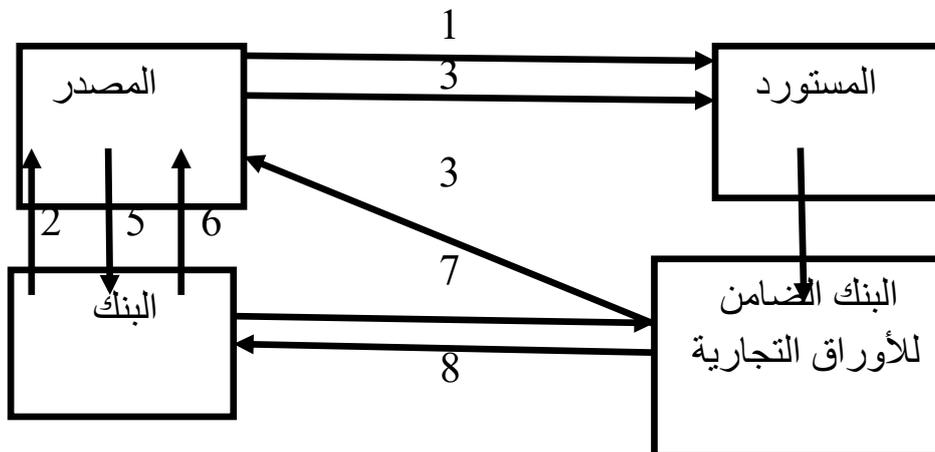
2-2-3- التمويل الجزافي:

أ- تعريف:

ويعرف أيضا باسم الخصم الجزافي، خصم بدون طعن شراء جزافي لحقوق، وإن اختلفت مسمياته فمضمونه واحد فهو يعتبر العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا ألية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات².

ب- سير عملية التمويل الجزافي:

الشكل رقم(03): سير عملية القرض الجزافي.



¹ - عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، الجزائر، 2000، ص:85.
² - الطاهر لطرش، نمرجع سابق، ص:125.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

المصدر: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص:127.

1. العقد التجاري.
 2. العقد الجزافي.
 3. إرسال البضاعة.
 4. تسليم الأوراق التجارية.
 5. تقديم الأوراق التجارية للقبض.
 6. دفع الخصم الصافي.
 7. تقديم الوراق التجارية للقبض.
 8. تسديد قيمة الأوراق التجارية عند تاريخ الاستحقاق.
- 2-2-4- القرض الايجاري الدولي:

أ- تعريف: هو أيضا عبارة عن آلية للتمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية، ويتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد إيجاري وتنفيذه¹.

وتفرض هذه العملية وجود ثلاثة أطراف وهم:

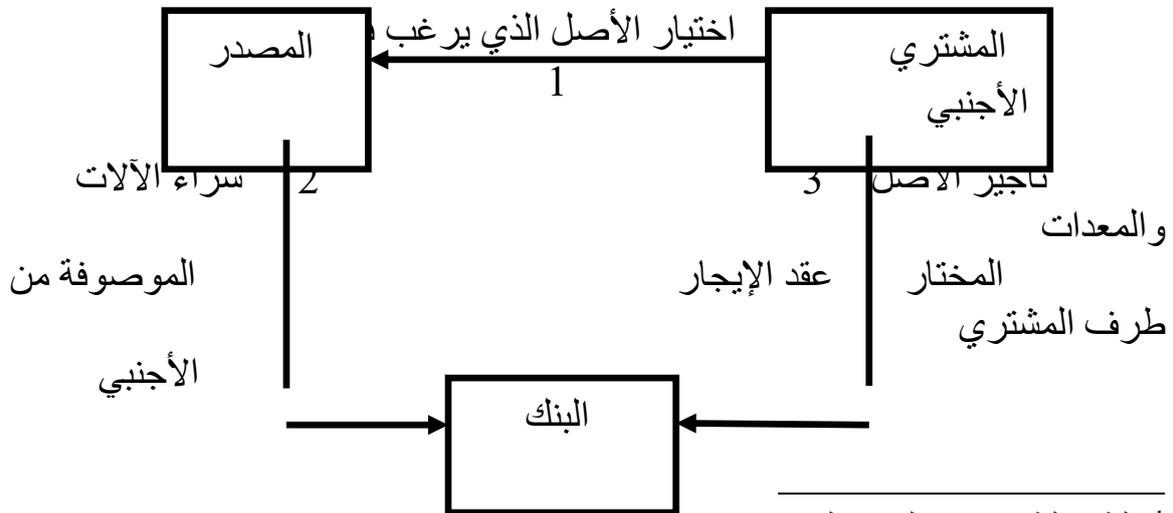
- ◀ المورد: وهو مالك الأصل (آلات، معدات...)
- ◀ المؤسسات المؤجرة: وهي مؤسسة مالية متخصصة في منح الائتمان وعادة ما تكون بنوكا متخصصة تخضع في ممارسة عملها لمختلف الترتيبات التي تفرضها الدولة على عمليات الائتمان.
- ◀ المؤسسة المستأجرة(المستورد): وهي الطرف الذي يرغب في الحصول على معدات وآلات لازمة لنشاطه.

وهذا النوع من التمويل يقوم على أساس وجود عقدين :

العقد الأول: بين البنك (المؤسسة المؤجرة) والمصدر.

العقد الثاني: بين البنك والمؤسسة المستأجرة (المشتري الأجنبي).

الشكل رقم (04): سير عملية القرض الايجاري.



1- الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص:126-127.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

المصدر: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص:129.

المطلب الثاني: العمليات الخاصة بالصرف الأجنبي

لعل من الأمور التي برزت بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، تلك العمليات الخاصة بالصرف الأجنبي ودور البنوك الشاملة في هذا المجال، فالبنوك الشاملة تقوم في الوقت الحاضر بمجموعة متكاملة من الخدمات المتعلقة بتسهيل مهمة الأفراد والمنشآت في التعامل الخارجي مع تطور الصرف الأجنبي.

1- طبيعة عمليات الصرف الأجنبي والحسابات ووسائل الدفع المستخدمة خلالها¹.

1-2- طبيعة عمليات الصرف الأجنبي:

تضمن عمليات الصرف الأجنبي في مجال المعاملات الخارجية جميع العمليات المنظورة التي تتعلق بتجارة السلع، والعمليات غير المنظورة التي تتمثل في الخدمات المتبادلة بين الدول بعضها مع بعض وتنفيذ هذه العمليات سواء كانت منظورة أو غير منظورة .

1-2-1 العمليات المنظورة:

تتمثل في تجارة السلع وانتقال ملكيتها من ملكية المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين أو العكس، ولإتمام ذلك نجد أن البنوك الشاملة لها دور كبير في هذا المجال، فالاعتمادات المستندية التي تصدرها البنوك لتمويل التجارة الدولية خير مثال على ذلك، وهذا لتجنب المشاكل التالية:

◀ إرسال التحويل النقدي وتاريخ استلام البضاعة في ميناء الوصول وقد تطول هذه المدة إذا كانت السلع المراد استيرادها من البضاعة التي تصنع خصيصا للتصدير.

◀ قد يجد التاجر البضاعة المستوردة عند استلامها غير مطابقة للمواصفات .

1-2-2 العمليات غير المنظورة:

إن التعامل الدولي لا يقتصر على تبادل السلع، ولكن يتضمن أيضا تبادل الخدمات والتي يطلق عليها بالعمليات غير المنظورة والتي تتمثل في نفقات السفر إلى الخارج بقصد السياحة أو تلقي العلم أو طلب الاستشفاء وما إلى ذلك، وكذلك نفقات النقل البحري والبري والجوي التي تدفع في سبيل نقل البضاعة وكذلك التأمين على نقل الصادرات والواردات، وكل أنواع التأمين كالتأمين على الحياة وضد الحريق وضد الإخطار التجارية، ويدخل أيضا ضمن العمليات غير المنظورة الدخل من الاستثمارات وتشمل الفوائد المدفوعة والمستحقة التي لم تدفع بعد، والأرباح المدفوعة والمستحقة التي لم تحوّل بعد، وكذلك أيضا الدخل من العقارات مثل ريع الأراضي وإيجارات المنازل كما تتمثل أيضا العمليات غير المنظورة في إيرادات الحكومة الناتجة من عملياتها مع الخارج مثل: النفقات الخاصة بالهيئات الدبلوماسية و اشتراك الحكومة في الهيئات والمنظمات الدولية، وكذلك المعاشات التي يحصل عليها المقيمون في بلد ما من الحكومات الأجنبية.

مما سبق يتضح لنا أن العمليات غير المنظورة تنقسم إلى شطرين هما:

الصادرات غير المنظورة والتي تعد مصدرا من مصادر الدخل الجاري للدولة لذا تبذل الدول قصارى جهدها لتدعيم العملة المحلية وعلاقتها بالعملات الأجنبية، والجانب الآخر من العمليات غير المنظورة في المدفوعات غير المنظورة، وهذه المدفوعات تعتبر وجها من

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:269.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

وجوه الإنفاق للدولة، لذا تعمل الدولة في ترشيد هذا الإنفاق لماله من تأثير مباشر على ميزان المدفوعات للدولة الذي يؤثر على القوة الشرائية للعملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.

2- حسابات العملات الأجنبية المستخدمة في عمليات الصرف الأجنبي: وتتمثل في ما يلي:

2-1- العملات الأجنبية الحرة:

تتعامل البنوك التجارية بالعملات الأجنبية في الأسواق الداخلية لتلك العملات كما وتتعامل في أسواقها الحرة¹، من أجل تمكين البنك المحلي من تنفيذ عمليات الصرف الأجنبي لا بد من أن يفتح حسابات بالعمليات الأجنبية الحرة لدى المراسلين من البنوك الأجنبية².

2-2- عملة بلد المراسل:

يفتح البنك المحلي حساب مراسلة بالعملة الوطنية لبلد المراسل على أن يقوم البنك المحلي بإصدار أوامر دفع صادرة بنفس هذه العملة مثلاً: كأن يفتح البنك المحلي حسابات لدى مراسله في اليابان بالعملة اليابانية.

2-3- عملة بلد ثالث:

بدلاً من أن يفتح البنك المحلي حساباً بالعملة الوطنية لبلد المراسل يفتح حساباً بعملة أجنبية قابلة للتحويل لدى مراسل آخر في بلد آخر ويتبع السحب على هذا الحساب بنفس العملة المفتوح بها الحساب المحول صادر بالجنهات الأسترلينية إلى البرازيل أو بالدولارات الأمريكية إلى الأرجنتين، وهذا الأسلوب يتبع عندما لا يكون للبنك المحلي مراسل في كل من البرازيل والأرجنتين، ولكن مطلوب منه إجراء تحويل إلى كلا البلدين.

2-4- أوراق النقد الأجنبي:

تقوم البنوك الشاملة بعمليات بيع وشراء أوراق النقد والبنكوت للمسافرين إلى الخارج وللقادمين إلى البلاد، وعادة ما تتعامل البنوك بشكل اعتيادي بشراء وبيع أوراق النقد الأجنبي وخاصة أوراق النقد للعالمية الرئيسية التي لا تخضع بأي شكل من الأشكال إلى قيود إدخالها أو إخراجها من وإلى مراكز التعامل العالمية³.

3- وسائل الدفع وعمليات الصرف الأجنبي: تتمثل في:

3-1- الدفع نقداً:

يتم الدفع نقداً بهذه الطريقة باستعمال إحدى وسائل الدفع المصرفية المعتادة ويتاح ذلك بقيام المستورد بشراء شيك مصرفي أو أن يطلب إصدار أمر دفع لصالح المصدر بالقيمة المتفق عليها ويصدر الشيك بعملة بلد المصدر أو بعملة أخرى يمكن تحويلها بسهولة إلى عملة بلد المصدر⁴.

1 - ماهر كنج شكري، العمليات المصرفية الخارجية، معهد الدراسات العربية، الطبعة الثانية، الأردن، 1998، ص: 18.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

3 - ماهر كنج شكري، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

4 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 276.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

3-2- الدفع المؤجل بدون ضمان:

إن هذه الطريقة لا تستعمل في أضيق الحدود، نظراً إلى ما تتطلبه من أموال سائلة كثيرة بالإضافة إلى تعرض المصدرين لاحتمالات ما يطرأ من تعديلات على أسعار صرف عملات البلاد المستوردة كما أن هذه الوسيلة تستخدم إذا كان المستورد موثقاً به ثقة تامة، والبلاد المستوردة للسلع تتمتع باستقرار اقتصادي وسياسي.

3-3- الدفع بالكمبيالات:

فالسفتجة عبارة عن سند تجاري، يحرر وفق شكل معين يحتوي على بيانات أوجبها القانون تتضمن أمر من شخص يسمى الساحب إلى شخص يسمى المسحوب عليه لدفع مبلغ معين من النقود بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين قابل للتعيين لأمر شخص ثالث يسمى الحامل ولا تعتبر السفتجة سوى حوالة دفع مبلغ معين¹، وهي تتيح سداد انتمان الصادرات بواسطة الكمبيالات، وتسمى عادة بالكمبيالات المستندية، حيث تقدم الكمبيالات مع مستندات الشحن ويلتزم بموجبها المستوردين بدفع مبالغ مالية معينة أو قبول دفعها في مواعيد مستقبلية.

المطلب الثالث: تمويل عمليات التجارة الخارجية

لكي تقوم التجارة الدولية استيراداً وتصديراً على الوجه المطلوب فلا بد من وسيط بين المستورد والمصدر وهذا الوسيط هو البنك حيث يتولى إدارة العمليات الخارجية الخاصة بتمويل التجارة الدولية.

1- مكونات التجارة الدولية ووسائل تمويلها:

1-1- مكونات التجارة الدولية: وتتكون من:

1-1-1- الصادرات: وتنقسم بدورها إلى:

- ◀ صادرات منظورة (ملموسة): وتشمل كل السلع العينية.
- ◀ صادرات غير منظورة (غير ملموسة): وتشتمل على كل الخدمات المتبادلة والغير ملموسة.

1-1-2- الواردات: وتنقسم بدورها إلى:

- ◀ واردات منظورة: كالألبسة مثلاً.
 - ◀ واردات غير منظورة: كالخدمات العلاجية المقدمة من دول أخرى.
- #### 1-2- وسائل تمويل التجارة الدولية²:

- هناك العديد من وسائل تمويل التجارة الدولية يمكن أن نذكر منها:
- ◀ نظام الائتمان والتأمين على الصادرات.
 - ◀ التمويل الذاتي.
 - ◀ تسهيلات الموردين (الائتمان التجاري).
 - ◀ التسهيلات المصرفية.
 - ◀ أسلوب الصفقات المتكافئة... إلخ.
- #### 2- دور البنوك التجارية الشاملة في تمويل التجارة الخارجية:

¹ - Abdelkrim Henni, Financement du commerce extérieur, Alger, 1998, p:27.

² - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص:247.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

تلعب البنوك التجارية الشاملة دورا كبيرا في عمليات تمويل التجارة الدولية. وتستخدم في ذلك مجموعة من أدوات الدفع وهي الحوالات أو أوامر الدفع الخارجية، والشيك المصرفي الخارجي والشيك السياحي، وأوراق النقد الأجنبي و الاعتمادات المستندية.

2-1- الاعتمادات المستندية:

2-1-1- مفهوم الاعتمادات المستندية:

تعرف الاعتمادات المستندية بعدة تعاريف نذكر منها:

- ◀ الاعتمادات المستندية تعهد كتابي، صادر عن مصرف بناء على طلب مستورد البضائع، يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ لغاية أجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد والتي تظهر شحن بضاعة بمواصفات وأسعار محددة¹.
- ◀ تعهد مكتوب يصدره بنك يسمى البنك الفاتح للاعتماد يتعهد هذا البنك بمقتضاه لطرف ثالث يسمى المستفيد (المصدر)، بأنه يدفع أو يقبل أو يخضع قيمة الكمبيالات المصاحبة لمستندات الشحن طالما كانت تلك المستندات مطابقة لشروط هذا التعهد².
- ◀ الاعتماد المصرفي تصرف قانوني يتعهد البنك المنشئ بمقتضاه بأن يدفع لطرف ثالث يدعى المستفيد أو لأمره مبلغا من المال. وفقا لتعليمات العميل الآخر. أو يتعهد بأداء قيمة الكمبيالة أو الكمبيالات التي يسحبها المستفيد أو يقبلها أو يتداولها مباشرة، أو يفوض أي بنك آخر القيام بذلك لقاء مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها مسبقا³.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نعتبر أن الاعتماد المستندي هو تعهد كتابي، يتعهد فيه البنك الفاتح للاعتماد بناء على طلب عميله، تجاه طرف ثالث(المصدر)، على أن يلتزم بتسوية الكمبيالات والمستحقات لهذا المصدر.

2-1-2- أنواع الاعتمادات المستندية: تنقسم الاعتمادات المستندية إلى:

أ- الاعتمادات المستندية القابلة للإلغاء:

وهذا الاعتماد الذي يمكن إلغاؤه أو تعديل بعض شروطه في أي وقت من تاريخ إنشائه بدون سابق إنذار وبدون موافقة المستفيد، فهو بذلك وسيلة لتسهيل الدفع وليس لضمان الدفع. إن هذا النوع من الاعتمادات لا يصلح لأن يطلق عليه ائتمان مستندي لأنه لا يوحي بأية ثقة⁴.

ب- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء: وهو عكس النوع السابق ، أي لا يمكن تعديله أو إلغاؤه قبل عملية دفع قيمة البضاعة للمستفيد وذلك دون موافقة جميع الأطراف وخصوصا المستفيد وينقسم إلى قسمين:

ب-1- الاعتمادات المستندية غير القابلة للإلغاء المعززة:

- وهو الاعتماد الذي يقوم بتعزيز بنك آخر (عادة بنك المصدر) بعبارة أخرى يتعهد بنك آخر (بنك المصدر) بالدفع عند تقديم المستندات المعينة والموضحة بالاعتماد المستندي¹.

1- صلاح الدين حسن سيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص:51.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:248.

3- حسن دياب، الاعتمادات المستندية التجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 1999، ص:13.

4- سباعي و أنطاكي، موسوعة الحقوق التجارية، الجزء 03، ص ص:504-505.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

- وكذلك هذا الاعتماد هو الذي يلتزم فيه البنك التزاماً نهائياً نحو المستفيد بدفع قيمة الكمبيالة أو قبولها أو خصمها لقاء تقديم مستندات شحن مطابقة لما نص عليه خطاب الاعتماد. ولا يتأثر التزام البنك نحو المستفيد بأية خلافات قد تطرأ بين البائع والمشتري أو بين البنك والمشتري قبل أو بعد الدفع أو القبول أو الخصم سواء فيما يتعلق بعقد البيع أو عقد الاعتماد، بحيث لا يجوز للبنك أن يرجع على المستفيد لاستيراد ما دفعه أو للتوصل من قبوله إلا إذا ثبت غش البائع في تنفيذ التزاماته².
- ب-2- الاعتمادات المستندية غير القابلة للإلغاء وغير المعززة:
وهو الاعتماد الذي يكون به بنك المستورد فقط يتعهد بالدفع وهذا شأنه حالياً لعدم ثقة المصدرين ببنوك الدول الأخرى.
- ت- الاعتماد المستندي المتجدد: وقد يطلق عليه البعض الاعتماد الدائري، وهذا الاعتماد الذي تتجدد قيمته أو مدته، وذلك حسب الاتفاق مع البنك.
وقد يكون الاعتماد المتجدد تراكمياً، أي أن المبلغ غير المستخدم في فترة معينة يحمل إلى الفترة القادمة كما قد يكون هذا النوع من الاعتماد غير تراكمي، أي أن المبالغ غير المستخدمة في فترة معينة لا تحمل إلى الفترة القادمة.
- ث- الاعتمادات المستندية غير المتجددة: وهو الاعتماد الذي يكون صالحاً لصفقة واحدة، أي ينتهي أجله بمجرد شراء البضاعة المعينة، ولا يكون متجدداً لبضاعة أخرى في الفترات المستقبلية.
- ج - الاعتماد القابل للتحويل: هو اعتماد غير قابل للنقض يستطيع المستفيد منه (المستفيد الأول) تحويله مرة واحدة إلى مستفيد أو أكثر (المستفيد الثاني)³.
- ح- الاعتماد المقابل: وهذا الاعتماد يفتحه مستفيد من اعتماد مستندي لصالح شركة أو مورد آخر بنفس الشروط الواردة في الاعتماد الأساسي أو بشروط أكثر دقة بواسطة نفس البنك الذي تلقى الاعتماد الأول ويوفر بذلك دفع مؤونات أو نفقات إضافية⁴.
- خ- الاعتمادات المضمونة: في هذه الحالة تكون المستندات صادرة لأمر البنك أو مظهره من البائع إلى البنك وفي هذه الحالة إذا لم يدفع المشتري قيمة البضاعة إلى البنك، قام البنك باستلام البضاعة وبيعها للحصول على حقه.
وعادة لا يقبل البنك فاتح الاعتماد غير المضمون إلا إذا كان لديه غطاء نقدي أو عيني للاعتماد أو كان متأكداً من قوة مركز عميله في الوفاء.
- د- إعتماد المبادلة: وتستخدم تلك الاعتمادات لتنفيذ عمليات المبادلة، وينص فيها على تسليم مستندات الصادرات مقابل مستندات الواردات، أو إيداع حصيلة الصادرات تحت تصرف البنك لاستخدامها في سداد قيمة الواردات أو مقايضة سلعة مستوردة بأخرى مصدرة والحالة الأخيرة السداد عيني⁵.
- 3-1-2- إجراءات الاعتمادات المستندية: هناك العديد من الإجراءات العملية تتخذ فيما يتعلق بالتعامل في الاعتمادات المستندية، يمكن إيضاحها من خلال الشكل الموالي:
شكل رقم (05): مراحل الاعتماد المستندي.

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 257.

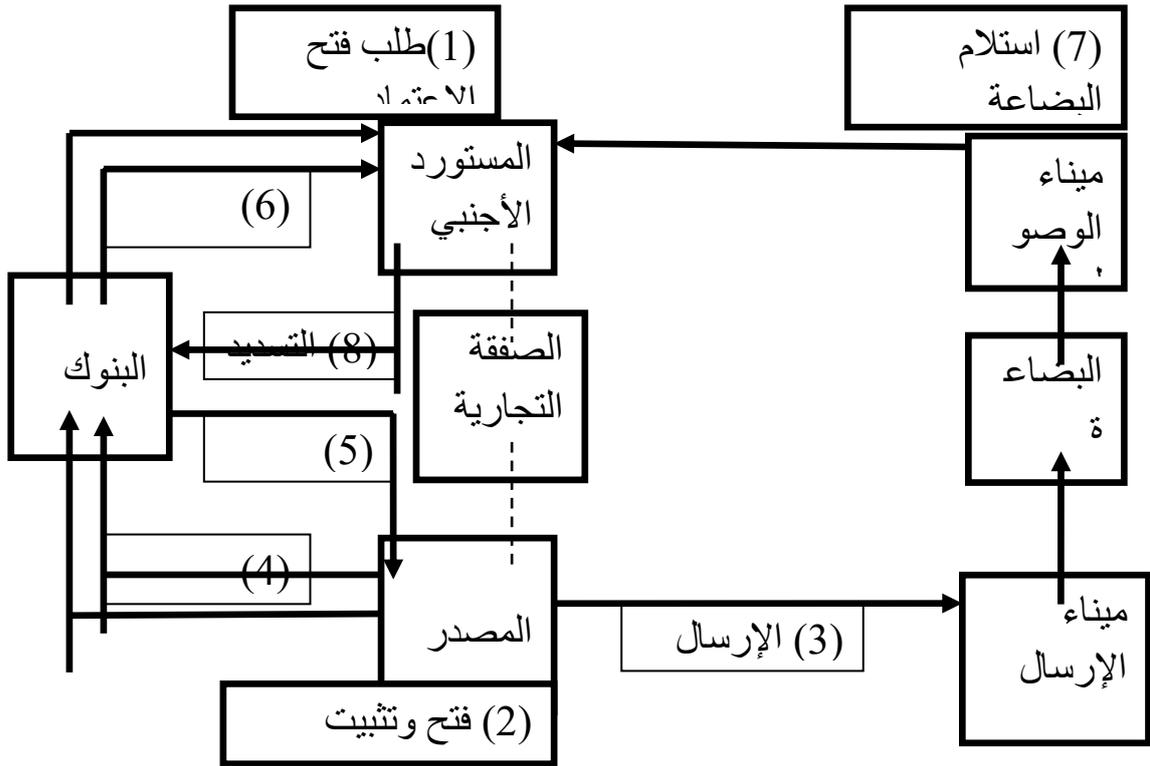
2- جوتردج وميغراه، الاعتمادات المستندية، بدون دار نشر، لندن، 1968، ص: 51.

3- ماهر كنج شكري، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

4- جعفر الجزار، العمليات البنكية، دار النفائس، الطبعة الأولى، لبنان، 1996، ص: 117.

5- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.



La source: Jaque lardinois, Gestion du crédit commercial à l'exportation, la voisier; TEC DOC, paris, 1993,p:155.

2-2- الحوالات: وتنقسم بدورها إلى:

2-2-1- الحوالات الصادرة: لقد أصبحت من الوسائل المهمة في تسوية الالتزامات

الدولية وأصبحت هذه الخدمة ضرورية في العلاقات بين الدول باعتبارها من اقتصاديات السلع غير المنظورة (الخدمات) وأضحت الحوالات مهمة في تسوية قيم السلع غير المنظورة، لقد توسعت دائرة الخدمات التي تقدم عن طريق الحوالات لتشمل تحويل قيمة نفقات العلاج والدراسة والسياحة وشملت أيضا رواتب العاملين الأجانب، فوائد القروض الخارجية وأرباح الأموال الأجنبية المستثمرة. إن الهدف من استخدام المصارف في عملية التحويل هو لضمان سير عملية التحويل وفي ذلك لتوفير في الوقت والجهد للأطراف ذات العلاقة، مقابل عمولات يتقاضاها المصرف نظير تقديمه هذه الخدمة¹.

2-2-2- الحوالات الواردة: تعتبر الحوالات الصادرة عن البنك المحول بمثابة حوالات

واردة بالنسبة للبنك الدافع فالبنك المراسل وهو البنك الدافع للحوالة يقوم بتنفيذها وذلك بدفعها إلى المستفيد بالمبلغ المطلوب. فالحوالة بالنسبة للبنك المراسل عند ورودها إليه تعتبر حوالة واردة².

2-3- أوراق النقد الأجنبي: حيث يتم التعامل عن طريق بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل

العملة المحلية أو في مقابل عملات أجنبية أخرى. وتشمل هذه الخدمة أيضا قبول

¹ - خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:250.

² - نفس المرجع السابق، ص:265.

الفصل الثاني: الصيرفة الشاملة والاستثمار.

إيداعات العملاء وسحبهم العملات الأجنبية في ومن حساباتهم. وعندما يقوم العملاء بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية أو عملة أجنبية أخرى أو في حالة إيداعهم عملات أجنبية في حساباتهم فإنه يتم التأكد من صحة العملة الأجنبية وأنها غير مزيفة أو ملغية¹.

4-2- الشيك السياحي: تقوم البنوك ببيع الشيكات السياحية مباشرة لعملائها، أو بناء على طلبات خطية صادرة عن عملائها لصالح أشخاص يتم تحديد أسمائهم في تلك الطلبات التي يجب أن تتضمن تفويضا مطلق للبنك بقيد قيمة الشيكات المبيعة على حساب العميل والذي يتم تحديد رقمه².

خلاصة الفصل الثاني:

اغتنتم البنوك الشاملة الفرص التي أتاحتها التطورات العالمية لا سيما في جانبها المالي، والتطور التكنولوجي الكبير الذي ساعدها على أداء عملها، واستجابة للتغيرات الجديدة التي حدثت في سلوكيات العمل بأن تتوسع في مجال ممارسة أنشطتها وخاصة الاستثمارية، إذ ذهبت به إلى أبعد الحدود، وخرجت من مفهوم الاستثمار الضيق الذي تمارسه البنوك التقليدية إلى الاستثمار بمفهومه الواسع، واقتحام كل المجالات، سعيا منها إلى تحقيق أكبر عائد وربحية يضمنان لها الاستمرار والتجدد والمواكبة المستمرة للتغيرات الحاصلة في سوق عملها لتكون بذلك الأفضل والأنجع للقيام بالعمليات الاستثمارية بالأموال التي بحوزتها.

1 - خالد وهيب الراوي، نفس المرجع السابق، ص:282.

2- ماهر كنج شكري، مرجع سبق ذكره، ص:124.

**الفصل الثالث: واقع
وآفاق العمل المصرفي
الشامل بالجزائر.**

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

تمهيد:

نظرا للتطور الذي حدث عالميا على مستوى الساحة المصرفية والذي كان نتيجة للتحرر من كافة القيود بالإضافة إلى التطور الهائل في نظم الاتصالات والحاسبات، أصبح الجهاز المصرفي الجزائري جزءا لا يتجزأ من الجهاز المصرفي العالمي وبالتالي أصبح من المسلم به ضرورة مواكبته في تطوراته ومستجداته.

ولقد تزامن اتجاه البنوك في معظم دول العالم - متقدمة كانت أو نامية - منذ منتصف الثمانينيات إلى الشمولية في عملها المصرفي، مع إصلاحات بالجزائر تستهدف الجهاز المصرفي، ولم يدم الحال طويلا حتى تمكنت تلك الإصلاحات مع بداية التسعينيات من وضع تشريع مصرفي يهيئ الأرضية للبنوك الجزائرية للذهاب في ذلك الاتجاه، وما بقي على هذه الأخيرة إلا تغطية النقائص ورفع التحديات لتطبيق الأمر في الميدان.

المبحث الأول: واقع العمل المصرفي الشامل بالجزائر

المطلب الأول: مكامن ضعف مرتبطة بالتوسع والنمو

في وقت تتخطى فيه الكيانات المالية والمصرفية العملاقة الحدود الجغرافية، للاستحواذ على أسواق الودائع والقروض خارج قواعدها، لا تزال البنوك الجزائرية متقوقعة في حدود ضيقة، تاركة السوق تشكو من:

1- ضعف الانتشار المصرفي:

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

يتميز القطاع المصرفي الجزائري بضعف انتشار البنوك جغرافيا، حيث لا يتناسب عدد المؤسسات المصرفية في الجزائر مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفي أو حتى عدد السكان، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على تعبئة المدخرات بكفاءة وعدم قدرتها على تلبية حاجات عملائها. ويرتبط ضعف الانتشار المصرفي بضعف الكثافة المصرفية، وتقاس هذه الأخيرة بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة، وهي متدنية بالجزائر مثلها مثل باقي بلدان شمال إفريقيا مقارنة بالبلدان العربية الواقعة في قارة آسيا باستثناء سوريا واليمن، مثلما يوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): الكثافة المصرفية في بعض الدول العربية من بينها الجزائر في سنة 2001

البلدان	عدد الفروع المصرفية لكل 10 آلاف نسمة
لبنان- البحرين- الإمارات- عمان.	أكثر من 1%
الأردن- قطر- الكويت- السعودية.	ما بين 0,6-1%
المغرب- ليبيا- الجزائر.	ما بين 0,3-0,5%
السودان- مصر- سوريا- اليمن.	أقل من 0,3%

المصدر: بنك المعلومات-اتحاد المصارف العربية. <http://www.uabonlin.com>. In:

ولقد أثبتت إحدى الدراسات أجريت في سبتمبر 1999 أن الاقتصاد الجزائري في حاجة كبيرة إلى مصرفته من خلال إنشاء بنوك جديدة، وكذا إلى توسيع الانتشار الجغرافي للبنوك من أجل الرفع من الكثافة المصرفية، لأن المؤسسات المصرفية والمالية العاملة حاليا لا تغطي حاجات البلاد لا لجهة عددها أو تنوع خدماتها، ولا لجهة شبكة فروعها وانتشارها خصوصا إذا ما علمنا أن نصف كتلة النقد يتم تداولها حاليا خارج الجهاز المصرفي¹.

2- التركيز المصرفي وضعف دور القطاع الخاص:

يشكل التركيز في النشاط المصرفي الميزة الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري، حيث يتسم هذا القطاع بسيطرة عدد محدود من البنوك الكبيرة الحجم على الجانب الأكبر من نشاط السوق المالية والنقدية، وما ينجم عن ذلك من احتكارها لهذه السوق، حيث يتركز معظم النشاط المصرفي حتى الآن في بنوك القطاع العام، مع ضعف ومحدودية دور بنوك القطاع الخاص، نتيجة لتملك الدولة لرؤوس أموال تلك البنوك والقيود التي كانت مفروضة على دخول بنوك جديدة. كما تمتلك البنوك الست (6) المملوكة للدولة أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية (محافظ القروض والاستثمارات) وتستأثر بالنسبة العظمى من الموارد (ممثلة في مدخرات الأفراد والمؤسسات كودائع)، وهي بذلك تعد اللاعب الأساسي على الساحة نظرا لتصدرها ولشبكةها الواسعة التي تغطي الأنحاء المترامية من الوطن والتي تعد بأكثر من 000.1 فرع في مقابل عدد محدود من الفروع

1- الاقتصاد والأعمال، فرص الاستثمار في القطاع المصرفي، عدد خاص، تشرين الثاني 1999، لبنان، ص: 68.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

لبنوك القطاع الخاص والتي لا تتجاوز 100 فرعا. وهذه النسبة العالية من التركيز تحد من المنافسة في السوق المصرفي وما لذلك من انعكاسات سلبية على أداء البنوك الخاصة وتطوير الصناعة المصرفية.

والجدول الموالي يوضح درجة التركيز في النشاط لدى البنوك الجزائرية وخاصة العمومية، محسوبة بنسبة كل من موجودات ووداع وقروض أكبر 3 بنوك الأولى وكذا البنوك العمومية الست إلى إجمالي تلك المقادير في سنة 2002.

جدول رقم (05): درجة التركيز في نشاط البنوك الجزائرية في السوق المصرفي في 2002.

البنوك		الودائع (مليار دينار)		القروض (مليار دينار)		الموجودات (مليون دولار)	
	القيمة*	%	القيمة*	%	القيمة+	%	
اكبر ثلاث بنوك	-	-	-	-	18617	62,8	
البنوك العمومية الست (6)	181092	87,5	1084790	85,7	-	-	
الجهاز المصرفي ككل	2127359	100	1266042	100	29646	100	

المصدر: * Banqued'Algérie, Rapport 2002: Evolution économique et monétaire en Algérie, In: [http:// www.uabonlin.com](http://www.uabonlin.com).
 +بنك المعلومات-اتحاد المصارف العربية. Juin 2003.

يلاحظ من معطيات الجدول أن البنوك العمومية، وعددها ست بنوك فقط من بين 19 بنك مكونة للجهاز المصرفي الجزائري، تستحوذ على النسبة العظمى من قروض وودائع الجهاز المصرفي ككل في سنة 2002. وأن ثلاث فقط من هذه البنوك العمومية وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري تستأثر بنسبة تقارب 63% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الجزائري في نفس السنة.

المطلب الثاني: مكان ضعف مرتبطة بالحجم وبالتنويع في الأنشطة

1. مكان ضعف مرتبطة بالحجم

بالرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أن هذه البنوك لازالت تتسم بصغر أحجامها مقارنة بمثيلاتها العربية والأجنبية. وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في البلاد لتكوين وحدات مصرفية قوية وكبيرة الحجم من خلال تحديد حد أدنى لرأس المال المصرفي يقدر بـ2,5مليار دينار جزائري (أي ما يعادل 32,3 مليون دولار بسعر صرف متوسط سنة 2003)، وكذلك السماح للمساهمين بإمكانية رفع رأس المال إلى المستوى الذي يريدون وفقا لبرنامج نشاط مؤسستهم مع الالتزام بمراعاة نسبة الملاءة المصرفية وفقا للمقررات الدولية (8%) واحترام

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

قواعد ملاءة رأس المال والتي بمقتضاها يكون رأس مال البنك مساويا لثلث (3/1) إجمالي الأموال الخاصة¹.

لكن رغم كل ذلك لا تزال البنوك الجزائرية صغيرة الحجم ومحدودة رأس المال، فحسب تقرير مجلة البنك الصادرة في 2003/11/3 عن ترتيب الـ 100 بنك عربي حسب رأس المال وحجم الأصول للسنة 2002 مقارنة بالسنة 2001، لا يمثل رأس المال الأساسي للبنوك الجزائرية الثلاث المدرجة ضمن الترتيب المذكور (وهي البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري) والبالغ 51000 مليون دولار إلا نسبة 1,6% من إجمالي رأس المال الأساسي للبنوك العربية الـ 100، مسجلة بذلك تراجعاً طفيفاً بعد أن كانت النسبة في 2001 تقدر بـ 1,7%. أما بخصوص حجم أصول البنوك الجزائرية الثلاث المقدرة بـ 18617 مليون دولار فهي لا تمثل سوى نسبة 3% من إجمالي أصول الـ 100 بنك عربي البالغة 7,612 مليار دولار².

2. مكان ضعف مرتبطة بالتنوع في الأنشطة.

يغلب على أعمال البنوك الشاملة الاتساع في تشكيلة المنتجات المقدمة والتطوير المستمر للخدمات المقدمة، وذلك لتلبية مطالب ورغبات العملاء في الوقت والمكان وبالشكل الذي يرضيهم. غير أن ما يميز البنوك العاملة في القطاع المصرفي الجزائري هو عدم التجاوب مع احتياجات العملاء بسبب:

- سيادة التخصص القطاعي وتركز المخاطر؛
- هيمنة الأعمال المصرفية التقليدية؛
- ضعف الرأسمالين التقني والبشري.

1.2. سيادة التخصص القطاعي وتركز المخاطر:

لقد أدت السياسة التنموية التي كانت متبعة في الجزائر والمتمركزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة مركزياً تشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص القطاعي في النشاط المصرفي، المتمثل في قيام كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي بإنجاز عملياته عن طريق بنك واحد من البنوك التجارية العاملة، مع ترك الحرية للقطاع الخاص في تعاملاته مع البنوك. ولقد تركز نظام التخصيص هذا منذ 1970 من خلال توزيع المهام على المؤسسات المصرفية الثلاث كما يلي³:

- كلف البنك الوطني الجزائري أساساً بتمويل الصناعة والقطاع الفلاحي.
- كلف القرض الشعبي الجزائري بالتدخل لصالح قطاع الصناعة التقليدية والسياحة.
- أما البنك الخارجي الجزائري فقد تمتع بانفتاح واسع نحو الخارج، وأصبح أيضاً البنك الذي اختارته سوناطراك موطناً للوفاء.

¹ - الاقتصاد والأعمال، مرجع سابق، ص: 66.

² - The Benker Review, 3/11/2003, P: 90. In: www.Benker.com.

³ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة 23 نوفمبر 2003، الجزائر، ص: 16-17.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

كما كلف فيما بعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل القطاع الفلاحي، وكلف بنك التنمية المحلية بتوفير التمويل للمؤسسات العمومية المحلية. ولقد تسبب نظام التخصيص القطاعي في إثارة العديد من المشاكل من بينها:

- الجمود والقضاء على المنافسة في السوق المصرفي وما ينتج عن ذلك من غياب روح التجديد والابتكار والتي تعد من أهم سمات العمل المصرفي.
- تقليل الحوافز أمام البنوك لتنويع محافظها المالية، وتسيير المخاطر المترتبة عليها.
- تجزئة النشاط المصرفي وما يمثله من استئثار للمؤسسات العمومية بالنسبة العظمى من محافظ البنوك على حساب المؤسسات الخاصة والأفراد¹.
- الإختلالات الكبيرة في توفير السيولة من جراء إحداث فوائض لبعض البنوك وعجز للبعض الآخر.
- التنازع في الاختصاصات بين البنوك في بعض القطاعات غير المعينة بذاتها.
- تركيز كبير للمخاطر في ميزانيات البنوك وذلك لاقتصار تعاملها مع عدد محدود من المؤسسات الكبيرة، على سبيل المثال يمكن ذكر المخاطر التي تعرض لها البنك الخارجي الجزائري من وراء تعامله مع شركة سيدار، والبنك الوطني الجزائري مع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية².

أكبر مثال يمكن إعطاؤه بشأن استمرار ظاهرة التخصص المصرفي القطاعي، العلاقة بين البنك الخارجي الجزائري وقطاع المحروقات وبالأخص مع شركة سوناطراك، فمن جهة، لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ على القسط الأكبر من قروض الاستغلال التي يمنحها البنك المذكور، حيث وصلت نسبة استفادة ذلك القطاع من هذا النوع من القروض 28% في سنة 2002. ومن جهة أخرى، تشكل ودائع شركة سوناطراك النصيب الأكبر من السيولة المتوفرة لدى البنك الخارجي الجزائري في السنوات الأخيرة. ولقد وصلت درجة ولاء الشركة لبنكها التقليدي، لدرجة أنه في كل مرة ترغب فيها إصدار قرض سندي تستدعي البنك لمرافقتها في العملية. وإن كانت سوناطراك من الشركات الناجحة وتنشط في قطاع استراتيجي يلقي الدعم المستمر من الدولة، بحيث لا تطرح مشكلة تركيز المخاطر بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري، فإن علاقات أخرى من هذا القبيل، بالنسبة لشركات أخرى أو قطاعات أخرى، سوف تشكل بدون شك خطرا كبيرا على البنك المتخصص، سواء عند تعرض الشركات لمشاكل مالية أو بسبب ركود القطاع الذي تنشط فيه.

2.2. هيمنة الأعمال المصرفية التقليدية:

ما زالت البنوك الجزائرية تعاني من ضعف وتدني مستوى الخدمات المصرفية. واقتصارها على الأعمال التقليدية المتمثلة في الإيداع، السحب، التحويل، مع اقتصار معظم التسهيلات المصرفية على العمليات الجارية قصيرة الأجل (تمويل الصفقات العقارية والإنفاق الاستهلاكي) على حساب التمويل المتوسط والطويل للأجل للقطاعات الإنتاجية.

3.2. ضعف الرأسمالين التقني والبشري:

ترتبط مقدرة البنوك على النمو والتطور، بقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى مجابهة المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، من خلال استخدام

¹ - الإقتصاد والأعمال، مرجع سابق، ص ص: 64-65.

² - Mohamed BENMANSOUR, Ouvrage collectif, L'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie: Perspectives pour les reformes du secteur bancaire et financier, Office des publications universitaires, Alger, 1994. p: 106.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، والتأهيل الجيد لمواردها البشرية. غير أن البنوك الجزائرية لا زالت تعاني من قصور واضح في تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وندرة الكفاءات الإدارية والتقنية ذات الخبرة والدراية بالفنون المصرفية الحديثة.

الجدول رقم (06): الموارد البشرية وبرامج التكوين في بعض البنوك العمومية الجزائرية (2002)

القرض الشعبي الجزائري		البنك الوطني الجزائري		أصناف المستخدمين
%	العدد	%	العدد	
34,0	1525	37,0	2103	إطارات
5,46	2086	3,26	1498	متحكمون
5,19	878	7,36	2087	أعوان تنفيذ
0,100	4489	100	5688	إجمالي الموظفين
-	-	9,8	557	تكوين داخلي
-	-	17,8	1015	تكوين خارجي
-	-	0,2	8	تكوين خارج الوطن
3,66	2975	27,8	1580	إجمالي المتربصين
5% من نفقات الأفراد	88,54 مليون دج	-	-	نفقات التربص

المصدر: BNA, rapport annuel d'activité, Exercice 2002, p: 78. & CPA, rapport annuel d'activité, Exercice 2002, p: 2.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

من جهته شرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال سنة 2003 في تنفيذ برنامج طموح لتكوين وتأهيل عدد من الموظفين يقدر بـ2547 موظف من جميع الأصناف أي ما يعادل نسبة 40% من العدد الإجمالي لموظفي البنك البالغ 6.296 موظف، يتوزعون على النحو الموالي: 680 إطار، 491 مكتبي خفي والباقي وعددهم 1376 عبارة عن أعوان اتصال واستقبال، ولقد خصص البنك لبرنامج التكوين هذا غلafa ماليا يقدر بـ84 مليون دينار¹. لكن ورغم الجهود التي تقوم بها البنوك العمومية وتلك التي يقوم بها بنك الجزائر، في مجال التكوين والتأهيل لرجال الصناعة المصرفية، تبقى هذه الجهود محدودة في عالم تتطور فيه التكنولوجيا والابتكارات المالية بسرعة وفي بيئة داخلية تتقدم فيها المعارف والمهارات قبل أن يستفاد منها.

المبحث الثاني: آفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر

لم تستطع البنوك الجزائرية مواكبة التطورات المالية العالمية بدرجة كافية، في وقت شهد العالم توجها جماعيا للبنوك نحو ممارسة العمل المصرفي الشامل، وذلك لعدم ملائمة البيئة التشريعية لمثل هذا التوجه. وكذلك بسبب القيود البيروقراطية والرقابة الرسمية التي حدت من مرونة الإدارة المصرفية، ومن تفاعلها الحر مع التطورات العالمية في حقل الصناعة المصرفية خاصة والصناعة المالية عامة. كما أنه ورغم الانفتاح التشريعي الذي جاء به قانون النقد والقرض، بقي العمل المصرفي الشامل لا يجد له تجسيدا في الواقع نظرا لعدم توافر كفاءات إدارية وتقنية مؤهلة ذات إطلاع وعلم بتطورات الوساطة المالية الدولية، بالإضافة إلى ضعف المنافسة في سوق الخدمات المالية عامة والمصرفية خاصة.

المطلب الأول: تحرير الصناعة المصرفية من القيود.

في إطار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، تطلب الأمر ضرورة إجراء تدابير للإصلاح المالي والمصرفي، تتضمن تخفيف أو إلغاء التدخل الحكومي في تحديد أسعار الفائدة، وتقليص دور الحكومة في قرارات الائتمان بالإضافة إلى زيادة درجة المنافسة في السوق المصرفي والسماح بدخول ومشاركة الأجانب. ويمكن إجمال تطورات تحرير القطاع المصرفي الجزائري في ثلاثة محاور أساسية:

- رفع القيود على سوق الائتمان؛

- إلغاء التخصيص المصرفي؛

- حرية الدخول إلى السوق.

1- رفع القيود على سوق الائتمان:

وذلك من خلال نوعين رئيسيين من التدابير: تحرير سعر الفائدة؛ واعتماد أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية.

1-1- تحرير سعر الفائدة:

لقد كان سعر الفائدة لا يمثل المؤشر الحقيقي لتكلفة الفرصة البديلة على القروض، وبالتالي، لا يقوم بوظيفته الأساسية وهي التخصيص الأمثل للقروض، حيث كان معدل العائد الحقيقي سالبا بفعل التضخم وفي ظل إتباع الحكومة لسياسة الكبح المالي بما في ذلك وضع قيود على أسعار الفائدة، وهيكل الأصول، وأسعار الخدمات التي تقدمها البنوك.

¹- Banque d'Agriculture et du Développement Rural, Bilan 2003: Direction de la revalorisation des ressources humaines, BADRinfos, numéro double 36/37, Décembre 2003, Alger, P: 42.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

ولكن مع التوجه الواضح للتححرر المالي خاصة رفع القيود عن سوق الائتمان (رفع القيود على سعر الفائدة وعلى حجم الائتمان)، وتحسن المناخ المالي والمصرفي مع تراجع معدلات التضخم، سجلت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك الجزائرية تحسنا ملحوظا منذ النصف الثاني من التسعينيات وإلى غاية الوقت الحالي، إذ بلغ المعدل السنوي لنمو الموجودات خلال الفترة 1994-2003 حوالي 10%، في حين بلغ معدل نمو الودائع نحو 23%، والقروض حوالي 11% سنويا.

في ماي 1990 تم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية، لكنها بقيت في واقع الأمر مقيدة بالأسقف المفروضة على أسعار الفائدة الدائنة (سعر الفائدة على القروض)، وهذه الأخيرة كانت محددة بسقف 20%، ولم يسمح لها بتجاوز ثلاثة (03) نقاط قاعدية عن متوسط تكلفة الحصول على الموارد. وفي أبريل 1994 تم إلغاء السقف المذكور ورفع الهامش الأقصى بين سعري الفائدة (هامش الوساطة) إلى خمس (05) نقاط مئوية، إلى أن تم إلغاؤه في ديسمبر 1995¹.

2-1- إعتقاد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

كما تدعمت خطوة رفع القيود على سوق الائتمان بلجوء بنك الجزائر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية، قصد تنظيم السيولة المصرفية (احتياطات البنوك) ومن ثم التحكم في التوسع الائتماني والحد من الآثار التضخمية. ويتعلق الأمر بأداتين هامتين إلى جانب سعر إعادة الخصم الذي كان معمولا به من السابق، الأولى تتمثل في فرض الاحتياطي الإلزامي على البنوك قصد تكوين ودائع لدى بنك الجزائر في حدود نسبة معينة من الموارد التي يتم جمعها. ولقد حددت هذه النسبة في أكتوبر 1994 بـ3% من الودائع المصرفية غير متضمنة الودائع بالعملة الصعبة²، لترتفع هذه النسبة فيما بعد إلى 4,25%، وأخيرا في ديسمبر 2002 إلى 6,25%³.

أما الأداة الثانية فهي تطبيق عمليات السوق المفتوحة والتي شرع فيها ابتداء من ديسمبر 1996 لتتمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة الفائضة عن طريق المناقصة، وذلك بطرح سندات الخزينة القابلة للتداول في السوق النقدية. ولقد كان سعر الفائدة على هذه الأدوات في حدود 22,5% وذلك نظرا لارتفاع معدل التضخم في تلك الفترة، ثم أخذت أسعار الفائدة في التراجع بتراجع معدل التضخم⁴، وهي إلى غاية مارس 2003 عند مستوى يقل عن 1% بالنسبة للأدوات ذات استحقاق أقل من سنة وبين 1% و5,6% بالنسبة للأدوات ذات الاستحقاق يفوق السنة. تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر قد توسع في استخدام هذه الأداة لمواجهة فائض السيولة في السوق النقدية خاصة في السنوات الأخيرة، بعد عملية الرسملة التي خضعت لها البنوك العمومية، وبعد أن أصبحت منذ نهاية سنة 2001 لا تلجأ لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر. فعلى سبيل المثال بلغ فائض السيولة في السوق النقدية نحو 200 مليار دينار في نهاية جوان 2003، وتزامن ذلك مع ارتفاع ودائع البنوك لدى بنك

¹- Karim NACHASHIBI & Others, Algeria: stabilization and transition to the market, International Monetary Fund, Washington, 1998, P: 34.

²- Idem, P: 33.

³- Banque d'Algérie, Intervention de M. le gouverneur de la Banque d'Algérie devant l'APN, MediaBANK, N°68, Octobre/Novembre, Banque d'Algérie, 2003, P: 31.

⁴- Karim NACHASHIBI & Others, Op-cit, P: 33.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

الجزائر والتي بلغت في نفس التاريخ نحو 3,246 مليار دينار، متجاوزة بذلك مستواها الذي يشترط في تكوين الاحتياطي الإجباري¹.

2- إلغاء التخصص المصرفي:

كرس القانون 86-12 المؤرخ في 19/8/1986 مبدأ التخصص المصرفي، حيث كان ينص في مادته 17 (الفقرتين 01 و02) على أن ينحصر نشاط البنوك في تلقي الودائع بمختلف أشكالها وأجالها من الجمهور، وتقديم القروض بمختلف أنواعها وأجالها. لكن القانون المصرفي الجزائري ورغم كونه قد فرق ضمنا بين الأنواع المختلفة للبنوك، إلا أنه لم يضع حواجز بين الأعمال التي يؤديها كل منها على سبيل الحصر، كما أنه لم يثب في مجال طريقة توظيف المدخرات إلى أي من التيارين الفكريين المتمثلين في التقاليد المصرفية الإنجليزية والألمانية بل جمع بين النموذجين.

ومن جهتها فان البنوك الجزائرية - مثلها مثل البنوك الأوروبية - لم تكن تحترم مبدأ التخصص، وكانت تدخل في مجالات نشاط أخرى غير التي نص عليها القانون مثل عمليات الصرف الأجنبي والمساهمة في رؤوس أموال المؤسسات، وتوظيف أموالها في عمليات الاكتتاب في سندات الخزينة، واستمر الحال على ذلك إلى أن جاء قانون النقد والقرض لسنة 1990 ليضفي الشرعية على أنشطة البنوك تلك، وليضيف لها مزيدا من الحرية في مجال توسيع أنشطتها لتقديم الخدمات التي سوف يبرز الطلب عليها من زبائنها مستقبلا، خاصة في إطار توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.

وبعبارة أخرى فإن قانون النقد والقرض قد جاء ليلغي رسميا التخصص المصرفي الذي كان قائما، فبالإضافة إلى العمليات التقليدية المتمثلة في تلقي الودائع ومنح القروض، وإنشاء وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الجمهور والتكفل بتسييرها، كمهام رئيسية للبنوك، أضاف القانون من خلال مواد 116، 117، 118 إمكانية قيام البنوك بجملة من النشاطات التابعة أو المتممة لأعمالها، والمتمثلة فيما يلي:

- التعامل على العملة، وعلى الذهب والمعادن النفيسة.
 - التعامل بالأوراق المالية والمنتجات المالية الأخرى (توظيف، حفظ، شراء، بيع).
 - التوظيف الجماعي في محافظ الأوراق المالية.
 - المساهمة في رؤوس أموال الشركات.
 - تقديم الاستشارات المالية للأفراد والمؤسسات.
- ومنه يتضح أن قانون النقد والقرض لسنة 1990 قد سمح صراحة للبنوك بممارسة العمل المصرفي الشامل².

3- حرية الدخول إلى السوق وتعزيز المنافسة:

كانت السوق المصرفية الجزائرية قبل سن قانون النقد والقرض تتسم باحتكار شديد من قبل الدولة للبنوك التجارية وعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك، نظرا لقلّة هذه البنوك والغياب الكلي للبنوك الخاصة محلية كانت أو أجنبية، ففي اللحظة التي دخل فيها القانون حيز

¹-Banque d'Algérie, Intervention de M. le gouverneur de la Banque d'Algérie devant l'APN: Op-cit, P: 28

²-Ali BENOuari et Autre, Ouvrage collectif, L'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie: la concurrence bancaire, Office des publications universitaires, Alger, 1994. p: 144.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

التطبيق في 1990 كان القطاع المصرفي مكونا فقط من خمسة بنوك تجارية، وبنك ادخار هو الصندوق الوطني للتوفير والادخار، وبنك تنمية هو البنك الجزائري للتنمية وبنك أوفشور هو بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة وكلها بنوك عمومية ماعدا البنك الأخير الذي ملكيته مختلطة. ولقد تسبب انخفاض المنافسة في السوق في ارتفاع هامش الوساطة المصرفية وتكلفتها على العملاء المقترضين. لكنه وبعد فتح المجال للخوادم الوطنيين والأجانب لدخول السوق (قانون النقد والقرض) تعززت المنافسة في السوق المصرفية، وبدأ موقع البنوك الخاصة ابتداء من 1995 يترسخ تدريجيا في فرض قواعد اللعبة على البنوك العمومية التي أصبحت في موقع الدفاع عن النفس، أمام بنوك محلية جديدة مبنية على أسس سليمة وحديثة وليس لها ميراث ثقيل كما هو الحال لدى البنوك العمومية، وتتبع سياسة انتقائية لزبائن جيدين يطلبون الخدمات الجيدة. وأمام بنوك أجنبية - أو فروع لها - ذات قدرات مالية عالية وشبكات انتشار واسعة خارج الحدود الوطنية تنعم بوفورات الحجم والنطاق وتقدم خدمات متطورة على مستوى دولي. ونتج عن ذلك أن أخذت حصة البنوك العمومية في جمع المدخرات وفي تقديم الائتمان تتراجع شيئا فشيئا، محدثة تأثيرها على تكاليف وهامش الوساطة الذي أخذ يتحسن.

المطلب الثاني: تحديات أمام العمل المصرفي الشامل بالجزائر

إن التحول نحو المصرفية الشاملة أصبح ضرورة تملئها التطورات على الساحة العالمية، والبنوك الجزائرية اليوم أمام مجموعتين من التحديات: أولاً، في مجال مواكبة التطورات التكنولوجية، واستيعاب الفنون المصرفية الحديثة، من أجل القدرة على التنويع في وظائفها وخدماتها. وثانياً، في مجال زيادة حجمها وتوسيع نطاقها الجغرافي، لتنويع مواردها واستخداماتها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

1- تحديات تنويع وتحسين الخدمات:

حتى تكتسب البنوك الجزائرية صفة الشمولية في العمل المصرفي يجب أن تكون لها رغبة في تنويع المنتجات المصرفية أولاً؛ ثم تسلك السبل التي تحقق لها ذلك من خلال الاستثمار في التكنولوجيا وفي الأفراد.

1-1- تنويع المنتجات المصرفية:

إن الخدمات المالية تكمل بعضها البعض، ولم يعد نشاط البنوك يقتصر على قبول الودائع ومنح الائتمان وإدارة وسائل الدفع فحسب، بل تعدى ذلك إلى أنشطة أخرى مستحدثة ومتطورة تتجدد كل يوم.

وحتى يتسنى للبنوك جذب الموارد الادخارية الموجودة خارج سيطرتها، يتطلب الأمر استخدام التقنيات المصرفية الحديثة لابتكار أدوات توظيف توفر مزيجا متكاملًا من: الربحية، السيولة والأمان، وهي تقنيات وأدوات غائبة إلى حد ما في بلادنا. فالبنوك الجزائرية لا زالت تقدم خدمات مصرفية تقليدية مثل تلقي الودائع ومنح القروض، وهذه المنتجات ليست متطورة ولا متنوعة ولا تلبي حاجة العملاء مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة وحتى في الدول المجاورة، لذلك فهي مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تقديم خدمات مصرفية جديدة غير معروضة حالياً، من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات لتلبية أكبر قدر من الحاجات التمويلية للأفراد والعائلات مثل: إدارة الثروات، والهندسة والاستشارة الماليين، وإنشاء أدوات الاستثمار والتوظيف المختلفة، بالإضافة إلى ضرورة إدخال نظم الدفع والسحب الآلية، وتقديم الخدمات العقارية وغيرها من خدمات التجزئة.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

أما المؤسسات فهي في حاجة إلى خدمات جملة كطلب من نوع آخر على الخدمات المصرفية تتطلب تدخلات جبارة من طرف البنوك في مجالات دراسة الجدوى والهندسة المالية وتأجير المعدات وتعهّد الإصدارات وغير ذلك من خدمات بنوك الاستثمار، انسجاما مع متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد وما يتبعها من إصلاحات وإعادة هيكلة متمثلة في عمليات الخصخصة للمؤسسات العمومية وضرورة زيادة وزن القطاع الخاص فضلا عن عمليات النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تتطلبه من رأس مال مخاطر، وكذلك عمليات (تدفقات) الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينوي الدخول إلى البلاد في إطار الشراكة وما يتطلبه من خدمات متنوعة محلية ودولية عالية المستوى¹.

وإن كانت البنوك الجزائرية تتحجج بغياب شبكة للاتصالات وتحويل الأموال متطورة تمكنها من تقديم خدمات التجزئة والتوسع فيها، إلا أنها وفي المقابل لم تتمكن من تطوير منتجات أخرى لا تعتمد كثيرا على تلك الشبكة، مثل خدمات التأجير التمويلي، التأمين، الاستشارة المالية، صناديق استثمار سوق النقد، وهذه الأخيرة يمكن أن تضم محفظة متنوعة من سندات الخزينة العمومية.

غير أن الاستعمال المكثف للتكنولوجيا والهندسة المالية، والتدخل مباشرة في سوق الأوراق المالية فضلا عن التوسع في الوساطة المالية التقليدية، والتفاعل المنتظم مع الاقتصاد الإنتاجي وتطوير المهارات، وغيرها، تشكل المتطلبات والعناصر الأساسية لنجاح البنوك في ميادين النشاط الجديدة².

2-1- الاستثمار في التكنولوجيا وفي الأفراد:

من المنتظر أن تلقى البنوك الجزائرية - في ظل انضمام الجزائر إلى عضوية منظمة التجارة العالمية التي ترعى عملية التحرير المالي على نطاق عالمي - منافسة شديدة من قبل فروع البنوك الأجنبية وذلك لعدم قدرتها على مجارات البنوك الأجنبية في أساليب العمل المالي الجديد القائم على التقنية العالية والكفاءات البشرية المدربة فضلا عن رأس المال الكبير والخدمات المستحدثة والمتطورة. كما أنه وأمام التعقيد الذي تعرفه المهنة المصرفية والنتائج عن إنشاء منتجات جديدة وارتفاع المستوى العام للمعارف الاقتصادية والمالية لدى الزبائن، يتطلب الأمر أن تسعى البنوك الجزائرية إلى الرفع من مستوى جهازها البشري وتجهيزاتها التقنية، من أجل تحسين نوعية خدماتها وتقديم أفضل الخدمات للزبائن الذين أصبحوا أكثر تطلبا، والذين هم عرضة لأن يسلبهم المنافسون من يد البنوك.

لذلك فالقطاع المصرفي الجزائري في حاجة كبيرة إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية حتى يكون قادرا على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، ويكسب المزيد من ثقة المستثمرين بفضل ما يتيح استخدام التكنولوجيا من سرعة في التسويات وزيادة في الشفافية. وهنا تأتي أهمية إقامة بنية

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مقتطفات من البيان الختامي لمؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر أيام 5 و6 ديسمبر 1998 بالبحرين، ضمان الاستثمار، عدد: 129، ديسمبر 1998، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص: 5.

والاقتصاد والأعمال، مرجع سابق، ص: 68.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش إجتماعي، الدورة: 16، نوفمبر 2000، الجزائر، ص: 99-100.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

تقنية متطورة للخدمات والصناعة المالية، تشتمل على أنظمة التحويل الإلكتروني للأموال وأنظمة لتبادل المعلومات والوثائق إلكترونياً.

كما يحتاج القطاع المصرفي الجزائري إلى جهاز بشري متطور يستخدم التقنيات الحديثة، ويستطيع ابتكار الخدمات النوعية، وقادر على تفعيل دور البنوك في سوق الأوراق المالية. وفي سبيل ذلك يتوجب على البنوك تحديث نظمها الإدارية، ورفع مستوى خدماتها لترقى لمستوى المواصفات المصرفية العالمية، وإدخال خدمات وعمليات جديدة السوق المحلية في أمس الحاجة إليها (فنيات التدخل في البورصة). بالإضافة إلى بذل مجهودات جبارة في مجال التكوين لتوفير المهارات التي بدونها لا يمكن أبداً التحكم في التكنولوجيا إذا ما تم اكتسابها نظراً لكون العنصر البشري هو الذي يشرف على التقنيات ويتعامل معها، وهو الذي سيكون على تماس مباشر مع الزبائن.

2- تحديات التوسع والزيادة في الحجم:

لكي تكون البنوك الجزائرية قادرة على ممارسة العمل المصرفي الشامل، يجب أن تتوسع جغرافياً بزيادة شبكة فروعها، وأن تولي اهتماماً أكبر بزيادة أحجامها وتمتين قواعدها الرأسمالية.

1-2- تنمية شبكة الفروع:

الشمولية في العمل المصرفي لا تتأتى فقط من تعدد الأنشطة والوظائف، وإنما أيضاً من توسيع البنوك لانتشارها الجغرافي للوصول إلى أسواق الودائع والقروض، وإحداث تنوع في المناطق المخدومة، والذي يحتمل أن ينجم عنه تنوع مواز في القطاعات الاقتصادية، ذلك أن كثيراً من هذه الأخيرة تتركز في مناطق محددة.

والاقتصاد الجزائري في حاجة كبيرة إلى تعبئة الموارد المالية لاستخدامها في تمويل النشاط الاقتصادي، وهذا ما يستدعي ضرورة مصرفته من خلال سعي البنوك الجزائرية إلى التقرب من العملاء في كل أنحاء التراب الوطني وذلك بتوسيع شبكة فروعها سواء في الأماكن الحضرية أو الأرياف لتقديم خدمات التجزئة للأفراد وصغار العملاء وسواء في المناطق الصناعية والمراكز المالية لتقديم خدمات الجملة للمؤسسات وكبار العملاء، كما أنه وفي إطار التوجه إلى إقامة اتحاد المغرب العربي وما يرافق ذلك من استثمارات اقتصادية مشتركة بين دوله، يتطلب الأمر كذلك من البنوك الجزائرية ضرورة التغلغل بشبكة فروعها نحو دول الاتحاد الخمس، لتقديم التمويل الذي تحتاج إليه تلك المشاريع، وتعبئة ما تحققه من فوائض مالية. بالإضافة إلى التواجد في الخارج وخاصة في أماكن تواجد الجالية الجزائرية، بغية تعبئة أكبر قدر من مدخرات أفراد هذه الجاليات، وكذا تمويل ودعم المؤسسات الجزائرية التي يحتمل أن توسع نشاطاتها خارج الوطن.

2-2- إعطاء أولوية للحجم على الكم:

في ظل العولمة والتوجه نحو التحرير المالي الخارجي، وخاصة مع دخول الجزائر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واستعدادها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبح عدد البنوك في الاقتصاد الوطني ليس ذو أهمية مثلما هو الحال بالنسبة لحجمها، وذلك بالنظر إلى مدى قدرة البنوك الجزائرية على مواجهة منافسة البنوك الأجنبية. حيث لم يبقى هناك تخوف من انخفاض المنافسة في السوق المصرفية أو من نمو الاحتكارات المالية المحلية لأن خطر منافسة المؤسسات المالية الأجنبية للبنوك المحلية أعظم. كما أن الاتجاهات السائدة حالياً في دول العالم - سواء المتقدمة أو النامية- هو نحو

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

إحداث اندماجات وتجميع وحدات الجهاز المصرفي لتكوين كيانات مصرفية ومجموعات مالية عملاقة، تقوى على المنافسة وتصارع مثيلتها خارج قواعدها للاستحواذ على أسواق جديدة يمكن ذكر على سبيل المثال موجة الاندماجات في الولايات المتحدة وفرنسا، وكذا سياسة تجميع وحدات الجهاز المصرفي المطبقة في عدد من الدول، وهذه الأخيرة هي عبارة عن عملية دمج بين البنوك الضعيفة في قواعدها الرأسمالية تقوم بها السلطات النقدية، مثلما يحدث في مصر.

وبعد أن أصبح الاندماج بين البنوك الكبرى ظاهرة تتزايد يوما بعد يوم، وأصبح ظهور الكيانات المصرفية العملاقة دولية النشاط أمرا مألوفاً. يجب على البنوك الجزائرية أن تواكب هذه التحولات، وتتخلى عن الكيانات المصرفية الصغيرة ودمجها في بنوك أكبر، لينتج عن ذلك بنوك قوية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وفي سبيل تحقيق توجه البنوك التجارية نحو العمل المصرفي الشامل يمكن للبنوك الجزائرية القيام بعمليات تقارب استراتيجية مع مؤسسات مالية محلية أو حتى إقليمية، لتشكيل وحدات مصرفية أكثر حجماً تتناسب والمقاييس العالمية، وذات مجالات عمل أرحب، ضمن حدود جغرافية أوسع. وتحقق هذه العمليات الغرض المطلوب كلما كان هناك تنوع في أنشطة الوحدات المعنية بالتقارب.

ولقد نشأ مؤخراً في الجزائر إضافة إلى البنوك عدد من المؤسسات المالية، تغطي في مجموعها مختلف الأنشطة المالية: تأجير تمويلي، رأس مال مخاطر، تأمين وإعادة تأمين، إلخ... وهي مؤسسات ضعيفة هي الأخرى من حيث حجمها، ويهددها ما يهدد البنوك من خطر تعرضها في عقر دارها لمنافسة كيانات عالمية عملاقة متعددة الوظائف. وهنا تبدو أهمية تكثف البنوك وهذه المؤسسات في كيان واحد قوي أكثر من أهمية تخصص كل منها في نشاط معين، ويكون من الأنسب أن يتخذ الكيان الجديد شكل شركة قابضة مصرفية يتم من خلالها زيادة الحجم وفي ذات الوقت تكريس التخصص في خدمة فئات معينة من العملاء.

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نظراً لأهمية موضوع البنوك الشاملة وما انجر عنها من تغييرات على أعمال البنوك، توجب علينا التطرق لجانب تطبيقي خاص ببنك من البنوك الجزائرية التي تحولت من بنك متخصص إلى بنك شامل يقوم على استراتيجية التنوع في أداء أعماله، وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية أنشأت بمقتضى المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 وبنك البدر هو مؤسسة رأس مالها يقدر بـ 2200000000 دج مكلفة بتوفير النصائح والمساعدة في تسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسة الاقتصادية العمومية وهذا في إطار احترام التشريع البنكي بمقتضى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 ابريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض، أصبح بنك البدر شخصاً معنوياً يقوم بعمليات استلام رؤوس الأموال من الشعب والقيام بعمليات منح القروض وكذا وضع تحت تصرف

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

زبائنه وسائل الدفع والتسيير. وتجدر الإشارة إلى انه منذ سنة 1990 ارتفع رأس مال البدر ووصل إلى 3.3000000.000 دج¹.

وبنك البدر هو بنك عمومي مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي كان مكونا في الأول من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري ، وتضم شبكته حاليا 334 وكالة و42 مديرية جهوية وأكثر من 7000 إطار وعامل ينشطون على مستوى الهياكل المركزية الجهوية والمحلية .

من خلال سعة شبكتها وكبر عدد مستخدميها صنف البنك البدر من طرف قاموس مجلة البنوك (إصدار 2001) البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويحتل المركز 13 على المستوى الإفريقي والمركز 668 على المستوى العالمي من ضمن حوالي 4100 بنك مصنف.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة ذات طابع فلاحي لدى إنشائه وأصبح بنك البدر مع مرور الوقت وبعد إصدار القانون 10/90، بنكا عالميا يتدخل في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية وقد شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من التطورات²، وقبل عرض مراحل تطور LA BADR منذ سنة 1982 إلى يومنا هذا نتطرق أولا إلى مهام المديرية الفرعية والوكالة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى جانب التعرف بهما.

1- الهياكل التنظيمية للبنك .

1-1- الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية.

وهي من بين 29 مديرية فرعية وطنية، يترأسها مدير يتولى مهام الإشراف والتوجيه لمختلف الخلايا الموجودة تحت مسؤوليته وهي تضم مديريتين على مستوى ولايتي قالمة وسوق أهراس، وتضم 203 مكتب وبما أن محور دراستنا في مديرية ولاية قالمة سنحاول التطرق لأهم فروعها.

1-1-1- خلية الاعلام الآلي:

تتولى الإشراف على 09 وكالات مهمتها القيام بجميع العمليات الخاصة بالعمليات المصرفية التي تقوم بها الوكالات التسع والتي تسعى إلى تطوير الإعلام الآلي وتوجيه الوكالات الأخرى من الداخل، والقيام بجميع العمليات المصرفية وحل الصعوبات التي تتلقاها الإدارة المركزية.

1-1-2- الأمانة العامة:

تقوم بالعمليات الإدارية المختلفة كالطبع، استقبال الملفات والبرقيات والإشراف على المكالمات الهاتفية والفاكسات، وتلقي البريد الصادر والوارد كما تقوم بالربط بين مختلف المصالح والمديرة.

1-1-3- نيابة مديرية القروض:

تشرف على سير 04 مصالح برئاسة نائب وهي :

● مصلحة القروض التجارية والفلاحية:

تتعامل مع الوكالات دون الأفراد فيما يخص تلقي ملفات القروض وكل ما يخص ذلك، والنظر إلى صحة الملفات المدروسة ، وإعطاء القرار بالموافقة أو الرفض على مستوى الوكالة، أو تدعيم رأي الوكالة بالمبررات في حالة الرفض أو القبول، وكذلك

1 - نشرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قالمة، 2005، ص10.

2 - نشرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قالمة، 2005، ص 11.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

تقوم بمراقبة نوع القروض الممنوحة ومدى تطابقها مع نوعية النشاط ومراقبة المبلغ الممنوح مع تسجيل هذه الملفات في المصلحتين وإعطاء رقم تسلسلي لها، ثم تقدم لمصلحة الملفات على لجنة القروض على مستوى المديرية الفرعية لإعطاء الرأي النهائي.

• قسم الودائع:

يتابع عمليات تخص الودائع، وكذا مهمة توجيه الوكالات وجمع المعلومات والإحصائيات والخاصة بالودائع كل نهاية شهر وإرسالها إلى الإدارة المركزية.

• قسم الإحصائيات:

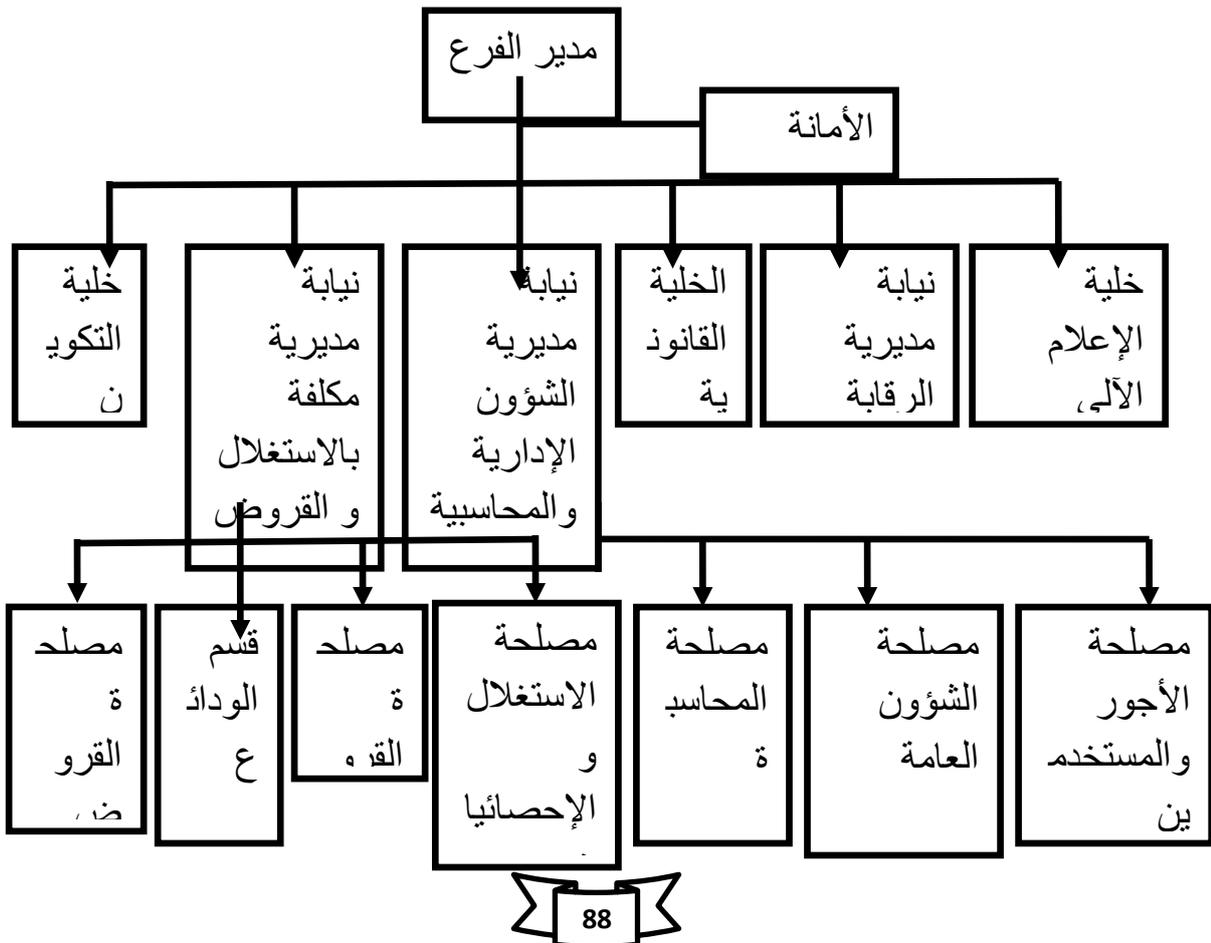
يتولى مهمة متابعة تواريخ استحقاق القروض وعمليات التسديد، ومتابعة الملفات والإحصائيات للقروض الممنوحة، ويكون تعاملها الأساسي مع المديرية المركزية.

• نيابة مديرية المراقبة:

تشرف على تكوين المراقبين والتعامل مع الوكالات الفرعية والمفتشية الجهوية، كما تتولى مراقبة السيولة وملفات القروض وعمليات سير هذه القروض، ومراقبة الوكالات حيث نجد:

- خلية الشؤون القانونية: تتعلق بمتابعة ورفع الدعاوى القضائية في المنازعات.
- خلية الشؤون الإدارية والمحاسبة وتضم ثلاث مصالح منها (مصلحة المستخدمين، مصلحة الوسائل العامة التي تشرف على مشاريع البنك وعتاده، مصلحة المحاسبة)

شكل رقم(06): يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية:



الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

المصدر: مصادر داخلية للبنك.

1-2-1 الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية:

تمثل الوكالة البنكية القاعدة والخلية الأساسية للبنك تقوم بعدة نشاطات منها الاتصال المباشر مع الزبائن وتلبية رغباتهم مهما كانت طبيعتهم وذلك بفضل هياكل الاستقبال والمعالجة ذات المردودية، وتوجد حوالي 288 وكالة على مستوى الوطن، وتضم ولاية قالمة أربع منها: قالمة 821، عين مخلوف 816، واد الزناتي 819 بوشقوف 820.

1-2-1-1 مصلحة الاستغلال:

تدور مهامها في استغلال وتلبية مطالب الزبائن، وكذا البحث عن زبائن جدد، كما أن من مهامها توزيع القروض حسب القوانين المعمول بها، واستعمال القروض وتسديدها وتحصيل القروض الآجلة ومتابعة الزبائن غير الأوفياء قضائيا.

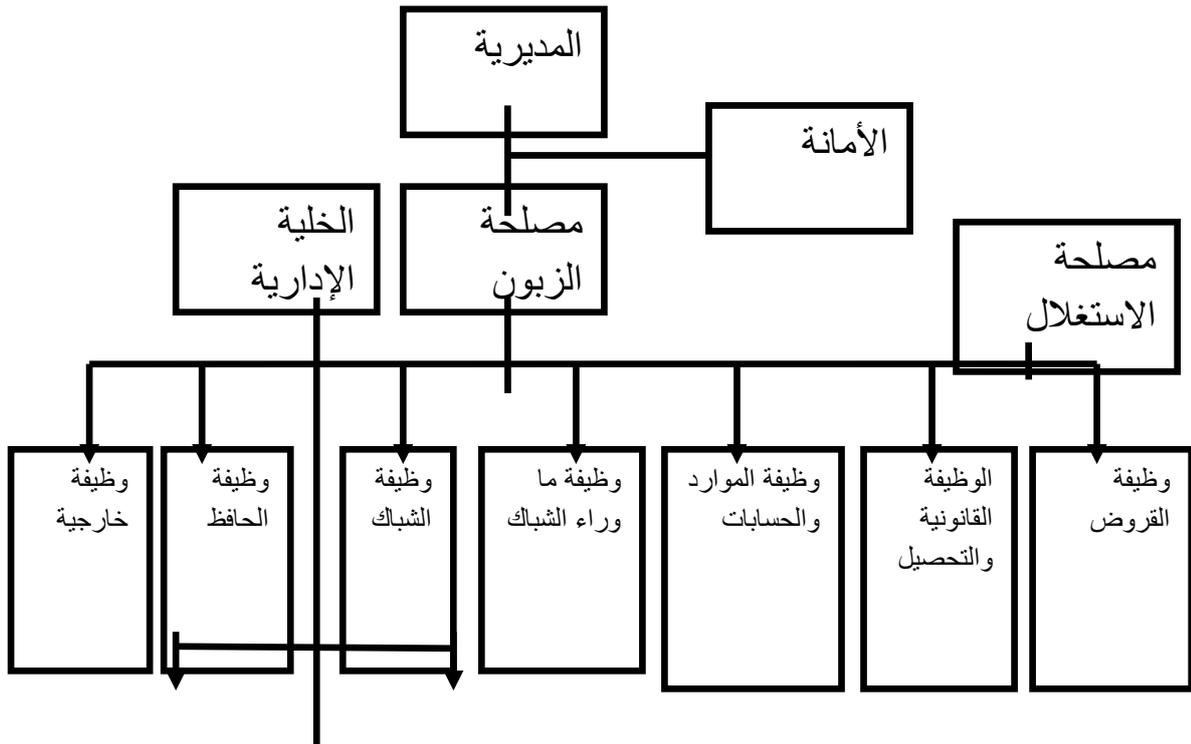
1-2-2-1 مصلحة الزبائن:

تهتم بمعالجة وأداء طلبات الزبائن فيما يخص العمليات المالية ذات العلاقة بالصندوق من سحب إيداع وتسديد واستلام وسحب الشيكات والوراق المالية وعمليات التحويل أو التعامل بالعملة الصعبة وتسيير الحسابات، مسك الدفاتر، فتح الاعتمادات، والتسليم المستندي.

1-2-3-1 الخلية الادارية:

وتتشكل من وظيفة المحاسبة والمراقبة وتتلخص مهامها في كل الأعمال الخاصة بالمراقبة اليومية للمحاسبة والتأكد من صحة العمليات إلى جانب مهام الصيانة الأمن والتأمين... الخ.

شكل رقم (07): يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية قالمة 821.



الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

وظيفة المراقبة
والمحاسبة

وظيفة الشؤون
العامّة

المصدر: مصادر داخلية للبنك.

2- مراحل تطور LA BADR

2-1- خلال الفترة من: 1982-1990

خلال الثمان السنوات الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة. وقد بلغ عدد وكالاته في هذه الفترة 280 وكالة فرعية 33 مديرية فرعية تعمل بصلاحيات واسعة في عملية منح القروض وفق مبدأ اللامركزية الذي اتخذه البنك لخدمة سياسته الاستراتيجية في الميدان الزراعي.

2-2- خلال الفترة : من 1991-1999

بعد صدور قانون النقد والقروض في 14 أبريل بمقتضى القانون رقم 90-10 والمؤرخ في رمضان 1410 هـ ، الذي جاء بهدف بعث القطاع البنكي، وكذا تجسيدا مبدأ الاستقلالية و حرية المنافسة وتطوير وتنظيم وظيفة البنك، كل هذا ترجم في "استقلالية المؤسسات والبنوك" واتباع اللامركزية، بمعنى أن البنك LA BADR أنهى فترة تخصصه ووسع افقه على مجالات أخرى خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة. وكان هذا القانون يهدف إلى :

- تفعيل دور البنوك والمنشآت المالية.
- إدخال تعديلات جذرية على مستوى البنوك، تحولت بموجبها من مجرد منشآت مالية إلى شركات مساهمة.
- عدم التخصص حيث أصبح لكل بنك حق القيام بنفس المهام التي تقوم بها البنوك الأخرى.

- تكييف استراتيجيات البنوك مع اقتصاد السوق والمتمثلة في :

- *تنويع وزيادة النشاطات البنكية وتوسيع خدماتها بضمان الجودة اللازمة
- *العمل على تحسين نوعية الخدمات، باتخاذ أساليب جديدة كالإعلام الآلي...
- *تطوير علاقة البنك بالزبون والمنشأة

من هنا نستطيع القول أن LA BADR استطاعت بموجب هذا القانون التحول من بنك متخصص إلى بنك شامل يتركز على حرية الاقتصاد ضمن إطار التنظيم اللامركزي طبقاً للأهداف التي وضعها (القانون) وفقاً لسياسة الحكومة
ففي عام 1991 طبق نظام (SWIFT) استطاعت عمليات التجارة الخارجية وفي عام 1992 وضع برمجيات مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسير القروض)، تسير عمليات الصندوق، تسير المدفوعات والفحص عن بعد حسابات الزبائن
كما تم إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية ، وعمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا لا تفوق 24 ساعة.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

أما في سنة 1993 إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية وفي سنة 1994 تشغيل بطاقة التسديد والسحب LA BADR سنة 1996 إدخال عملية الفحص السلبي (Télétraitement) و الذي تم من خلاله فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي، وفي عام 1998 تشغيل بطاقة السحب بين البنوك.

2-3- خلال سنة 2000:

تتميز هذه الفترة بتدخل للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة، وجعل نشاطاتها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد حيث نجد أن بنك LA BADR رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة (في شتى مجالات النشاط الاقتصادي). في نفس الوقت رفع مستوى معنوياته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة، كل هذا بصدد مساهمة ومواكبة جل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، وتحسين الخدمات كذلك فقد وضع البنك برنامج خماسي فعال يتركز على عصرنة البنك، وتحسين الخدمات كذلك وإحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي ميدان المال.

المطلب الثاني: تحول بنك LA BADR من بنك متخصص إلى بنك شامل

قبل عرض مختلف الأعمال التي تقوم بها LA BADR بعد تحوله إلى بنك شامل سنتطرق أولا إلى أعماله ونشاطاته التي كان يقوم بها قبل تحوله.

1- الأعمال والنشاطات التي كان LA BADR يمارسها قبل تحوله إلى بنك شامل.

مارس بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات الثمانية التي سبقت تحوله من بنك متخصص إلى بنك شامل.

العمليات الخاصة بالقطاع الفلاحي والتي كانت تستهدف فيها العديد من الوكالات والفروع المناطق ذات الصبغة الفلاحية والتي تهتم فيها بكل الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية الفلاحية.

كل هذا كان يتم بموجب منح القروض القصيرة ومتوسطة الأجل، وذلك بعد دراسة قابلية انجاز المشروع، مردوديته والقدرة على الوفاء بالدين فالقروض طويلة الأجل توجه إلى الاستثمارات بهدف الاقتناء أو التجديد أو التوزيع (تسديد خلال 07 سنوات) أما قصيرة الأجل فتوجه إلى المخزونات بهدف تحويل الدورة الإنتاجية (تكون على مدى سنتين) بالإضافة إلى القروض الموجهة إلى النقديات وذلك بهدف زيادة رأس المال العامل.

2- الأعمال والنشاطات التي أصبح LA BADR يمارسها بعد تحوله إلى بنك شامل.

على اثر التحولات الاقتصادية والتجارية الجديدة والمتمثلة في العولمة، والتي تهدف أساسا إلى التنوع في الأنشطة، وبصدر قانون النقد والقروض 10/90 الذي ينص على نهاية فترة التخصص فقد وسع ونوع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مجالات أخرى دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي كان أساس نشاطه.

فبموجب هذه التغييرات التي حدثت أصبحت نشاطات البنك غير محدودة وتقوم على استراتيجية مختلفة (كل ذلك حسب النشاطات الممارسة).

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

بالإضافة إلى تقديم البنك للزبائن والقطاع الحكومي خدمات LA BADR مختلفة ترفع من مستوى الاقتصاد الوطني.

يمكن استعراض مختلف هذه الخدمات في: خلق منتجات جديدة لتمويل مختلف المؤسسات الحكومية وذلك من خلال:

◀ الودائع: تتكون من جميع الأموال التي يتلقاها البنك، وقد تصل إلى 30% من إجمالي الموارد ويكون مصدرها إما من الزبائن الرأسماليين في صورة ودائع، أو من قبل التجارة في شكل ودائع جارية، أو في شكل مدخرات وحسابات الصكوك من قبل زبائنها الأفراد، وهي نوعان:

أ- ودائع عند الطلب: وهي ودائع رصيدها مستحق عن الطلب في الحال بمجرد طلب المودع ويقدم البنك لزيونه كل التسهيلات اللازمة لسد حاجاته من ذلك من خلال:

• سند الصندوق: وهو إيداع للأشخاص المعنويين والماديين، ويمكن أن يكون شخصيا أو باسم حامله، أو مجهولا، ويوجد على أنواع، بنسبة ثابتة حيث أن أدنى مبلغ له: 10.000 دج لمدة بين 03 و12 شهرا، وبنسبة متغيرة أدنى مبلغ له 10.000 دج حيث أقل مدة له 03 أشهر و كذلك بفوائد مدفوعة مسبقا أدنى مبلغ لها 10.000 دج، وأعلى مبلغ 50.000 دج لمدة 24 شهرا.

وتحسب الفوائد على أساس القيمة المرجعية للفترة طبقا للشروط العامة البنكية.

• دفتر توفير الشباب: موجه للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة، والذي يفتح من طرف ممثليهم الشرعيين، وعند بلوغ سن الرشد يمكن لصاحب دفتر الشباب أن يحصل على قرض بنكي قد يصل إلى 200.000 دج، إذا كانت أقدمية الدفتر تبلغ أكثر من 05 سنوات.

وقد تم إصدار بطاقة جديدة تسمى (بطاقة التوفير بدر) وذلك من أجل تسهيل التحويل من الحساب البنكي إلى حساب التوفير وتسهيل عمليات السحب من أي مكان¹.

• دفتر التوفير بفوائد أو بدون فوائد: حيث تبقى أموال المودعين تحت تصرفهم في أي وقت وفي كل مكان، وعلى كل التراب في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما له توفير فائدة تحسب في آخر فترة تدفع بصفة أوتوماتيكية لتضاف على رؤوس أمواله، كما يمكنه اختيار توفير غير منتج للفائدة.

ب- ودائع لأجل: تختلف عن الأولى في كونها ادخارية بطبيعتها ومجمدة بالنسبة لمالكها أي لا تسحب لحين حلول التاريخ المقرر لاستردادها غير مجسدة بسندات بنكية، موجهة إلى أشخاص مدنيين وأشخاص معنويين، ولا يفتح إلى تحت الصيغة الشخصية حيث يتم هذا الإيداع بالدينار بنسبة متغيرة، أدنى مبلغ له 10.000 دج، وأقل مدة 03 أشهر وكذلك بنسبة ثابتة بمبلغ 10.00 دج، وأقل مدة 12 شهرا وقد تدفع الفوائد عند انتهاء كل أجل، أما الإيداع لأجل بالعملة الصعبة، فأدنى مبلغ له 762.24 أورو لمدة أكثر من 03 أشهر، وتدفع الفوائد عند نهاية الفترة كما توجد كذلك أنونات الصندوق، وهي سندات تعطى لحاملها، وتمثل اعتراف باستلام ودائع لأجل، إلى جانب خطط الادخار البنكي وهي وديعة لأجل تحت تصرف صاحبها، كما يمكن الاستفادة من الفوائد المترتبة عن الأخطار.

¹ - معلومات تم الحصول عليها من خلال اجراء مقابلات شخصية مع موظفي البنك.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

- ◀ الخدمات المختلفة وتتمثل في مختلف الحوالات المصرفية، الاتجار في الصناديق الحديدية والقيام بالعمليات الخاصة بالأوراق المالية، عمليات الذهب والعملات الأجنبية، خدمات الإيداع والسحب، ومن أبرز الأمثلة على ذلك:
- بطاقة ما بين البنوك: وهي بطاقة سحب ما بين البنوك تسمح لصاحبها بالقيام بعمليات السحب نقدا (أوراق نقدية) من آلات التوزيع الأوتوماتيكي للأوراق النقدية المنخرطة في الشبكة المصرفية ما بين البنوك الموجودة على الصعيد الوطني إلى غاية المبلغ الأسبوعي المسموح به، ولهذا النوع من البطاقات منافع نذكر منها:
 - تسهيل السحب نقدا.
 - تجنب الانتظار أمام الشبائيك.
 - تسمح لصاحبها أن يتصرف بأمواله في كل وقت (بما فيها العطل الأسبوعية 24 ساعة على 24 ساعة) بكل أنحاء الوطن.
 - خدمة E Banking : الزبون يستطيع الاطلاع على حسابه (رصيد) والقيام ببعض العمليات البنكية باستعمال تقنيات حديثة دون التقدم للبنك وذلك نظير فائدة.
 - شركات التأمين: يقوم بنك البدر بفتح فرع لـ SAA يقوم بالتأمين على مستوى البنك¹.
 - القروض: زيادة على الخدمات المذكورة يقوم LA BADR بأداء وظيفة أخرى، وهي منح القروض حيث يتنازل عن سيولته للمقترض، وهي قروض قصيرة الأجل أو قروض الخزينة لكي يستثمرها، ومن أنواعها:
 - القروض المباشرة وتنقسم إلى:
 - تسهيلات الصندوق المتمثلة في السحب على المكشوف (الخاص بالمؤسسات)، تسبيقات على المخزونات، تسبيقات على السندات والصفقات العمومية.
 - الخصم التجاري (أوراق تجارية ومالية).
 - قروض بالتوقيع أين يتم استبدال توقيع البنك مكان توقيع العميل، حيث يلتزم بضمان عملية المشروع غب أجل.
 - تأجيل تسديد بعض الديون للمنشأة.
 - تمويل خزينة المنشأة، ومنه التزام المنشأة بالعمليات التجارية عن طريق القروض بالقبول (التعهد) الخاص بالتجارة الدولية.
 - الضمانات الاحتياطية (على الكمبيالات)
 - الضمانات التكافلية (تمنح للإدارة بهدف الحصول على تسبيقات لتمويل المشاريع أو الاستفادة من آجال الدفع من الإدارات الجمركية أو الضريبية).
 - قروض الاستثمار وهي قروض موجهة لتسهيل القيام بالمشاريع الاستثمارية تكون طويلة أو قصيرة الأجل.
 - قروض موجهة للسكن من أجل تمويل السكنات بتسهيلات في التسديد.
 - قروض موجهة للاستهلاك وهو منتج جديد جاء لتخفيف العبء الاجتماعي على القدرة الشرائية للمواطن، هدفه مزدوج لكونه يشجع المنتج الوطني أيضا كما يقدم

¹ - معلومات تم الحصول عليها من خلال اجراء مقابلات شخصية مع موظفي البنك.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

للمواطنين ذوي الدخل المتوسطة لتسديد نفقات الشراء الاستهلاكية (تجهيزات منزلية).

- القروض للمركبة المنفعية والذي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لأصحاب الصناعات الصغيرة تجار الجملة أو التجزئة، حرفيين في التجارة أصحاب المطاعم، المخبزة، حرفيين في التجارة أصحاب سيارات الإسعاف أطباء أو أطباء بيطريين، مزارعين وأصحاب المهن الحرة.
- قرض استثمار الصحة: يمنح للمحترفين في الصحة ويريدون إنشاء أو توسيع مكتب طبيب عام أو أخصائي، عيادة أو عيادة متعددة الاختصاصات، مخبر التحاليل الطبية، صيدلية، مركز لتصفية الدم.

المطلب الثالث: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحفيز الاستثمار

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دور كبير في مجال الاستثمار في الآونة الأخيرة حيث سنتطرق من خلال هذا المطلب لأهم نشاطاته من أجل تحفيز الاستثمار.

1- قيامه بتقديم قروض بتسهيلات مختلفة: وذلك من أجل جذب المستثمرين للاستفادة من هذه القروض والتي من أهمها:

- 1-1- قرض الرفيق: وهو قرض استثماري بدون فوائد، وجاء تلبية لبعض رغبات المستثمرين الذين لا يريدون التعامل بالفوائد الربوية والتي هي محرمة شرعا.
- 1-2- قرض التحدي: وهو قرض استثماري مدعم جزئيا لتمويل المستثمرات الفلاحية وتربية الحيوانات والمستثمرات الغير مستغلة التابعة للقطاع العام أو الخاص .

أ- الأشغال والأعمال المستهدفة بقرض التحدي:

- تمويل أشغال تحضير وتهيئة وحماية الأراضي.

- عمليات تطوير السقي الفلاحي.

- اقتناء عوامل وسائل الإنتاج.

- إنشاء هياكل التخزين - التحويل - التخفيف وتثمين المنتجات الفلاحية.

- الإنتاج الحرفي.

- حماية وتطوير الإنتاج الحيواني والنباتي.

ب- المؤسسات المؤهلة للاستفادة بقرض التحدي: يمنح هذا القرض.

- للأشخاص الطبيعيين المعنويين الذين يقدمون دفتر أعباء مؤشر عليه من طرف

الهيئات المؤهلة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالخصوص الديوان

الوطني للأراضي الفلاحية.

- أصحاب الأراضي الخاصة الغير مستغلة والمستفيدين من امتياز في إطار

المجموعات الفلاحية الجديدة أو تربية الحيوانات التابعة للأملأك الخاصة والعامه .

- الفلاحين والمربين في إطار فردي أو منظمين في إطار تعاونيات أو مجمعات منظمة

قانونا.

- المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة التي تتدخل في أنشطة الإنتاج الفلاحي

وتثمين(تمويل) توزيع المنتوجات الفلاحية والغذائية.

- مزارع نموذجية¹.

ت- حدود القرض:

1- معلومات تم الحصول عليها من خلال اجراء مقابلات شخصية مع موظفي البنك.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

مليون دينار (1000.000.00 دج) للهكتار للمستثمرات التي لا تتعدى مساحتها العشر هكتارات.

مائة مليون دينار (100.000.000.00 دج) للمستثمرات التي تتعدى مساحتها العشر هكتارات وباقي المستفيدين من قرض التحدي.

ما فوق هذه المبالغ بإمكان المستثمر مناقشة القرض مع البنك في إطار القروض العادية. ث- مدة القرض:

التحدي هو قرض متوسط وطويل الأجل.

- متوسط من 3 إلى 7 سنوات ومدة الإعفاء من 1 إلى 2 سنوات.

- طويل الأجل من 8 إلى 15 سنة ومدة الإعفاء من 1 إلى 5 سنوات.

ج- نسبة الفائدة المدعمة:

- نسبة الفائدة المدعمة كليا في 03 سنوات الأولى للقرض.

- نسبة الفائدة 1 بالمائة على عاتق المستثمر من السنة الرابعة إلى الخامسة.

- نسبة الفائدة 3 بالمائة على عاتق المستثمر من السنة السادسة إلى الثامنة.

- نسبة الفائدة المطبقة في البنوك بعد السنة الثامنة.¹

2- بعض الإحصائيات حول تقديم القروض المتوسطة والطويلة المدى (قروض استثمارية من 7 سنوات فمل فوق):

جدول رقم (7): يبين نسبة نمو القروض الاستثمارية في الوكالة البنكية- قالمة 821-

(الوحدة دينار جزائري)

نوع القرض	ما تحقق سنة 2012	الهدف المسطر سنة 2013	ما تم تحقيقه في الثلاثي الأول من سنة 2013	النسبة %
قروض فلاحية) قروض اقتناء آلات فلاحية)	19497000	34711500	17320200	50%
قروض موجهة للمؤسسات	44558800	67099700	43451200	65%
قروض متنوعة: - قروض لدم الشباب.	226309600	239971600	247753000	57%
- قروض البناء الريفي.	111200	1340000	81300	6%
- القرض الايجاري.	34279200	39794600	35153400	88%

¹ - معلومات تم الحصول عليها من خلال اجراء مقابلات شخصية مع موظفي البنك.

الفصل الثالث: واقع وآفاق العمل المصرفي الشامل بالجزائر.

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاغتماد على مصادر داخلية للبنك.
من خلال الجدول نلاحظ أنه بالنسبة للقروض الموجهة لاقتناء الآلات الفلاحية والقروض الموجهة للمؤسسات والقروض الموجهة لدعم الشباب قد فاقت فيها نسبة تحقيق الهدف المسطر لسنة 2013 وذلك خلال الثلاثي الأول فقط 50% وهذا دليل على الإقبال الكبير على هذه الأنواع من القروض وهي في نمو مستمر.
أما بالنسبة لقروض البناء الريفي فلم تحضى بالإقبال الجيد عليها وذلك أن النسبة المحققة خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 لم تتعدى 6% .
أما بالنسبة للقروض الأيجاري فقد فاقت نسبة تحقيق الهدف المسطر لسنة 2013 خلال الثلاثي الأول 80% وهذا دليل على النجاح الكبير لهذا النوع من القروض¹.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل يتبين لنا أن النظام المصرفي الجزائري لازال في بداياته نحو تطبيقه واعتماده للبنوك الشاملة، رغم ما بذلته السلطات من أجل تحرير الصناعة المصرفية من القيود، كما أنه ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة تبين لنا أن أهم الاستثمارات التي يقوم بها البنك هي في مجال تقديمه للقروض الاستثمارية والاستغلالية التي طغت على نشاطه.

¹ - من اعداد الطلبة

الخاتمة العامة:

من خلال ما تم التطرق له تبين لنا أن البنوك الشاملة جاءت نتيجة لجملة من الأسباب والدوافع التي أفرزتها العولمة المالية، وقد كان ذلك كفيلا بنقل البنوك من التقليدية إلى الشمولية في الأداء. كما اغتنمت البنوك الشاملة الفرص التي أتاحتها التطورات العالمية لاسيما في جانبها المالي، والتطور التكنولوجي الكبير الذي ساعدها على أداء عملها، بأن تتوسع في مجال ممارسة أنشطتها وخاصة الاستثمارية منها، إذ ذهبت بها إلى أبعد الحدود وخرجت من مفهوم الاستثمار الضيق الذي تمارسه البنوك التقليدية إلى الاستثمار بمفهومه الواسع. كما أن النظام المصرفي الجزائري لازال في بداياته نحو تطبيقه واعتماده للبنوك الشاملة.

وبعد إنهاء مختلف تطلعات البحث الذي حاولنا في ثناياه الإجابة على الإشكال المطروح آنفا تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن سردها مع التذكير بمدى تحقق الفرضيات المطروحة ابتداء في مستهل هذا البحث وذلك وفق النقاط التالية:

- البنوك الشاملة هي بنوك غير متخصصة في نشاط مالي معين، تقدم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها محليا وعالميا كما أن من أهم دوافع ظهورها حركات الاندماج المصرفي وتحرير تجارة الخدمات المصرفية.
 - لم تقتصر وظائف البنوك الشاملة على الوساطة المصرفية التقليدية بل تعدت إلى أنواع أكثر من الوساطة وهكذا تكون البنوك الشاملة قد جمعت بين وظائف كل المؤسسات المالية تقريبا العاملة في السوق التمويلية.
 - من أهم معايير ومتطلبات العمل المصرفي الشامل يحتم على البنوك الشاملة تقديم كافة أنواع الائتمان واستقطاب الودائع من كل القطاعات، وكذلك تنويع سلة الخدمات المصرفية من خلال امتداد فروعها جغرافيا، كما أن هناك متطلبات داخلية كتوافر الامكانيات المالية مثلا ومتطلبات خارجية من أهمها وجود سوق نشطة للأوراق المالية.
 - للبنوك الشاملة اليوم دور كبير في تكوين محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى قيامه بعمليات التوريق والمساهمة في إنشاء صناديق الاستثمار هذا فضلا عن مساهمتها في الاستثمارات الخارجية واضطلاعها بعمليات الصرف الأجنبي وتمويلها لعمليات التجارة الخارجية.
 - للعمل المصرفي الشامل مزايا تتمثل في كون البنوك الشاملة أكثر تنوعا في نشاطها وبذلك فهي أقل خطرا وكذلك هي تقوم بتوظيف مواردها استخداما أمثل وتعزز أعمالها الاستثمارية.
 - كما أن للبنوك الشاملة عيوب من أهمها تعارض المصالح، فنظرا لتشعب أنشطتها فقد تخدم فئتين متعارضتين في مصالحهما، وكذلك صعوبة مراقبتها لضخامة حجمها وامتداد فروعها.
 - لا تتوافر في البنوك الجزائرية المتطلبات لممارسة العمل المصرفي الشامل، فهي صغيرة الحجم ولا تحقق انتشارا كافيا، ولا تقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات بالإضافة إلى ضعف الرأسمالين البشري والتكنولوجي.
- وبعد اختبار الفرضيات المطروحة من خلال مختلف فصول الدراسة وإجابة على سؤال الإشكال الرئيس يمكن القول بأن البنوك الشاملة تساهم بشكل كبير في تحفيز الاستثمار، غير

الخاتمة العامة

أنه في الجزائر والتي تعتبر من الدول النامية نجد أن البنوك الشاملة فيها غير قادرة على المساهمة بالمستوى المطلوب في تحفيز الاستثمار واقتصارها بشكل كبير على منح القروض الاستثمارية والاستغلالية.

وعلى أساس النتائج سالفة الذكر وفيما يتعلق بأفاق التوجه نحو العمل المصرفي الشامل بالجزائر وآليات تحفيز الاستثمار يمكن تقديم بعض الاقتراحات من شأنها تحقيق الغرض وهي كما يلي:

- العمل على نشر وتعزيز الوعي المصرفي والمالي في أوساط المتعاملين.
- على جميع الدول تبني نظام البنوك الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- دخول البنوك العمومية في شراكة مع بنوك ومؤسسات مالية أجنبية متطورة توفر فرص تحديث نظمها الإدارية وترفع من مستوى خدماتها إلى المواصفات العالمية وكذا إدخال نشاطات مصرفية جديدة إلى السوق المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى الاستفادة من نظم الإدارة المتقدمة والأساليب التكنولوجية المتطورة.
- محاكاة أساليب عمل الفروع الأجنبية العاملة بالجزائر، وتوفير المقومات اللازمة لذلك، مع ضرورة اكتساب مزايا نسبية في مجال صيغ التمويل الإسلامي وابتكار أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وبعد كل ما تم التطرق له عن البنوك الشاملة فهي ليست بمعزل عن الأزمات المالية العالمية التي أدت إلى إفلاس البعض منها، ولم تسلم من هذه الأزمات أو لم تتأثر بشكل كبير هي البنوك الإسلامية وذلك أنها لا تتعامل بالفوائد الربوية، وهو الأمر الذي لفت انتباه الدول الغربية المتطورة وجعلها تعيد النظر في منظومتها البنكية، ومن هنا يظهر لنا التساؤل التالي الذي يمكن أن يكون موضوعا قابلا للدراسة مستقبلا وهو:

- ما هي آفاق العمل المصرفي الشامل في المصارف الإسلامية؟
- وهكذا نكون قد استكملنا جوانب هذه الدراسة بالبحث والتحليل آمليين أن تساهم في توسيع آفاق البحث في مثل هذا الموضوع.
- والله نسأل أن نكون قد وفقنا في انجاز هذا العمل، والحمد لله أولا وآخرا.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
2. آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
3. الأزهر قادري، مبادئ في المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
4. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
5. أسامة السيد شندي، البنوك الشاملة، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول، القاهرة، 2000.
6. أنطوان الناشف و خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثاني، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.
7. أونيس عطوة الزنط، أسس تقييم المشروعات ودراسة جدوى الاستثمار، المدينة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر.
8. جعفر الجزار، العمليات البنكية، دار النفائس، الطبعة الأولى، لبنان، 1996.
9. جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
10. جوتردج وميغراه، الاعتمادات المستندية، بدون دار نشر، لندن، 1968.
11. حسن دياب، الاعتمادات المستندية التجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 1999.
12. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 1991.
13. حمزة محمود الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
14. خالد امين عبد الله، المصارف الإسلامية ومدى انطباق مفهوم المصارف الشاملة عليها، بحث منشور ضمن كتاب (الصيرفة الشاملة، مفهومها ووظائفها مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية) اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.
15. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
16. روبرت إي. غروس، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، إستراتيجية العولمة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
17. زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 6، 1997.
18. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
19. سباعي و أنطاكي، موسوعة الحقوق التجارية، الجزء 03.

قائمة المراجع

20. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء: دراسة تطبيقية وتحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
21. شمعون شمعون، البورصة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.
22. صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، 2000، القاهرة.
23. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة: البنوك والبورصة وتمويل المشروعات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
24. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الدار الجامعية، مصر، 2001.
25. طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
26. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
27. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
28. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، الجزائر، 2000.
29. عبد الحميد طلعت أسعد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، القاهرة، طبعة: 10، 1998.
30. عبد الرحمان يسرى، اليد محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
31. عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1985.
32. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
33. عبد الفتاح صالح رشدي صالح، البنوك الشاملة وتطور دور الجهاز المصرفي المصري، بدون دار نشر، مصر، 2000.
34. عبد الفتاح عبد السلام وآخرون، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1998.
35. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الإسكندرية.
36. عبد المعطي رضا أرضيد، حسين خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر الأردن، 1999.
37. عقيل جاسم، مدخل في تقسيم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
38. علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
39. غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 02، عمان، الأردن، 2003.
40. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

قائمة المراجع

41. لويس زكي سلامة، سوق الأوراق المالية ومستقبلها في مصر، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1976.
42. ماجد مز يحمر، شركة الهولدنغ: في جوانبها القانونية والاقتصادية والمصرفية والضرائبية، بدون دار طبع، لبنان، 1992.
43. ماهر كنج شكري، العمليات المصرفية الخارجية، معهد الدراسات العربية، الطبعة الثانية، الأردن، 1998.
44. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسة النقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
45. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
46. محمد دويدار وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
47. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
48. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد للنشر، الأردن، 2008.
49. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
50. محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في البورصة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002.
51. محمد صالح الحناوي، الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها مدخل التحليل الأساسي والفني، الدار الجامعية، مصر، 2005.
52. محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
53. محمد مطر وآخرون، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
54. محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياني، أسباب الاستثمار المصرفي والمالي، طبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
55. محمود صبح، الحرية المالية، دار البيان للطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 1999.
56. مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس، 2008.
57. منى قاسم، صناديق استثمار البنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995.
58. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
59. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1996.
60. موريس سلامة، ترجمة: يوسف ح. الشدياق، الأسواق المالية في العالم، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1983.

61. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي للطباعة والنشر، مصر، 1999.
62. يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج، الجزء الثاني، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1998.
- ب- الكتب باللغة الأجنبية:
1. Christian SAINT-TETIENNE, Macro finance et marchés financiers, Economica, Paris, 1998 .
 2. Karim NACHASHIBI & Others, Algeria: stabilization and transition to the market, International Monetary Fund, Washington, 1998.
 3. Abdelkrim Henni, Financement du commerce extérieur, Alger, 1998.
 4. Ali BENOUARI et Autre, Ouvrage collectif, L'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie: la concurrence bancaire, Office des publications universitaires, Alger, 1994.
 5. BUSSERY et CHAROIS, analyse et évaluation des projets d'investissements, paris, 1999 .
 6. Christian DESCAMPS et Jacques SOICHOT, Economie et gestion de la banque, Edition EMS, Paris, 2002.
 7. J.J.PERQUEL, Les Bourses Américaines, Vuibert, Paris, 1992.
 8. Jacques SPINDLER, Contrôle des activités bancaires et risques financiers, Economica, Paris, 1998.
 9. Jaque lardinois, Gestion du crédit commercial à l'exportation, la voisier; TEC DOC, paris, 1993.
 10. MATOUK Jean, Système financiers français et étrangers: Banques, tome: 1, Dunod, Paris, 1991.
 11. MIKDASHI Zuhayr, Les banques à l'ère de lamondialisation, Economica, Paris.
 12. Mohamed BENMANSOUR, Ouvrage collectif, L'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie: Perspectives pour les reformes du secteur bancaire et financier, Office des publications universitaires, Alger, 1994.
 13. Karim NACHASHIBI & Others, Algeria: stabilization and transition to the market, International Monetary Fund, Washington, 1998.
 14. PERRUT Dominique, L'Europe financière et monétaire: Règles, opportunités, stratégies, 2ème édition, Nathan, Paris, 1993.

- 15.R.BRENNENAM et S.SEPARI, Economie d'entreprise, Dunod, Paris, 2001.
- 16.Sophie BRANA et Autres, Economie monétaire et financière, Dunod, Paris, 1999.
- 17.Stephan Griffiths, Gestion financière, édition chihab, paris, 1996.
- 18.Sylvie DE COUSSERGUES, Gestion de la banque: du diagnostic à la stratégie, 3ème édition, Dunod, Paris, 2002.

ثانياً: المجلات والدوريات:

أ- المجلات والدوريات باللغة العربية:

1. مالكوف نايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية تواجه العولمة المالية، التمويل والتنمية، عدد:2، مجلد: 36، جويلية 1999، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
2. إدارة البحوث والدراسات والنشر، بترخيص من جيورج بالمر، تغيير قواعد اللعبة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، مجلد: 3، عدد: 1، الأردن، مارس 1995.
3. الاقتصاد والأعمال، فرص الاستثمار في القطاع المصرفي، عدد خاص، تشرين الثاني 1999، لبنان.
4. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، القاهرة، 2001.
5. باري جونستون، تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال، التمويل والتنمية، مجلد: 35، عدد: 4، ديسمبر 1998، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
6. توماس ج. ت. بالينو وانجيل يوبايد، عالم الصناعة المصرفية الجديدة، مجلد، 37، عدد: 3، 2000، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
7. توماس ج. ت. بالينو وانجيل يوبايد، عالم الصناعة المصرفية الجديد، التمويل والتنمية، مجلد: 37، عدد: 3، جويلية 2000، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
8. جيان دي نيكولو وآخرون، اجتياز الحد الفاصل الكبير، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد: 40، عدد: 4، ديسمبر 2003.
9. جيمس إسنجر، التكنولوجيا المصرفية، مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 1، عدد: 3، 1993، عمان.
10. حمود بن سنجور بن هاشم، أسواق المال الخليجية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التعاون، عدد: 44، ديسمبر، 1999، الكويت.
11. روبرت رينهاك، الرقابة على المصارف، التمويل والتنمية، مجلد: 37، عدد: 01، مارس 2000، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
12. مجلة سوق الأسهم السعودية، اندماج المؤسسات: الثبات في مواجهة المتغيرات، مجلة سوق الأسهم السعودية، العدد: 9، صيف 2004.
13. هانز تيتماير، تطوير التعاون والتنسيق في الإشراف على الأسواق المالية، التمويل والتنمية، مجلد: 36، عدد: 3، سبتمبر 1999، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

قائمة المراجع

14. هانز ديرترسايل، بنوك التنمية الزراعية هل يتم إغلاقها أم إصلاحها؟، التمويل والتنمية، مجلد: 37، عدد: 2، جويلية 2000، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

ب- المجلات والدوريات باللغة الأجنبية:

1. Banque d'Agriculture et du Développement Rural, Bilan 2003: Direction de la revalorisation des ressources humaines, BADR
2. infos, numéro double 36/37, Décembre 2003, Alger.
3. Banque d'Algérie, Intervention de M. le gouverneur de la Banque d'Algérie devant l'APN, Media BANK, N°68, Octobre/
4. Novembre, Banque d'Algérie, 2003.

ثالثا: التقارير والندوات والمطبوعات:

أ- التقارير والندوات والمطبوعات باللغة العربية:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة: 16، نوفمبر 2000، الجزائر.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة 23، نوفمبر 2003، الجزائر.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مقتطفات من البيان الختامي لمؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر أيام 5 و6 ديسمبر 1998 بالبحرين، ضمان الاستثمار، عدد: 129، ديسمبر 1998، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.
4. نشرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قامة، 2005.

ب- التقارير والندوات والمطبوعات باللغة الأجنبية:

1. Banque d'Algérie, Rapport 2002: Evolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2003.
2. BNA, rapport annuel d'activité, Exercice 2002.
3. CPA, rapport annuel d'activité, Exercice 2002.

رابعا: الرسائل والمذكرات:

1. بن جدو عبد السلام، البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2006.
2. فرحي مليكة، تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة- دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945، قامة، 2009.
3. نهاد عبد الكريم العبيدي، الصيرفة الشاملة في ظل الواقع المصرفي العربي مع الإشارة إلى تجربتي مصر والأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003.

خامسا: مواقع الأنترنت:

1. <http://www.Benker.com>.

قائمة المراجع

2. <http://www.uabonlin.com> بنك المعلومات- إتحاد المصارف العربية:
3. <http://www.islamonline.net/arabic/econmics/2004/12/article13.shtml>
4. <http://www.islamfin.go-forum.net/t2539-topic>
5. <http://etudiantdz.3algeria.com/>.

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
62	سيرورة عملية قرض المشتري	01
63	سير عمل قرض المورد	02
64	سير عملية التمويل الجزافي	03
65	سير عملية القرض الايجاري	04
72	مراحل الاعتماد المستندي.	05
91	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية	06
92	الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية-قائمة 281-	07

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
04	أكبر بنوك العالم حسب إجمالي الميزانية في 2001/12/31	01
05	أكبر البنوك الفرنسية من حيث رأس المال والموجودات في 2001	02
06	سعة رقعة ومجال نشاط البنوك الشاملة الكبرى في العالم سنة 1999	03
76	الكثافة المصرفية في بعض الدول العربية من بينها الجزائر في سنة 2001	04
77	درجة التركيز في نشاط البنوك الجزائرية في السوق المصرفي في 2002	05
81	الموارد البشرية وبرامج التكوين في بعض البنوك العمومية الجزائرية (2002)	06
99	نسبة نمو القروض الاستثمارية في الوكالة البنكية - قائمة - 28	07

الملخص:

لعل من أهم ما جاءت به العولمة المالية في المجال البنكي هو ظهور ما يسمى بالبنوك الشاملة، فهي عبارة عن بنوك تقوم بجميع أعمال البنوك الأخرى، ومن خلال دراستنا هذه إتضح لنا الدور الإيجابي للبنوك الشاملة في تحفيز الاستثمار، حيث تقوم بإدارة أموال الغير من خلال تكوين محافظ مالية، والقيام بعملية تحويل القروض إلى أوراق مالية (التوريق) وإدارة صناديق الاستثمار، وتمويل عمليات التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الشاملة، الإستثمار، صناديق الاستثمار، التوريق، الإعتماد المستندي.

Résumé:

Peut-être les apports les plus importants que la globalisation financière a amené dans le secteur financier est se qu'ou Apple les banques universelles, ces derniers à faire toute le travail des autre banques ,et à travers cette l'étude Nous avons découvert le rôle positif Les banques universelles en stimulant l'investissement Lorsque le rôle la gestion des fonds et tiers grâce à la création de portefeuilles financiers, et de prendre le processus de conversion de crédits en titres (titrisation) et la gestion des fonds d'investissement et le financement des opérations commerciale extérieurs.

Mots clés:

Les banques universelles, d'investissement, les fonds d'investissement, la titrisation, le crédit document.